جلال أمين

العولمة



دار الشروق

علي مولا

العولمة

الطبعـة الأولى ١٩٩٩
الطبعـة الثانية ٢٠٠٠
الطبعـة الثالثة ٢٠٠١
طبعـة دار الشروق الأولى ٢٠٠٩ (طبعة منقحة ومزيدة)

رقم الإيداع ٢٠٠٨/٢١٩٧٥
ISBN 978-977-09-2568-7

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧(٢٠٢) +
email: dar@shorouk. com
www. shorouk. com

جلال أمين

العولمة

دار الشروق

المحتويات

الفصل الثالث
العولمة وثورة المعلومات والاتصالات

الفصل الرابع
العولمة والمجتمع الاستهلاكى

الفصل الخامس

العولمة وحضارة السوق

الفصل السادس

العرب بعد مائتى عام من العولمة

مقدمة الطبعة الرابعة

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب منذ عشر سنوات (١٩٩٨)، وطبع بعدها مرتين، وأعتقد أن ما طرحته فيه من أفكار لا زال مفيدا، وأن الأضرار الكثيرة التى عبرت عنها فيه، والناتجة فى رأيى عن العولمة، لا زالت قائمة بل تزداد شدة مع اتساع فى مجال العولمة لتشمل عددا أكبر فأكبر من الضحايا، وتتغلغل فى جوانب أكثر فأكثر عمقا من حياتهم.

هذه الجوانب القديمة والجديدة من الحياة، التى تشملها ظاهرة العولمة، لا يبدو أن لها نهاية أو من الممكن حصرها، ومن ثم كان من الطبيعى أن تظهر لى، بعد نشر هذا الكتاب فى صورته الأولى، آثار أخرى للعولمة جديرة بالتفكير والمناقشة. ومن ثم أضفت إلى هذا الكتاب، كما ظهر فى طبعاته الثلاثة الأولى، ثمانى مقابلات كتبتها فى مناسبات مختلفة فى عشر السنوات الماضية، بعضها يتعلق بثورة المعلومات والاتصالات، وبعضها بالمجتمع الاستهلاكى، وبعضها بما سميته حضارة السوق، فضلا عن فصل جديد يتناول حصاد العرب من العولمة خلال القرنين اللذين انقضيا منذ مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر فى سنة ١٧٩٨، وحتى الآن، وهو يعتمد على محاضرة كنت ألقيتها فى جامعة أكسفورد (كلية سانت أنتونى) فى ١٢ يونيه ١٩٩٧ بعنوان «قرنان من العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب: ١٧٨٩-١٩٩٨» فى سلسلة المحاضرات التذكارية التى تنظمها هذه الجامعة تحت اسم «محاضرات جورج أنطونيوس» تخليدا لاسم هذا المؤرخ الكبير. وقد وجدت هذه المحاضرة وثيقة الصلة بموضوع هذا الكتاب، وتكمله وتقويه.

جلال أمين

القاهرة، ٤ مارس ٢٠٠٨



مقدمة الطبعة الأولى

ليس هناك تعبير أكثر تداولا الآن، بين الكتاب والمعلقين على ما يجرى فى العالم، من تعبير (العولمة)، أو (الكونية)، وما يتصل بهما من إشارات متكررة إلى (المتغيرات الدولية)، أو (العالم المتغير) وما شابه ذلك من تعبيرات تحمل كلها معنى معينا، وهو أن العالم الآن يمر بمرحلة مختلفة جذريا عما كان، مما يتطلب منا سلوكا مختلفا اختلافًا جذريا أيضا، وإلا كنا جامدين متزمتين متحجرين، ولا بد أن يجرفنا تيار (العولمة) فى النهاية.

انظر كم عدد المؤتمرات والندوات والمحاضرات التى تحمل فى عناوينها كلمة (العولمة) أو تعبير (فى عالم متغير)، مثل (العرب والعولمة)، أو (العولمة والهوية)، أو (العرب فى عالم متغير)، أو (مصر والمتغيرات الدولية)... إلخ.

وقد ارتبط شيوع هذا المعنى والتأكيد عليه ظهور أفكار ونظريات جديدة تقوم على نفس الفكرة، وتحاول تقديم تفسير لها أو تؤكد على جانب معين منها. من ذلك بالطبع فكرة الكاتب الأمريكى، اليابانى الأصل، (فوكوياما)، التى عرفت باسم (نهاية التاريخ)، والتى يزعم بها أننا وصلنا إلى نقطة حاسمة فى التاريخ البشرى تتحدد بانتصار النظام الليبرالى والديمقراطية من النمط الغربى على سائر النظم المنافسة لهما، وأن العالم قد أدرك بعد فترة حماقة طويلة أن الرأسمالية هى أفضل أنواع التنظيمات الاقتصادية، وأن الليبرالية الغربية هى أسلوب الحياة الوحيد الصالح للبشرية. وينتمى إلى نفس النوع من الأفكار القول بأننا نمر الآن بعصر انتهاء الأيديولوجيات، وأن الاعتبار الوحيد الجدير

بالاهتمام هو اعتبار المصلحة الاقتصادية، والقول بأننا نمر بعصر زوال القوميات، ومن بينها القومية العربية، وأن علينا أن ندرك أن الظروف لم تعد تسمح بالتمسك بأفكار بالية من نوع (رفض التبعية) أو بحركات من نوع (مناهضة الاستعمار) إذ إننا قد دخلنا الآن عصر العولمة. حيث أصبح العالم (قرية كبيرة واحدة).

ولى على هذه الموجة الجديدة من الأفكار بعض ملاحظات:

الملاحظة الأولى: أن استخدام تعبير العولمة وأشباهه، قد زاد بوجه خاص بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وتفكك الكتلة الاشتراكية، وتحول دولها إلى اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية، وأن المصدر الأساسى للترويج لهذه الموجة الجديدة من الأفكار هو ذلك الجزء المنتصر من العالم، أما ذلك الجزء من العالم الذى انهزم وسقط (وهو العالم الشيوعى) أو ذلك الجزء من العالم الواقف يتفرج (العالم الثالث)، فالأمر بالنسبة لهما ليس بهذا الوضوح. ففى العالم الشيوعى الذى انهار وسقط سرعان ما ظهر أن سحر النظام الليبرالى وحرية السوق هو محل شك كبير، وسرعان ما ظهر من يدعو إلى إعادة كل شىء إلى ما كان عليه قبل سقوط الاشتراكية، أو من يدعو على الأقل إلى التريث فى الاندفاع نحو نظام السوق، وإلى محاولة ابتداع شىء جديد يتجنب مثالب هذا النظام وذاك. ظهر ذلك فى الاتحاد السوفييتى نفسه، وبدرجات مختلفة فى سائر دول أوربا الشرقية وعلى الأخص بولندا، كما بدأت تظهر بوادره فى الصين أيضا حيث بدأ الصينيون يلاحظون أن الانفتاح بلا ضابط على العالم ومسايرة هذا (العالم المتغير) والتكيف معه، اقترن بمثالب كثيرة منها انتشار الرشوة، ومختلف صور الفساد وتدهور نظام التعليم، وتحول القرى والمدن الصغيرة الجميلة، إلى شوارع تحفها البوتيكات القبيحة من الجانبين، وانشغال الناس أكثر فأكثر بصفقات لا تهدف إلا إلى الربح، بما فى ذلك المدرسون الذين يتاجرون الآن ببيع الحلوى للتلاميذ فى الفصول، والضباط الذين يستخدمون سيارات الجيش فى نقل بضاعتهم الخاصة، وكمساريو القطارات الذين يؤجرون عربات القطار لحسابهم الخاص، والمعابد التى تتحول إلى مدن ملاهٍ تجارية... إلخ.

وفى بقية العالم الثالث ليس هناك دليل قاطع على أن مسايرة العالم المتغير والانصياع لمتطلبات (العولمة) على النحو الذى تشير به نصائح صندوق النقد والبنك الدولى كانت دائما عاملا مساعدا على إحداث نهضة اقتصادية أو اجتماعية، ناهيك عن تحقيق تحسن فى أحوال الفقراء، بل الأرجح أن العكس هو الصحيح.

هذا التأكيد على أهمية ما يحدث فى العالم من تغيرات وعلى ضرورة مسايرة هذه التغيرات وضرورة التخلص من القديم إنما ينبع أساسا من جانب الطرف المنتصر، وهذا من شأنه أن يلتفت نظرنا إلى الاحتمال الآتى:

وهو أن انتشار هذه الفكرة قد لا يكون سببه أنها صحيحة وإنما مجرد ما يتمتع به صاحبها من نفوذ. فمن الطبيعى أن يظن المنتصر أن انتصاره يدشن عهدا جديدا مختلفا اختلافا جذريا وأفضل بكثير مما كان سائدا فى الماضى، وأن يروج لهذه الفكرة ويشيد بالقائلين بها. إن الدعاية التى أعطيت مثلا لكتاب (فوكوياما) والضجة التى أثارتها حوله وسائل الإعلام فى الغرب، والاحتفال به وإسناد منصب كبير له فى وزارة الخارجية الأمريكية، كفيل بأن يزيد من شكنا فى أن الأمر كله قد لا يزيد كثيرا عن احتفال المنتصر بانتصاره، ورغبته فى الترويج لأية فكرة تتضمن فى ثناياها الإشادة به مهما كانت درجة ضحالتها، بما فى ذلك فكرة (العولمة).

الملاحظة الثانية: هى أن هذه السنوات التى عشناها منذ انتهاء الحرب الباردة، ليست هى أول فترة نصادف فيها الترويج لمثل هذه الأفكار، والتغنى بعصر جديد ينهى حماقات الماضى، ودعوة الناس إلى التكيف والتواؤم مع مقتضيات هذا العصر الجديد. فهذا الكلام سمعناه من قبل فى أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية. لا يسع المرء مثلا إلا أن يلاحظ ما روج له فى أعقاب الحرب العالمية الأولى من كلام عن حق الشعوب جميعا فى تقرير مصيرها، ودخول الإنسانية عصرا جديدا يسوده العدل والسلام، ودعوة الرئيس الأمريكى ويلسون فى ١٩١٨، فى مبادئه الأربعة عشر، إلى تدشين عصر جديد يحل محل عصر الفتوحات والتوسعات الذى مضى وانقضى، ويتسم باحترام حقوق كافة الشعوب لا فرق بين قويها وضعيفها، مما

يذكر بشدة بتصريحات الرئيس بوش بعد انتهاء الحرب الباردة فى ١٩٩٠ عن سيادة الشرعية الدولية واحترام حقوق الإنسان فى كل مكان.

حدث شىء مماثل أيضا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية من الترويج لعصر جديد دشنه إعلان حقوق الإنسان من ناحية والحديث عن انتصار مبادئ العالم الحر بعد انحسار النازية والفاشية من ناحية أخرى، وذلك قبل سنوات قليلة من بداية عصر المكارثية فى الولايات المتحدة حيث كانت السلطات تعاقب الناس على ما قد يكون قد مر بخاطرهم من أفكار يشتبه فى وجود صلة بينها، من قريب أو بعيد، بالشيوعية.

قد لا يكون كل هذا الكلام المعسول إذن، الذى نسمعه الآن، مما يبشر بعالم جديد تنتصر فيه الليبرالية وتحترم فيه الشرعية وحقوق الإنسان، إنه نفس الكلام المألوف بعد كل حرب عالمية، خاصة إذا أدركنا أن من المعقول جدا أن نعتبر انتهاء الحرب الباردة الأخيرة بمثابة نهاية لحرب عالمية ثالثة أرغمت فيها الكتلة الاشتراكية على التسليم دون قتال.

الملاحظة الثالثة: لا تخلو من طرافة. ذلك أن الملاحظ أن كل من يحلو لهم الآن التأكيد بشدة على (المتغيرات العالمية) والحريصين دون ملل على لفت نظرنا إلى كل ما هو جديد فيما يحدث فى العالم، ولا يكفون عن دعوتنا إلى التأقلم والتغير بما يناسب ظروف العصر، ويصفون من يرفض ذلك بالتحجر والتزمت وانغلاق الفكر وعدم الواقعية وقلة المرونة... إلخ، هؤلاء جميعا، أو الجزء الأكبر منهم، ينتمون إلى ما يمكن تسميته (باليمين)، بينما ينتهى أولئك (المتحجرون المتزمتون المنغلقون) إلى صفوف (اليسار). والطرافة تظهر فى أن الأمر كان معكوسا تماما حتى وقت قريب جدا، فاليسار هو كان مغرما بالكلام عن الجديد وضرورة التغيير، بينما اليمين المحافظ هو الذى كان يميل إلى التمسك بالقديم والاحتفاظ بكل شىء على ما هو عليه. اليسار هو الذى كان يتهم الآخرين بالتحجر والجمود ويدعو إلى قلب الأشياء رأسا على عقب، أما الآن فاليمين هو الذى يقوم بهذه المهمة، وهو الذى يلعب الآن دور الرجل العصرى المتمدن الفاهم لكل ما تتطلبه ظروف العصر.

دعنا لا ننسى مثلا أن أقوى عناصر اليسار كانت هى التى تفخر بتسلحها بالفلسفة الجدلية، التى تؤكد على مبدأ التطور والتغير، والتى تنعى على أعدائها تمسكها بالفكر الميتافيزيقى الثابت، والذى ينكر التغيير ويؤكد على الثبات.

ما سر هذا الانقلاب من الشيء إلى نقيضه؟

لعل السر هو فى أن كلا من الفريقين يؤكد على ضرورة التغير أو الثبات على حسب هواه، فإذا صادف الجديد هواه صاح قائلا: (لا داعى للجمود والتحجر)، وإذا كان الجديد ضد مصلحته صاح غاضبا: (احذروا ممن يدعوكم إلى التنازل عن مقدساتكم وأغلى شيء لديكم، سواء كانت هذه المقدسات عقيدة دينية أو قومية عربية أو استقلالا وطنيا).

إذا كان هذا التحليل صحيحا، فليس هناك أى داع لأن يتشدق الداعون إلى التخلى عن ارتباطاتنا القومية، وإلى التعاون الاقتصادى مع إسرائيل، وإلى التخلى عن القطاع العام وعرضه للبيع، وإلى التخلى عن نظام التخطيط وترك النمو الاقتصادى لقوى السوق، وإلى التخلى عن الدعوة إلى العدالة فى توزيع الدخل وترك القوى والضعيف ليتنافسا دون تدخل من أحد، لا داعى لأن يتشدق كل هؤلاء بأنهم (منفتحون على العالم، متكيفون مع التغيرات الدولية، مرنون واقعيون)، وكأن التغير مع المتغيرات هو دائما أفضل من الثبات فى نفس المكان، وكأن المرونة دائما أفضل من التصلب. فالأمر فى نهاية الأمر يتوقف على طبيعة هذا الجديد، وما هو هذا التغير الذى ندعى إليه، فقد يكون التحجر والتزمت والتشبث بالقديم فى كثير من الظروف هو الأنفع والأصح، وقد يكون أفضل مائة مرة مما يدعوننا إليه.

* * *

فى الفصول الآتية أحاول أن أبين كم فى هذه الأشياء (الجديدة) من مساوئ، وكم فيما يسمى (بالتحجر أو الثبات) من مزايا.

نعم هناك أشياء كثيرة جديدة تحدث (وإن كان لمعظمها سوابق قديمة ومهمة)،

وهى تحدث بمعدلات مذهلة بتسارعها. ولكن ليس صحيحا أن من المرغوب فيه دائما (التكيف) مع هذه المتغيرات، بل قد يكون من الأنبل والأسلم للبشرية محاولة وقفها، أو على الأقل التقليل من سرعتها. والأهم من ذلك أن نحاول أن نجعل هذه المتغيرات تتكيف هى مع الإنسان وأن نحاول تطويعها لحاجات الإنسان الأساسية، البيولوجية والنفسية، بدلا من أن نحاول تطويع الإنسان لها، ولو كان ثمن ذلك التخلى عن إنسانيته.

فى الفصول الآتية أحاول أن أشرح حقيقة العولمة وبعض مخاطرها، بما تتضمنه من تهديد لسعادة الإنسان ورفاهيته وشعوره بالاستقرار والطمأنينة وتهديد لشعوره بالرضا عن نفسه المستمد من احترام هويته وتفرده. هذه المخاطر التى تأتى مما يسمى بثورة المعلومات، ومن اكتساح قيم المجتمع الاستهلاكى، ومن انتشار ما يمكن تسميته بحضارة السوق، إن تحويل كل شىء إلى سلعة، كلها من مظاهر العولمة، إذ إن العولمة فى نهاية الأمر هى اكتساح أشياء معينة للعالم بأسره، وهذه الأشياء تشمل، ليس فقط سلعا وخدمات بل تشمل أيضا المعلومات، وقيم المجتمع الاستهلاكى، وقيم حضارة السوق.

قد يجد بعض القراء فى هذا الكتاب تأكيدا زائدا عن الحد على الجوانب السلبية للعولمة، ولكننا نعيش فى عصر يتغنى أكثر الناس بمزاياها، فلا بأس من أن يؤكد البعض على جوانبها الأقل حسنا.

جلال أمين

يناير ١٩٩٨

الفصل الأول

حقيقة العولمة

(١)

العولمة: ظاهرة قديمة أم جديدة؟

شاع استخدام لفظ «العولمة» «globalization» فى السنوات العشر الأخيرة، وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، ومع هذا فإن الظاهرة التى تشير إليها ليست حديثة بالدرجة التى قد توحى بها حداثة هذا اللفظ فالعناصر الأساسية فى فكرة العولمة: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة فى تبادل السلع والخدمات، أو فى انتقال رءوس الأموال، أو فى انتشار المعلومات والأفكار، أو فى تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم. كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، وعلى الأخص منذ الكشوف الجغرافية فى أواخر القرن الخامس عشر، أى منذ خمسة قرون. ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول والأمم تزداد قوة، باستثناء فترات قصيرة للغاية مالت خلالها الدول إلى الانكفاء على ذاتها، وتراجعت معدلات التجارة الدولية ومعدل انتقال رءوس الأموال (كما حدث خلال أزمة الثلاثينيات من هذا القرن مثلًا)، وباستثناء مجتمعات محدودة العدد تركها العالم فى عزلة، أو فضلت هى أن تعزل نفسها عن العالم لسبب أو آخر (كما حدث للاتحاد السوفيتى مثلا فى العقود الثلاثة الأولى التالية لثورة أكتوبر، أو للصين فى الخمسينيات والستينيات، أو لليمن حتى منتصف هذا القرن... إلخ.

الظاهرة عمرها إذن خمسة قرون على الأقل، وبدايتها ونموها مرتبطان ارتباطا وثيقا بتقدم تكنولوجية الاتصال والتجارة، منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية.

ومن المهم إدراك هذه الحقيقة والتأكيد عليها، ولكن من المهم أيضا الاعتراف بأن أشياء جديدة ومهمة طرأت على ظاهرة العولمة فى الثلاثين سنة الأخيرة، منها:

١ ـ انهيار أسوار عالية كانت تحتمى بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة، ومن ثم اكتسح تيار العولمة مناطق مهمة من العالم كانت معزولة بدرجة أو بأخرى عنها. أهم هذه الأمم هى بالطبع أمم أوربا الشرقية والصين، التى انتهت عزلتها الاختيارية أو أجبرت بطريقة أو بأخرى على التخلى عن هذه العزلة.

٢ ـ الزيادة الكبيرة فى درجة تنوع السلع والخدمات التى يجرى تبادلها بين الأمم، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التى تتجه إليها رءوس الأموال المنتقلة من بلد إلى آخر. لم تعد صادرات دولة «أقل نموا» تكاد تنحصر فى مادة أولية واحدة، ولا وارداتها فى عدد محدود من السلع، كما كانت الحال فى ظل الاستعمار التقليدى، ولا الاستثمار الأجنبى يكاد ينحصر فى إنتاج تلك المادة الأولية وتطوير البيئة الأساسية اللازمة لهذا الإنتاج، بل تعددت هذه الصادرات وتنوعت، وكذلك الواردات، كما تعددت وتنوعت المجالات التى ينتقل إليها رأس المال الأجنبى بحثا عن فرص الربح.

٣ ـ ارتفعت بشدة نسبة السكان، فى داخل مجتمع أو أمة، التى تتفاعل مع العالم الخارجى وتتأثر به. لقد مرت على مصر مثلا فترات خلال القرنين الماضيين، كانت نسبة التجارة الخارجية إلى دخلها القومى أكبر مما هى عليه الآن، ومعدل تدفق رءوس الأموال الأجنبية إليها، من إجمالى الاستثمار، أعلى أيضا مما هو عليه الآن، ومع ذلك كانت نسبة السكان المتأثرة لهذه العلاقات الدولية ضئيلة جدا، حيث ظلت الغالبية العظمى من السكان، حتى من كان منهم يساهم فى إنتاج السلعة التصديرية الأولى، وهى القطن، تكاد تكون منقطعة الصلة عن العالم الخارجى فى نمط حياتها وتفكيرها.

لم يعد الأمر كذلك على الإطلاق. لقد أصبح نحو ١ / ٦ السكان على الأقل يفيدون مباشرة أو بطريق غير مباشر، من السياحة وحدها، ونسبة مماثلة تتلقى تحويلات من

علي مولا

أفراد أسرها العاملين خارج مصر، وأما الواردات فقد دخلت كل بيت حتى بيوت أفقر الفلاحين، من جهاز التلفزيون إلى الغسالة الكهربائية إلى الثلاجة إلى المروحة.

٤ ـ ظل تبادل السلع ورءوس الأموال هو العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول حتى وقت قريب للغاية، ثم بدأ تبادل المعلومات والأفكار يصبح هو العنصر الغالب على هذه العلاقات، أو على الأقل هو العنصر الذى ينمو بأكبر سرعة. كانت الثلاثون عاما الأخيرة إذن هى الحقبة التاريخية التى أصبح فيها استيراد الأفكار والقيم ليس متوقفا على حجم التجارة أو حجم تدفق الأشخاص أو رءوس الأموال، بل أصبح استيرادا مباشرا عن طريق الاتصال بمصدر هذه الأفكار والقيم حتى وهى قابعة فى مكانها.

٥ ـ أصبحت الوسيلة الأكثر فعالية ونشاطا فى تحقيق هذا الانتقال للسلع ورأس المال والمعلومات والأفكار، بل المهيمن على هذا الانتقال، هى الشركات المتعدية الجنسيات (Transnational Corporations) لقد ظلت العلاقات بين الدول والأمم لعدة قرون تتم فى الأساس عن طريق شركات قد تسمى بالدولية، ولكن نشاطها يقتصر على عدد محدود من الدول، أو حتى على العلاقة بين الدولة الأم والدولة المستعمرة، ولا تتخذ العالم كله، كما تتخذه الشركات متعدية الجنسيات اليوم، مسرحا لعملياتها سواء فيما يتعلق بالحصول على المستخدمات أو توزيع عمليات الإنتاج أو التسويق.

٦ ـ من السمات الجديدة نسبيا أيضا لظاهرة العولمة، ما طرأ خلال العقود الأخيرة من تغير ملحوظ على مركز الدولة من هذا النمو فى العلاقات بين المجتمعات.

لقد اقترنت بداية العولمة منذ خمسة قرون (إن كان من الممكن حقا تحديد بداية لها) ببزوغ ظاهرة الدولة القومية، حيث تطلب التقدم التقانى (التكنولوجى) وزيادة الإنتاجية فى ذلك الوقت توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها، بعد أن كان محدودا بحدود المقاطعة، فحلت الدولة محل الإقطاعية، والملك محل السيد الإقطاعى، والولاء للدولة والملك محل الولاء للمقاطعة أو الإقطاعى. ولم يعد

الملك، إن وجد قبل ذلك، شخصية هامشية تثير من الاستهزاء أكثر مما تثير من الاحترام كما كان الحال فى ظل النظام الإقطاعى، بل أصبح هو ظل الله على الأرض يمتلك سلطات حقيقية، والوسائل الكافية لممارسة هذه السلطات. كما تطلب التقدم التقانى وزيادة الإنتاجية أيضا، غزو أسواق خارجية، الأمر الذى تطلب بدوره أن يكون للدولة جيش قوى يمكنها من منافسة الدول الأخرى فى الحصول على هذه الأسواق الخارجية الحديثة، أى المستعمرات، وحمايتها. كان نمو حجم السوق فى مرحلة من المراحل، ضروريا لنشأة الدولة ونمو قوتها، ولكن النمو فى حجم السوق هو أيضا الذى حتم بدوره، فى العقود الأخيرة، بداية التضاؤل فى قوة الدولة، مما قد يفسر أيضا ما نشاهده من زيادة الوهن والضعف اللذين يلحقان، أكثر فأكثر، بصورة الملك أو الملكة أو الرئيس، إذ يبدو أن قوى أخرى قد أصبحت أكبر من قوتهم، وأنهم وإن ظلوا فى مراكزهم يتمتعون بالأبهة الشخصية التقليدية نفسها، فقد أصبحوا فى الحقيقة بلا حول ولا قوة.

وكما حلت الدولة محل الإقطاعية تدريجيا منذ نحو خمسة قرون، تحل اليوم الشركة متعدية الجنسيات تدريجيا محل الدولة، والسبب فى الحالين واحد: التقدم التقانى وزيادة الإنتاجية والحاجة إلى أسواق أوسع. لم تعد حدود الدولة القومية هى حدود السوق الجديدة، بل أصبح العالم كله مجال التسويق، سواء كان تسويقا لسلع تامة الصنع، أو تسويقا لمستخدمات وعناصر الإنتاج، أو تسويقا لمعلومات وأفكار، فقفزت الشركة المنتجة فوق أسوار الدولة، وأخذت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية، بل أصبحت أكثر فأكثر أسوارا شكلية، سواء تمثلت فى حواجز جمركية، أو حدود ممارسة السياسات النقدية والمالية، أو حدود السلطة السياسية، أو حدود بث المعلومات والأفكار، أو حدود الولاء والخضوع. الحواجز الجمركية تتخطاها هذه الشركات، إما بالاستثمار المباشر داخل البلد المطلوب غزوه، أو عن طريق اتفاقيات من نوع اتفاقيات الجات وجولة أوروجواى، وحدود ممارسة السياسة النقدية والمالية تتخطاها هذه الشركات، إما بقدرتها على التهرب مما تفرضه الدولة من سياسات نقدية ومالية، أو بقدرتها على فرض ما تشاء من سياسات على الدولة

نفسها، عن طريق مثلا ما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادى والتصحيح الهيكلى. وحدود السلطة السياسية تتخطاها هذه الشركات، لا بالغزو المسلح، كما كان يحدث فى الماضى (إذ كان من الضرورى فى الماضى استبدال دولة بدولة)، بل عن طريق استبدال رئيس برئيس أو زعيم بزعيم آخر، أو حتى مع الإبقاء على الرئيس أو الزعيم نفسه، ولكن بإجباره بطرق شتى على اتباع المسلك المطلوب. أما حدود بث المعلومات والأفكار، فقد تكفلت بتخطيها أطباق التلفزيون وشاشات الكومبيوتر. وأما حدود الولاء والخضوع، فيجرى تخطيها، ليس فقط على نحو طبيعى وتدريجى بما يحدث من تغير فى الولاء مع تغير مصدر الكسب والربح، ولكن أيضا ببذل جهود واعية ومتعمدة لنشر أفكار تساعد على تحطيم موضوع الولاء القديم، وهو الوطن أو الأمة، وإحلال ولاءات جديدة محله، وأفكار من نوع «نهاية الأيديولوجيا» و «نهاية التاريخ» و«القرية العالمية» و «الاعتماد المتبادل»... إلخ، مما يصلح استخدامه مع جميع الأمم، أو من نوع «الشرق أوسطية» والقول بأننا «لسنا عربا فقط بل أيضا شرق أوسطيين» الذى يستخدم مع أمة بعينها، فضلا بالطبع عن فكرة «العولمة» نفسها[1].

والشركات متعدية الجنسيات لا تقوم بإحداث هذه التغييرات والتعديلات وحدها، بل تستعين بجهود هيئات ومؤسسات أخرى، منها المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدولى، ومنها وكالات الأمم المتحدة المختلفة العاملة فى ميادين التنمية والثقافة، ومنها أجهزة المخابرات فى الدول الكبرى، ومنها مختلف وسائل التأثير فى الرأى العام، كالصحف والمجلات السيارة وشبكات التلفزيون والمؤسسات المانحة للجوائز الدولية المهمة أو المشتغلة بحقوق الإنسان... إلخ. كما أنها لا تدخر وسعا فى تجنيد مفكرين وكتاب فى مختلف البلاد، ينظرون ويروجون لأفكار العولمة والكونية، ويؤكدون أن الشعور بالولاء لأمة أو وطن قد أصبح من مخلفات الماضى التى يحسن إهمالها ونسيانها.

---

(١) عندما سئل أحد الكتاب العرب المرموقين عن الأيديولوجيا التى يؤمن بها بعدما طرأ على العالم من تغيرات، قال إن أيديولوجيته هى «الكونية» وهى ترجمة أخرى لنفس الكلمة (Globalization).

هذه هى بلا شك الصورة العامة التى تسترعى الانتباه للوهلة الأولى: صورة تراجع عام لدور الدولة وانحسار نفوذها، وتخليها عن مكانها، شيئا فشيئا، لمؤسسات أخرى تتعاظم قوتها يوما بعد يوم، هى الشركات العملاقة متعدية الجنسيات. هذا الانطباع العام صحيح بلا شك، ولكننا يجب ألا نكتفى به، بل لا بد من أن نتعمق قليلا لاكتشاف حقيقة ما يحدث للدولة بالضبط: هل هذا التراجع يشمل كل وظائف الدولة أم يتعلق ببعضها دون بعض؟ وهل هو تراجع يشمل الدول بأسرها أم إنه ينطبق على بعض الدول أكثر مما ينطبق على غيرها؟ وهل يتخذ تراجع الدولة فى بلد الشكل نفسه الذى يتخذه فى بلد آخر؟ وأخيرا، ما مغزى ظاهرة تراجع دور الدولة بالنسبة إلينا نحن العرب؟

(٢)

تراجع فى قوة الدولة
أم تغير فى الوظيفة؟

إن تأمل ما طرأ على دور الدولة منذ بزوغ عصر الدولة القومية منذ خمسة قرون يبين لنا أن هذا الدور كان يتجه باستمرار للتغير من عصر إلى آخر، وأن الذى يحدث الآن يمكن أن ينظر إليه على أنه يمثل بدوره تغيرا فى دور الدولة، كما ينظر إليه على أنه تراجع عام وانحسار.

إن ماركس لم يخطئ عندما قال إن الدولة هى دائما وأبدا أداة الطبقات المسيطرة لقهر الطبقات الأخرى، أو هى دائما وسيلة الطبقات المسيطرة فى تحقيق تلك الأهداف التى يحتاج تحقيقها إلى استخدام صورة أو أخرى من صورة القهر. ولكن قيام الدولة بخدمة الطبقات المسيطرة لم يكن دائما يتطلب الأعمال نفسها والقيام بالوظائف نفسها، أو على الأقل لم يكن يتطلبها كلها دائما بالدرجة نفسها، ومن ثم تغيرت وظائف الدولة على مر العصور، أو على الأقل تغيرت الأهمية النسبية لكل منها مع تغير الظروف.

كان على الدولة فى عصر الرأسمالية التجارية ـ وهو عصر بزوغ الدولة القومية نفسها ـ أن تتدخل تدخلا فعالا فى الاقتصاد القومى الحديث النشأة لقد كان عليها أولا أن تنشئ هذا الاقتصاد القومى إنشاء بتوحيد السوق القومية، وإزالة العقبات القائمة أمام انتقال السلع من مقاطعة إلى أخرى، وتوفير الأمن اللازم لهذا الانتقال، وشق الطرق ومد الترع، وفرض سياج قوى حول الدولة لحماية الصناعة الناشئة من

منافسة دول أخرى كانت تقوم بالمهمة نفسها فى الوقت نفسه. كانت الدولة تتدخل أيضا تدخلا فعالا فى عملية الإنتاج نفسها، فتفرض المواصفات الواجب اتباعها فى إنتاج السلع الصناعية، كما كانت تنشئ الجيش القوى اللازم لفتح مستعمرات جديدة لتسويق ما تنتجه.

لم يعد كل هذا ضروريا فى عصر الثورة الصناعية، فتراجع دور الدولة من حيث التدخل المستمر فى عملية الإنتاج التى أصبح من المناسب تركها لقرارات أرباب العمل أنفسهم، كما تراجع دور الدولة فى حماية منتجيها من المنافسة الخارجية، على الأقل فى تلك الدول التى لم تعد تخشى هذه المنافسة بسبب تفوقها على الآخرين. لقد رفع شعار (دعه يعمل، دعه يمر) (Passer Laissez Faire ,Laissez) كشعار المقصود به بالضبط أن تترك الدولة المنتجين وشأنهم، وأن تترك التجارة الدولية والداخلية حرة. ولكن ظلت الدولة تقوم بوظيفة التصدى لأى محاولة لرفع الأجور. لقد ظلت الدولة مخلصة لرسالتها الدائمة، وهى خدمة مصالح الطبقة المسيطرة، وإنما كانت فقط تقوم بالعمل المناسب فى الوقت المناسب. فحين حل عصر الاستعمار فى النصف الثانى من القرن الماضى، والنصف الأول من القرن العشرين، شمرت الدولة عن ساعدها وقامت بالواجب الجديد المطلوب منها خير قيام: تجييش الجيوش لفتح المستعمرات البعيدة واحتلال بلاد بعيدة، والدخول فى حروب لمنع دولة أخرى من الحصول على مستعمرة باحتلال بلد بدلا منها، كما قامت بمهمة إشعال الحماس الوطنى وترسيخ الشعور بالولاء للوطن والدولة، وتصوير مصالح طبقة على أنها مصالح الأمة، تسهيلا للمهمة الملقاة على عاتقها. حدث بالطبع، خلال هذه الفترة، قيام الدولة بقهر الطبقة العاملة وإن كان الأمر قد أصبح الآن أسهل بكثير من ما جلبته المستعمرات من فائض يسمح للجميع عمالا وأرباب أعمال، بتحقيق تقدم ملحوظ فى مستوى المعيشة، ومن ثم سمحت الدولة للنقابات العمالية بأن تحقق إنجازات ملموسة، وسمحت بدرجة أكبر من الديمقراطية السياسية لم تكن لتسمح بهما فى ظروف مغايرة.

لم يكن الأمر قد وصل إلى حد قيام الدولة بإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات

الدنيا، إذ تكفل الاستعمار بتحقيق رفع مستوى المعيشة لهذه الطبقات دون أى تدخل يذكر لإعادة توزيع الدخل، وإنما أصبح هذا التدخل ضروريا عندما نمت القوة الإنتاجية للدولة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بحيث لم تعد السوق الوطنية، ولا الأسواق الخارجية، كافية لاستيعاب هذه الزيادة فى الإنتاج دون إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا. هكذا ظهرت الدولة الكينزية، ودولة روزفلت، أو دولة الرفاهة، التى ساد نمطها فى الغرب منذ الثلاثينيات وحتى نهاية الستينيات: دولة قوية بلا شك، مستمرة فى تجييش الجيوش، وفى تغذية الشعور القومى والولاء للوطن (بخاصة قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية)، ولكن قهر العمال لم يعد من وظائفها الأساسية، بل على العكس، كان من السمات الأساسية لدولة الرفاهة هذه: تدليل العمال، والانصياع لرغبات نقاباتهم، إذ أصبح هذا من مستلزمات التسويق الواسع للمنتجات الآخذة فى التزايد.

كان من مستلزمات هذا التسويق الواسع للمنتجات، فضلا عن إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، قيام الدولة نفسها بوظيفة المشترى على نطاق واسع للغاية، فأصبحت الدولة ذاتها مصدرا مهما من مصادر الطلب على المنتجات المتزايدة، واعتمدت بعض الصناعات الأساسية فى تسويق منتجاتها على الطلب الآتى من الدولة مباشرة، الأمر الذى كان يستدعى رسم سياسة مالية نشيطة وفعالة تتضمن رفع مستوى الإيرادات والنفقات الحكومية فضلا عن السياسة النقدية النشيطة أيضا التى كانت تؤثر الدولة من خلالها فى حجم الاستثمار والاستهلاك.

منذ نحو ثلاثين عاما، يبدو أن تغيرا مهما قد طرأ على حاجات المنتجين نتيجة للتطور التقانى من ناحية، ولنجاح الدول الصناعية التى كانت قد عانت الدمار الشديد بسبب الحرب العالمية الثانية، فى أن تدخل من جديد حلبة المنافسة على الأسواق والمواد الأولية. فقرب نهاية الستينيات كان التطور التقانى الذى حدث خلال العقود الثلاثة السابقة (ابتداء من فترة الحرب نفسها) قد جعل الأسواق الوطنية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح القدرات التقانية الجديدة بإنتاجه. وزاد هذه الأسواق الوطنية

ضيقا أن دول أوربا الغربية واليابان كانت قد أتمت إعادة بناء ما دمرته الحرب، ودخل بعضها فى تنافس جدى مع بعضها الآخر، ومن ثم مع الولايات المتحدة. لا بد من أن تراخى معدلات النمو فى العالم الصناعى ابتداء من مطلع الستينيات كان ناتجا فى الأساس من هذين العاملين، وكانت الاستجابة لهذا فى بزوغ عصر الشركات العملاقة متعدية الجنسيات، التى تستعيض عن ضيق السوق الوطنية بالخروج إلى العالم بأسره، وتعوض غزو اقتصاديات خارجية لأراضيها بأن تغزو هى أيضا أراضى الغير، وتستخدم ثمرات التقدم التقانى بأن تجعل العالم كله سوقا لها، ليس فقط كسوق للمنتجات التامة الصنع، ولكن كمجال لنظام جديد لتقسيم العمل، لا يقتصر على التخصص فى إنتاج سلعة أو أخرى، بل يشمل التخصص فى إنتاج جزء من أجزاء السلعة تاركة الأجزاء الأخرى من العملية الإنتاجية لمناطق أخرى من العالم. لم يكن من المتصور أن يتم هذا دون أن يطرأ تغير جديد مهم على وظيفة الدولة، فإذا بالدولة الكينزية، أو دولة الرفاهة، يحل محلها الدولة الريجانية أو الدولة الثاتشرية التى تقوم بالضبط بعكس ما كانت تقوم به دولة الرفاهة. فالمطلوب الآن ليس تدليل العمال لتوسيع السوق (إذ إن فرص توسيع السوق الآن موجودة فى الأساس فى العالم الخارجى)، بل المطلوب مزيد من القمع والقهر للعمال. وليس المطلوب إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، فهذه أيضا أصبحت أقل ضرورة لحاجات التسويق. كان التضخم شيئا مرغوبا فيه، أو على الأقل يمكن إغضاء البصر عنه، فى ظل دولة الرفاهة، عندما كان المطلوب توسيع السوق الوطنية، فأصبح التضخم الآن هو أسوأ الأشياء، عندما أصبح المطلوب زيادة القدرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية. كان توسع دور الدولة فى الإنفاق وجمع الإيرادات مطلوبا عندما كانت الحكومة هى نفسها سوقا مهمة لتصريف المنتجات، أما الآن فالمطلوب تخفيض الضرائب (ومن ثم تقليص الإنفاق تسهيلا لمهمة الشركات العملاقة فى غزو العالم. كما أنه من المطلوب أيضا أفكار تقدم التبرير النظرى لكل هذا، بما فى ذلك تبرير مستوى مرتفع من البطالة، حيث إن الشركات العملاقة متعدية الجنسيات توظف الناس فى الخارج أكثر مما توظفهم فى الداخل. الدولة لم تختف إذن وإنما طرأ تغير مهم على الوظائف الأساسية المنوط بها تنفيذها. الأمر أشبه بالعودة (مع

فوارق مهمة الطبع) إلى عصر الثورة الصناعية الأولى، حيث كان الاقتصاديون التقليديون ينادون بتقليص دور الدولة فى الاقتصاد (لا عجب إذن أن آدم سميث وريكاردو يشهدان اليوم عصرا ذهبيا جديدا فى الفكر الاقتصادى السائد وفى الجامعات لم يتمتعا بمثله طوال الخمسين عاما التالية على الحرب العالمية الأولى). فالمطلوب الآن أساسًا هو حرية التجارة وحرية تنقل رءوس الأموال، وهذا هو نفسه ما كان يدعو إليه الاقتصاديون التقليديون وإن تطلب الأمر الآن جهدا دءوبا من جانب الدولة لهدم الحواجز العالية التى سبق لمختلف الدول إقامتها طوال نصف القرن الماضى. الجات ومنظمة التجارة العالمية هما الآن على كل لسان لمجرد أن السوق الوطنية لم تعد الآن كافية للشركات متعدية الجنسيات.

كان أيضا من المهام الخطيرة للدولة الغربية استخدام كل ما بيدها من وسائل للعمل على تفكيك النظام السوفييتى، إذ لا يمكن فى عالم كهذا، أن يترك سوق بهذا الاتساع، وغنى كل هذا الغنى بالموارد الطبيعية والبشرية، كسوق الاتحاد السوفييتى وأوربا الشرقية، خارج نشاط الشركات العملاقة. أما قهر العمال فهو مطلوب الآن بدرجة أكبر مما كان فى أى وقت منذ الحرب العالمية الثانية، إذ إن العمال الآن يتحولون إلى مصدر للمتاعب والمضايقة أكثر من كونهم مصدرا للقوة الشرائية ومجالا للتسويق الواسع، كما كانوا فى العقود الثلاثة التالية للحرب. فعليهم الآن أن يقبلوا ارتفاع معدلات البطالة، وتخفيض الإنفاق الحكومى، وإزالة دولة الرفاهة، فإن لم يقبلوا ذلك بنفس راضية لزم إجبارهم على قبوله.

كل هذه مهام لا يستهان بها للدولة. قد تبدو مهمتها فى خدمة المصالح الحديثة للطبقات المسيطرة، أقل ظهورا للعين وأقل ضوضاء وجلبة مما كانت فى العقود الثلاثة التالية للحرب، ولكنها مهام ضرورية أيضا. يضاف إلى ذلك بالطبع ما يجب على الدولة أن تقوم به من مهام فى ذلك الجزء البائس من العالم، المسمى بالعالم المتخلف.

إنه من غير المتصور أن تترك الدول الصناعية البلاد الأقل تقدما تفعل ما تشاء فى

عصر يقوم على التوسع من جديد فى هذه البلاد بالذات، ولا يمكن أن يحدث كل هذا من دون أثر مهم فى طبيعة الدولة ووظيفتها فى البلاد المتخلفة.

لقد اقترن عصر الدولة الكينزية ودولة الرفاهة فى العالم المتقدم بنشوء عصر الدولة القوية فى العالم المتخلف أيضا، ذلك أن عصر دولة الرفاهة كان أيضا عصر الحرب الباردة، وقد احتاج فيه كل من المعسكرين، الغربى والشرقى، إلى تقديم الدعم لدول العالم الثالث لتقف ضد المعسكر الآخر. ومن ثم تدفقت المعونات على دول العالم الثالث بمعدل ليس له نظير من قبل أو من بعد. والمعونات تتخذ فى الأساس صورة معونات مقدمة للحكومات لا صورة الاستثمار المباشر ولا صورة معونات للقطاع الخاص. كان لا بد من أن يقوى دور الدولة نتيجة لهذا. أضف إلى ذلك أن حقبتى الخمسينيات والستينيات قد شهدتا أيضا اعتماد الدول الصناعية بعضها على بعض، أكثر من اعتمادها على العالم الأقل نموا، كسوق لتصريف منتجاتها وكمجال للاستثمار مما تمثل أساسا فى تكوين ونمو السوق الأوربية المشتركة وتزايد الاستثمارات الأمريكية داخل هذه السوق. سمح هذا بدوره بدور أكبر للدولة فى العالم الأقل نموا، بل وفرض عليها هذا الدور. كان لا بد من أن يؤدى كل هذا إلى نشوء عصر الدولة القوية فى العالم الثالث، دولة تذكر بشدة بالدولة فى عصر التجاريين (لا عجب أن سمى هذا العصر فى العالم الثالث بالتجارية الجديدة). فالدولة تتدخل فى كل صغيرة وكبيرة، فى الاقتصاد والمجتمع، وهى تعلن عن خطط خمسية طموحة للتنمية، وهى تفرض سياجا جمركيا عاليا لحماية صناعاتها الناشئة، وهى تقوم بجهد جبار فى القيام بمشروعات البنية الأساسية، وهى فى كثير من الأحيان تتبنى الاشتراكية، أى تقوم الدولة بدور فعال لإعادة توزيع الدخل، حتى البلاد المتحالفة مع الدول الرأسمالية كانت تجد نفسها مضطرة إلى رفع شعارات من هذا النوع. والمؤسسات الدولية، كالبنك الدولى وصندوق النقد، كانت تبدى تسامحا غريبا أمام كل هذه الأفكار، بل كانت هى نفسها تتكلم برضا على نظام التخطيط وعلى دور كبير للدولة فى الاقتصاد.

عندما بدأ تيار العولمة الجديد، فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وبزغ نجم الشركات متعدية الجنسيات، كان على الدولة القوية فى العالم الثالث أن ترخى قبضتها شيئا فشيئا على الاقتصاد والمجتمع تحقيقا لمصالح هذه الشركات، فالأسوار الجمركية يجرى هدمها، ونظام التخطيط يتم إلغاؤه، والاشتراكية تصبح مضغة فى الأفواه، وإعادة توزيع الدخل وما يعطى من دعم للسلع الضرورية يقال إنه يتعارض تعارضا صريحا مع اعتبارات الكفاءة ومضر بالتنمية. وقد زاد هذا الاتجاه تسارعا بعد سقوط الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة. فأصبح من الضرورى أيضا تسريح الجيوش أو على الأقل تخفيض الإنفاق عليها. ولكن هذا التحول التام من سياسة إلى نقيضها يجب أن تقوم به الدولة نفسها. إن عليها أن تقوم بتفكيك نفسها، وعليها إقناع الناس بتفاهتها وقلة حاجتهم إليها، وعليها أن تسلم مهامها ووظائفها القديمة، الواحدة بعد الأخرى، لتتولاها الشركات الدولية العملاقة أو المؤسسات الدولية التى تتكلم باسم هذه الشركات العملاقة وتعمل لحسابها. ومن ثم تبدأ فى الظهور صورة جديدة لا تخلو من سمات كوميدية. دولة لها كل المظاهر الخارجية لدولة ذات سيادة، وتباشر صوريا كل المهام التى كانت تباشرها من قبل، ولكنها فى الحقيقة تقوم بوظيفة تكاد تنحصر فى وظيفة (الإخلاء والتسليم)، أى سحب يدها من كل ما كانت تضع يدها فيه من قبل، وتسليمه للأجانب مع القيام بالترويج لهذه الوظيفة والزعم بأنها تحقق المصلحة العامة: مصلحة الأمة بما فى ذلك مصلحة الفقراء أيضا. فهى مثلا تبيع الشركات والمشروعات التى تأسست فى عهد الدولة القوية، تبيعها للشركات الدولية العملاقة، وتسمى هذا خصخصة أو تخصيصية، أو اسما من هذا النوع لا يفصح عن هوية المشترى، وهى تسحب الدعم المقدم للفقراء وتسميه تثبيتا اقتصاديا. وهى تفتح الباب على مصراعيه أمام السلع المستوردة لتحل محل المنتجات الوطنية، وتسمى ذلك تكيفا هيكليا... وهكذا.

هذه المهمة تحتاج إلى دولة من نوع خاص. فهى دولة تفكك ولاتبنى، وإنما تترك مهمة البناء لغيرها. وهى تسلم أهلها للأجنبى ليفعل بهم ما يشاء. وكل هذا يتطلب سمات قد يعبر عنها اسم «الدولة الرخوة». (The Soft State) وهو اسم استخدمه

جنار ميردال (Gunnar Myrbal) فى أواخر الستينيات للإشارة إلى استعداد معظم حكومات الدول النامية للفساد، ولتجاهل حكم القانون، ولتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة. لكن هذه السمات أكثر تحققا فى دول العالم الثالث مما كانت منذ ثلاثين عاما.

هذه السمات، سمات «الدولة الرخوة»، تنطبق للأسف على كثير من دول منطقتنا العربية، ولكن هناك مع ذلك دولة واحدة فى هذه المنطقة تبدى السمات العكسية تماما، وأقصد بهذه الدولة بالطبع الدولة الصهيونية. فهذه الدولة ليست فقط أقل رخاوة بكثير من الدول المجاورة لها، ولكنها لا تبدو وكأنها تنصاع لتيار العولمة الذى يطغى على بقية العالم.

فالدولة الصهيونية لا زالت تتدخل فى كل صغيرة وكبيرة، فى الاقتصاد والمجتمع. وبينما تسرح دول أخرى الجيوش أو تخفض إنفاقها على السلاح، تتمسك هى بجيشها وتزيده قوة. وهى لا تتلقى التوجيهات من صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى، أو لا تلقى لهه التوجيهات اعتبارا. وهى وإن كانت تشجع القطاع الخاص وتدعمه، فإنها تخضعه باستمرار للاعتبارات التى تمليها مصالح الدولة العليا ولاتسمح له بتجاوزها. والدولة الصهيونية تطرح تصورها الخاص للعولمة، وتحاول فرضه على الدول المحيطة بها، وهو تصور (الشرق أوسطية). فمشروع الشرق أوسطية الذى تروج له إسرائيل هو عولمة مصغرة، ولكن الأهم من ذلك أن كل ما يقال فى الدفاع عنه من حجج، هو نفسه ما يقال فى الدفاع عن العولمة: اعتبارات الكفاءة ورفع معدلات النمو، مزايا التخصص وتقسيم العمل، انتهاء عصر الأيديولوجيا، مزايا الانفتاح على الآخر والتفاعل معه، خطأ التمسك بالولاء التقليدى لأمة أو وطن، مزايا السلام وأضرار الحرب... إلخ.

تستخدم هذه الحجج للدفاع عن الشرق أوسطية، وهى حجج الدفاع نفسها عن العولمة، فى الوقت الذى تفعل الدولة الصهيونية فيه عكس ذلك بالضبط: تتمسك بأيديولوجيتها، ترفض الانفتاح على الآخر، تضحى بالاعتبارات الاقتصادية إذا

تعارضت مع الأهداف السياسية، وتتمسك بالولاء التقليدى للأمة والوطن، وتمارس الحرب باستمرار.

هذا هو إذن، فى ما يبدو، ما فعلته العولمة بالدولة، وما هى مستمرة فى عمله: انحسار لقوة الدولة بصفة عامة بلا شك، من دون أن يعنى ذلك أن الدولة المعاصرة ليست لديها وظائف جديدة مهمة عليها القيام بها، فى خدمة المصالح المسيطرة، وهى فى الأساس مصالح الشركات الدولية العملاقة، ومن دون أن يعنى ذلك أن انحسار قوة الدولة يحدث الآن لأول مرة، بل إن له سوابق مهمة، خلال الخمسمائة عام الماضية التى انقضت على بزوغ الدولة القومية، ومن دون أن يعنى ذلك أيضا أنه ليس هناك استثناءات مهمة من ظاهرة انحسار قوة الدولة وتراجعها، بخاصة فى هذه المنطقة التى نعيش فيها، وأقصد على الأخص الدولة الصهيونية. فما هو تقييمنا لهذه الظاهرة: ظاهرة انحسار قوة الدولة بالمعنى الذى حددناه، وكيف يجب أن يكون موقفنا منها، بخاصة فى هذه المنطقة بالذات من العالم؟

(٣)

ما الذى تجرى عولمته؟

الذين يهللون لظاهرة العولمة يقعون فى رأيى فى خطأ فادح. فهم يفهمون العولمة أو يحاولون تصويرها على أنها تنطوى على عملية (تحرر) من ربقة الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الواسع، تحرر من نظام التخطيط الآمر الثقيل إلى نظام السوق الحرة، تحرر من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعًا، تحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أى تعصب وتشنج، تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة من التحيز المسبق لأمة أو دين أو أيديولوجيا بعينها إلى عقلانية العلم وحياد الثقافة.

هكذا تصور لنا العولمة، ومن ثم فقد اقترن الحديث عنها بكثرة الحديث عن أشياء براقة تخلب اللب: من حقوق الإنسان والديمقراطية ، إلى الإشارة بالعقلانية والعلم، وبقدرة التقانة الحديثة على التغلب على كل ما يتعرض الإنسان من عوائق ومشكلات، والهجوم على التعصب بكل أشكاله: الدينى أو القومى أو العرقى، والزعم بأننا فى كل هذه الأمور مقبلون على عصر جديد مجد تنتصر فيه كل هذه القيم الرفيعة: احترام حقوق الإنسان (وبخاصة حقوق النساء) والديمقراطية والعقلانية والموضوعية، والتقدم التقانى. وكل هذا يصور على أنه جزء لا يتجزأ من ظاهرة العولمة، كما يصور كل من يقف فى وجه العولمة على أنه يقف فى الحقيقة ضد التحرر من كل هذه الصور من صور الاستبعاد: استبعاد الدولة، استبعاد الجهل والفقر، واستبعاد التعصب.

كم يكون العالم جميلا لو كان كله صحيحا، ولكن الحقيقة للأسف غير ذلك، بل

لعلها عكس هذا بالضبط. وإنما يساعد على تصديق كل هذه الأشياء، وتدعيم هذا الخطأ الفادح، أن لفظ العولمة لفظ يصف ما يجرى على السطح من دون أن يفصح عن محتواه الحقيقى، إذ إن الكلام يجرى عن العولمة من دون أن يثار السؤال عما تجرى عولمته.

نعم، العالم ينفتح بعضه على بعض. نعم، فى عصر العولمة تزداد سرعة النقل والمواصلات، وتتسع السوق، وتزول الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والأشخاص والمعلومات والأفكار. ولكن لا أحد يعنى كثيرا بالتساؤل عن طبيعة هذه السلع والخدمات التى أصبحت تنتقل بهذه السرعة، وعن نوع المعلومات والأفكار التى يعم بثها بهذه السهولة والكفاءة. نعم التقدم التقانى يخلب اللب ويخطف الأبصار. ولكن التقانة لا تعنى فى نهاية الأمر إلا (طريقة الإنتاج). فكيف نتحمس للتقدم فى التقانة، أى لطريقة الإنتاج، قبل أن نسأل عن طبيعة هذا الذى يجرى إنتاجه؟

كيف يكون موقفنا لو أدركنا واقتنعنا بأن هذا الذى تجرى عولمته ليس إلا سلعا وخدمات بعينها، ذات طبيعة وخصائص معينة، أفرزتها ثقافة بعينها، وأنه ليس هناك أى التزام قانونى أو دينى أو خلقى أو فنى يجبرنا على قبول هذا السلع والخدمات والثقافة بالذات؟

لنفرض أننى استطعت أن أقنعكم بأن الهامبرجر والكوكاكولا والتليفزيون والدش، وهذا النوع من البرامج والأفلام والمأكولات والملبوسات والمواصلات ووسائل الترفيه، وهذا النوع من العلاقات الأسرية والاجتماعية والجنسية ومن التنظيم السياسى... إلخ، هذا النوع من الأشياء التى تجرى الأن عولمتها، ليس مقررا مفروضا علينا وأن من الممكن أن يتفتق ذهن الإنسان (بل تفتق ذهن الإنسان بالفعل من قبل فى حضارات سابقة) عن سلع وخدمات وعلاقات وتنظيمات من نوع مختلف تماما، وأنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الحكم بأى هذه الأنواع من المنتجات والعلاقات والتنظيمات أفضل وأيها أسوأ من غيرها؟ فكيف يكون إذن

حكمنا على العولمة؟ هل نقبلها بهذه السهولة التى يجرى بها الترويج لها؟ أم إن الأمر يستحق منا مزيدا من التروى؟

العولمة هى فى الحقيقة عولمة نمط معين من الحياة، لا أشعر بأى التزام بتبنيه واتباعه. وإنما شاع الاعتقاد بضرورة تبنيه واتباعه لمجرد أنه ندر أن تثار مسألة خصوصيته، وارتباطه بثقافة معينة ونظرة معينة إلى الحياة والكون (أى بأيديولوجية معينة فى الحقيقة). ومسألة الخصوصية هذه نادرا ما تثار بسبب طول عهدنا باكتساح هذا النمط لحياتنا (فالظاهرة تعود بدايتها إلى خمسة قرون خلت)، وبسبب اشتداد هذا الاكتساح وسرعته فى العقود الأخيرة، وبسبب وجود مصلحة أكيدة لأصحاب الثقافة والمنتجات التى تجرى عولمتها فى عدم افتضاح خصوصيتها، واستخدامها مختلف وسائل القهر المادى والسياسى والنفسى والعقلى لتصدير ما هو خاص على أنه إنسانى وعام.

متى تبينا واقتنعنا بأن العولمة هى عولمة نمط معين من الحياة، أداتها الأساسية الآن هى الشركات العملاقة متعدية الجنسيات التى تمارس هذه العولمة بكفاءة منقطعة النظير، متى اقتنعنا بذلك أدركنا أن كل هذا الكلام الذى يصور العولمة على أنها عملية (تحرر) من مختلف صور الاستعباد، هو محض خرافة.

فأى حرية بالضبط تلك التى نوعد بها لو تحررنا من ربقة الدولة؟ أليست هذه (الحرية) هى بالضبط التى يصفها جورج أورويل فى رواية «١٩٨٤»؟ إننى ما كنت لأذرف الكثير من الدموع حزنا على انحسار سلطة الدولة لولا أن الذى يحل محل الدولة هو الشركات العملاقة متعدية الجنسيات، فأى مؤشر هناك يدلنى على أن الحرية التى أتمتع بها فى ظل سطوة هذه الشركات أكبر وأوسع مما كنت أتمتع به فى ظل سطوة الدولة؟ هل أنا بحاجة إلى أن أذكركم بما تفعله وسائل الإعلام الحديثة بحرية الرأى والتفكير؟ أو بما تفعله سطوة هذه الشركات بحرية المرأة ومكانتها؟ أو بمدى تحملها للاختلاف الحقيقى فى الرأى؟

وهل نتحرر حقا عندما ينحسر نظام التخطيط الآمر الذى تمارسه الدولة، أم إننا فقط

نستبدل تخطيطا بتخطيط؟ هل نتصور أن من الممكن لشركة عملاقة تنتج وتسوق فى عدد كبير من دول العالم، وتشترى موادها الأولية ومستخدماتها من أى مكان فى العالم، هل نتصور أن تتوقف هذه الشركة عن التخطيط؟ وهل تخطيطها أقل مساسا بحريتنا من تخطيط الدولة؟ وهل يقف فى وجه هذه الشركات شىء إذا أرادت أن تخطط لنا حياتنا وطريقة تفكيرنا بما يتفق مع أهدافها فى الإنتاج والتسويق؟ وأى انتصار للديمقراطية، وأى احترام لحقوق الإنسان يمكن أن نتوقعه فى ظل سطوة هذه الشركات؟

ثم ما سر هذا الإصرار الغريب على الاهتمام بتعددية صورية فى التعبير عن الرأى لا تزيد فى الحقيقة عن كثرة عدد المجلات والصحف، وعدد القنوات التلفزيونية، وعدد الأحزاب المسموح بها، بينما تردد كل هذه الصحف والقنوات التلفزيونية والأحزاب الأفكار نفسها فى الحقيقة، بما يتفق مع استراتيجية الشركات العملاقة المتعدية الجنسيات؟

وما سر هذا التمييز الغريب بين الانتصار لهذا النوع من التعددية وبين احترام التعددية الثقافية وتنوع أنماط الحياة؟ لماذا كل هذا التمجيد لحق نشر مقال فى صحيفة، أو لحق الذهاب إلى صناديق الاقتراع للاختيار من حزبين ليس من السهل فى الحقيقة التمييز بينهما، بينما يقبل بكل سهولة قهر ثقافة لأخرى، واكتساح نمط معين للحياة كافة الأنماط الأخرى؟

وكيف يسمى هذا الذى يحدث عصر نهاية الأيديولوجيات؟ فما هو إذن هذا الذى تصم به آذاننا صباح مساء من تمجيد للعولمة والتقانة الاستهلاك ورفع معدل التنمية؟ وكل هذا الغرام بالمستقبل والسيطرة على الطبيعة؟ بل وهذا الفهم المحدد جدا لمعنى الحرية والديمقراطية والتقدم؟ ليس هذا كله أيديولوجيا صارخة فى تعصبها وضيق أفقها وقلة تسامحها مع أى نظرة مختلفة؟

بل ما العقلانى والموضوعى فى هذا كله؟ إن هناك فرقا يجب ألا نتجاهله بين موضوعية القانون العلمى والعقلانية، بين المبادئ الرياضية والفيزيائية التى تسمح بصنع القنبلة النووية وقرار صنع هذه القنبلة بالفعل، بين المبادئ العلمية التى تسمح

بإنتاج التلفزيون أو بإنتاج كاميرا للتصوير بكفاءة معينة، وما أتخذه من قرارات فيما إذا كنت سأنتج التلفزيون أصلا أو شيئا آخر، سأستخدم هذه الكاميرا فى تصوير بعض المناظر الطبيعية أو فى فضح أسرار أميرة من الأميرات. يمكن للمرء أن يطبق مبادئ العلم بحذافيرها من دون أن يكون عقلانيا، كما أن من الممكن أن يكون المرء أكثر عقلانية من غيره من دون أن يكون أكثر علما. فأين بالضبط عقلانية نمط الحياة الذى تجرى الآن عولمته؟ أين العقلانية فى تنظيم المدن القائم على السيارة الخاصة والذى تجرى الآن عولمته؟ أو فى العلاقات الأسرية التى تجرى الآن عولمتها؟ أو حتى فى مركز المرأة؟ أو فى اختيار شبكة تلفزيون الـ C. N. N لما يجرى إذاعته على العالم بأسره؟

فإذا تكلمنا على منطقتنا العربية بالذات، ما درجة الزيادة فى الحرية التى سيتمتع بها العربى فى ظل الشرق أوسطية بالمقارنة بما يتمتع به الآن؟ وما ـ بالضبط ـ صورة الحرية المتوقعة فى ظل هذا التنظيم الجديد الذى يروج له بحجج العولمة نفسها؟ نعم، إن مد مياه النيل إلى أقصى شرقى مصر فى سيناء بالقرب من حدود مصر الدولية، يتطلب تطبيقا لمبادئ علمية متقدمة واستخدام تقانة متطورة للغاية، ولكن أية عقلانية فيه لو تم توصيل هذه المياه لإسرائيل؟

نعم، إن ترك القطاع الخاص حرا فى اختيار ما ينتجه من سلع واختيار وسيلة إنتاجها، ومكان إنتاجها وتسويقها، ولو شمل إسرائيل أيضا ـ كل هذا قد يؤدى إلى تعظيم الكمية المنتجة وتحسين نوعية المنتجات تطبيقا لمبادئ علم الاقتصاد، ولكن ما الذى يجعل هذا أكثر عقلانية من نظام تدخل الدولة، الذى قد يقيد حرية القطاع الخاص فى التعامل من إسرائيل حتى تقوم إسرائيل بتنفيذ ما تعهدت به للفلسطينيين؟

إن العقلانية مفهوم أوسع بكثير من مفهوم العلم، ومتطلبات العقلانية أوسع وأشمل من متطلبات التقدم التقانى. العولمة تفسح مجالا أوسع لتطبيق العلم وللتقدم التقانى، ولكنها قد تبعدنا كثيرا عن العقلانية.

(٤)

هل العولمة حتمية؟

الملجأ الأخير الذى يلجأ إليه المنتصرون للعولمة هو التذرع بالحتمية فعندما تعوزهم الحجة فى الدفاع عن العولمة باسم الحرية أو الرفاهية الإنسانية أو الأخلاق أو الجمال أو العقلانية يلجأون إلى القول: إن علينا أن نقبلها لأنه لا مفر لنا من قبولها.

وأود أن ألاحظ على هذه الحجة أولا أنها من نوع مختلف تماما عن الطرق الأخرى للدفاع عن العولمة ولايجوز أن نخلط بين هذا وذاك فالقول بالحتمية ليس فى الحقيقة دفاعا عن العولمة أو تمجيدا لها، بل هو تعبير عن اليأس من أى محاولة للوقوف فى وجهها. ولكنى فضلا عن ذلك أريد المجادلة فى صحة هذا الموقف اليائس نفسه.

إن من الممكن جدا أن يشيع الاعتقاد بأن ظاهرة ما ظاهرة حتمية لا مفر منها نتيجة لمجرد التعود الطويل عليها، حتى ليستقر فى وعى المرء أن هذه الظاهرة جزء من طبيعة الأمور، ويصبح من أصعب الأمور تصور الدنيا من دونها. ومن هنا تكمن فى رأيى الأهمية القصوى لإدراك أن العولمة هى عولمة حضارة أو ثقافة بعينها، وإدراك خصوصية هذه الحضارة، ذلك أن الاعتقاد بأن العولمة ظاهرة محايدة بين الحضارات والثقافات، أو الاعتقاد بأن الحضارة الغربية هى حضارة إنسانية عامة وليست مجرد إفراز من إفرازات ثقافات بعينها، إن هذين الاعتقادين من شأنهما بالطبع أن يرسخا الاعتقاد بأن العولمة حتمية لا مفر منها. ولكن من الجائز جدا

أن يكون هذان الاعتقادان خاطئين، كما حاولت أن أبين فى ما سبق. فالعولمة هى عولمة حضارة بعينها، وهذه الحضارة هى بدورها تعبير عن ثقافة أمة معينة أو ثقافة مجموعة معينة من الأمم. صحيح أن هذه الحضارة قد توفر لها منذ زمن طويل، يرجع إلى ما يقرب من خمسة قرون، وسائل فعالة مكنتها من فرض نفسها على أمم أخرى، غير الأمة أو الأمم التى أنجبتها، ولكن هذا وحده لا يجعلها تستحق وصف الإنسانية أو العالمية بالمعنى الذى تستخدم به عادة هذه الأوصاف، ولا يزيل عنها خصوصيتها. فالاعتراف بأن حضارة ما (أو ثقافة ما) قد اكتسحت العالم لا يعنى الاعتراف بأنها من نتاج العالم بأسره، ولا يعنى الاعتراف بأنها تستحق أن تكتسح العالم بأسره أو أنها يجب أن تكتسح العالم بأسره. قد نقبل القول إن التقدم العلمى حتمى، أو حتى إن تطوير الثقانة أمر حتمى، إذ كلاهما يعبر عن نزعة طبيعية لدى الإنسان للاستكشاف وحب الاستطلاع وتخفيف ما يتحمله من مختلف صور العناء. ولكن قبول هذا أو ذاك كظاهرتين حتميتين لا يلزمنا بقبول الحضارة الغربية كظاهرة حتمية. فمن الممكن مثلا، وبسهولة، أن نتصور تقدما فى العلم والتقانة، من دون هدف تحقيق أقصى ربح، أو هدف تعظيم الناتج، أو هدف تحقيق أقصى قدر من السيطرة على الطبيعة، أو تحقيق أعلى درجة من استقلال الفرد، أو أقل درجة من الإيمان بالميتافيزيقا... إلخ. وهذه كلها من السمات الأساسية للتقدم العلمى والتقانى الغربى. والزعم بغير ذلك ليس إلا اعترافا بقصور خطير فى الخيال، بل إنه يتضمن توجيه الإهانة إلى الجنس البشرى لأنه يفترض أن الإنسان غير قادر على تحقيق شىء أفضل من ذلك.

فى الفيلم المعروف لشارلى شابلن «الجرى وراء الذهب» (Gold Rush) منظر شهير، يظهر فيه شارلى شابلن مع رجل سمين جشع فى كوخ صغير فى أعلى الجبل، وقد منعتهما عاصفة ثلجية من الخروج. كانا قد استبد بهما الجوع، إذ لم يكونا قد تناولا الطعام لعدة أيام، وليس أمامهما من وسيلة للعثور على أى طعام بسبب العاصفة الثلجية. بعد ذلك المنظر الشهير الذى يحاول فيه شارلى شابلن أن يطهو حذاءه ويشرع فى أكل الحذاء بالشوكة والسكين،

ترى منظر زميله السمين وهو ينظر إلى شارلى شابلن نظرة فيها اشتهاء واضح، إذ خطر له أن يلتهمه التهاما. كلما نظر الرجل إلى شارلى شابلن لم يره كإنسان، بل رأى فيه دجاجة تنتظر الذبح. كان الجوع قد وصل بالرجل إلى مدى لم يسمح له بأن ينظر إلى شارلى شابلن دون أن يراه كدجاجة. هذه بالضبط هى الأيديولوجيا كيف ترى الأمور؟ ولايمكن أن يقنعنى هذا الرجل مهما فعل بأن شارلى شابلن هو فى الحقيقة دجاجة وليس رجلا. كذلك لن يقنعنى أنصار الحضارة الغربية مهما قالوا إن طريقة نظرهم إلى الأمور هى الطريقة الوحيدة الممكنة. إن الذين يقولون إن العالم الآن قد هجر الأيديولوجيا إلى الأبد ولم يعد هناك إلا منطق السوق والاقتصاد والتقانة، يقولون لنا شيئا شبيها جدا بزعم هذا الرجل فى فيلم «الجرى وراء الذهب»، وهو أن شارلى شابلن ليس إلا دجاجة. كذلك رجل الأعمال الذى إذا اصطحبته إلى مكان جميل على شاطئ البحر، فإذا به يقول لك: إن هذا مكان رائع لإقامة فندق بخمس نجوم، أو إذا اصطحبته إلى تايلاند وصادفتما فى الطريق فتاة جميلة فى الثانية عشرة أو الثالثة عشرة من عمرها قال لك إن هذه الفتاة يمكن أن تصبح مصدرا رائعا للربح لو استخدمت فى بيت للدعارة. هذا هو ما يزعم أنه ثقافة أو حضارة من المحتم لها أن تكتسح العالم، لأنها ثقافة أو حضارة محايدة، تعبر عن نوازع الإنسانية جمعاء.

من السمات الخاصة بهذه الحضارة أنها حضارة تفكيكية. فكما يريد الرجل فى فيلم الجرى وراء الذهب أن يفعل بشارلى شابلن، تعمد الحضارة الغربية إلى تفكيك كل شىء إلى عناصره الأولى. وهو مسلك حميد إذا كان الغرض معرفة العناصر التى يتكون منها الشىء، أو إذا كان الغرض هو صنع آلة أو زيادة كفاءتها الإنتاجية، أو ما يسمى بالسيطرة على الطبيعة، ولكنه قد يكون مسلكا خطيرا ومضرا إذا طبق على الأشياء الحية كالإنسان أو الأسرة أو الأمة، فهو قد يسمح فعلا بمزيد من السيطرة على الإنسان والأسرة والأمة، ولكن هذا ليس بالضرورة أفضل الأغراض طرا. فلكى يسيطر المنتج على المستهلكين ويحولهم جميعا إلى

دجاجة يسهل التهامها، من المفيد فعلا تفكيك الفرد من أسرته ومن أمته ومن بيئته، باسم الفردية مرة وباسم الحرية الشخصية مرة، وباسم التنوير مرة، وباسم النسوية وتحرير المرأة مرة. وهذا كله يصور لنا على أنه نتاج حضارة إنسانية عامة يلتزم الجميع باتباعها لأنها تستجيب لنوازع طبيعية فى الإنسان، ومن ثم فإن انتشارها حتمى لا بد من الخضوع له إن عاجلا أو آجلا. وأنا أزعم، على العكس، أن كثيرا مما تعمل هذه الحضارة على نشره، يتعارض تعارضا صارخا مع بعض من أقوى النوازع الطبيعية فى الإنسان، وأن تفكيك الإنسان على هذا النحو ينطوى على عملية أشبه بالقتل.

ثم إن ظاهرة ما قد تكون حتمية بالنسبة إلى شخص معين أو أمة بعينها من دون أن تكون بالضرورة كذلك بالنسبة إلى شخص آخر أو أمة أخرى. قد يكون انتشار هذه الحضارة وزيادتها رسوخا ظاهرة حتمية بالنسبة إلى الأمم التى ابتدعتها أصلا، لأسباب تتعلق بصفات خاصة فى ثقافة هذه الأمم أو ظروفها الطبيعية أو مزاجها الخاص، ومن ثم قد يكون انتشارها وازديادها قوة ورسوخا فى أوربا الغربية، ثم فى الولايات المتحدة، مثلا ظاهرة «حتمية» حقا، على النحو نفسه الذى يمكن به أن نعتبر نمو الولد ليصبح رجلا ظاهرة حتمية أيضا. وقد يقال مثل ذلك ـ ولكن بدرجة أقل ـ عن انتشار هذه الحضارة فى أمريكا اللاتينية مثلا، أو أوربا الشرقية. ولكنه قد يكون أقل حتمية بالنسبة إلى روسيا الآسيوية، أو اليابان، التى لم يتم تركيعها تماما حتى الآن. وقد لا يكون الأمر حتميا على الإطلاق بالنسبة إلى ثقافات مغايرة تماما، كثقافة الصين أو الهند أو العرب. لا عجب من أن الصين تبدو وكأنها تحاول ابتداع شىء مختلف عما فعلته اليابان مثلا مع الحضارة الغربية. ولا عجب من أن غاندى فى الهند كاد ينجح فى ابتداع شىء مختلف تماما عن الحضارة الغربية، ولا عجب من أن العرب يبدون هذه الدرجة العالية من المقاومة للحضارة الغربية والسوق الشرق أوسطية، مقاومة قد لا يرى فيها بعضهم إلا إصرارا على التخلف، ولكن من الممكن أن نرى فيها صمودا جديرا بالثناء والدعم.

كذلك فإن اعتبار ظاهرة العولمة حتمية قد لا يكون فى الحقيقة أكثر من اعتراف ـمرء بأنه لم يعد لديه طاقة باقية للمقاومة، أى أنه قد نفد جهده وأصبح مستعدا ـتسليم. فإذا كان هذا هو اختيار بعضهم، فهو ليس ملزما لغيرهم، ومن الظلم عى أى حال أن يوصف بالحتمية اختيار لا يعكس إلا نفاد الطاقة أو استعجال ـمكافأة. وهو موقف ظالم لأنه يحمل عدة أجيال قادمة عبء فشل جيل بعينه. ـعتبار ظاهرة ما حتمية يتوقف أيضا على المدى الزمنى الذى يأخذه المرء فى عتباره. فقد يكون موضوع الهزيمة والتسليم أمرا حتميا فعلا بالنسبة إلى جيلى، ـكنه ليس بالضرورة حتميا لجيل أولادى أو أحفادى. ومن حق هؤلاء أن يطالبوا جيلنا بأن يمتنع على الأقل عن بيع شىء كان من الممكن أن يرمموه أو أن يعيدوا بـءه. لقد ارتكب كمال أتاتورك مثلا هذا الخطأ فى تركيا، باستعجاله التسليم ـإعلان الهزيمة أمام حضارة الغرب، ولا زال أحفاده حتى اليوم يحاولون إصلاح ـذى ارتكبه.



الفصل الثانى

العولمة والهوية الثقافية

(١)

العميان والفيل

نحن إزاء العولمة كالعميان إزاء الفيل، فى تلك القصة الشهيرة التى يلمس فيها كل من العميان جانبا من الفيل، فيصفه على أنه الفيل بأكمله، دون أن يعرف أن للفيل جوانب أخرى كثيرة. كل منا فى وصفه للعولمة على صواب تماما، لولا أن معظمنا لا يريد أن يعترف بأن بقية العميان على صواب أيضا.

وكلنا مستعد للإقرار بأن للعولمة تأثيرا على الهوية الثقافية، ولكن من الطبيعى أن كلا منا لا يرى إلا هذا الأثر الذى يصدر عن ذلك الجانب من العولمة الذى يلمسه بيده، ومن ثم كان من الطبيعى أن يختلف المحللون لظاهرة العولمة حول تحديد ذلك الأثر على الهوية الثقافية: ما هو بالضبط؟ هل هو مهم أم غير مهم؟ مرغوب فيه أم غير مرغوب فيه؟ من السهل تجنبه أم من الصعب؟.

هناك مثلا من لا يرى فى العولمة إلا اتجاها متزايدا نحو تقسيم العمل وانتشار التكنولوجيا من مراكزها فى العالم المتقدم اقتصاديا، إلى أقصى أطراف الأرض، ومن ثم زيادة الإنتاج أضعافا مضاعفة، وهو فى سبيل ذلك مستعد لأن يغفر للعولمة أى تأثير سلبى يمكن أن ينتج عنها على الهوية الثقافية، بل هو مستعد للقول بأن هذا الأثر السلبى على الهوية تافه أو بسيط، بل قد يذهب إلى حد القول بأن الهوية الثقافية سوف تفيد من العولمة بدلا من أن تضار.

هناك أيضا المفتونون بالحضارة الغربية بوجه عام، ليس فقط بكفاءتها منقطعة النظير، فى الإنتاج المادى، بل وفى نقل المعلومات وتخزينها وتوفيرها لمن يريد الانتفاع بها، وبما حققه الغرب فى مضمار التنظيم السياسى والاجتماعى والإنتاج الثقافى، أولئك المفتونون بالديمقراطية الغربية، وبالعلاقات الاجتماعية الغربية، وبغزارة ونوع الإنتاج الثقافى فى الغرب، ويتمنون لشعوبهم سرعة اللحاق بكل هذه الإنجازات ويجدون فى العولمة السبيل إلى ذلك. ومن هؤلاء من لا تثير لديهم مسألة الهوية الثقافية إلا السخرية والاستهزاء: إذ ما تلك الهوية التى تبدو قلقا عليها كل هذا القلق؟ هل تعنى هذه الهوية شيئا آخر غير التخلف والجهل والفقر والعقم، والقعود التام عن الحركة، والاستسلام للخزعبلات والتقاليد التى لم يعد لها دور فى العالم الحديث؟

هناك أيضا الكارهون للعولمة، ولكن هناك مائة سبب محتمل لهذه الكراهية. هناك من يكرهونها لأنها تتضمن مزيدا من الاستغلال الاقتصادى: ألا ترى مثلا ما تفعله الاستثمارات الأجنبية الخاصة عندما تترك العالم فى البلاد الرأسمالية نهبا للبطالة، وتذهب لاستغلال العمل الرخيص فى البلاد الأقل نموا؟ أو لا ترى أيضا شركات الأدوية العملاقة تضغط من أجل أن تفتح لها كل بلاد العالم أبوابها لتحقق مزيدا من الربح على حساب مستهلكى ومنتجى هذه الأدوية داخل هذه البلاد الأقل نموا؟ نعم، الهوية الثقافية لا بد أن تعانى من جراء ذلك، ولكن المعاناة هنا ليست إلا نتيجة الاستغلال الرأسمالى، إذ تحمل كل هذه الاستثمارات الأجنبية وهذه السلع المستوردة فى طياتها ثقافة مغايرة تسحق ثقافات الأمم المستوردة لها، لا لغرض إلا لتحقيق مزيد من الأرباح. وحماية الهوية الثقافية واجبة، فى نظر هؤلاء، كوسيلة للتصدى لهذا الاستغلال، إذ إن إثارة الحمية الوطنية والحماس للثقافة الوطنية قد يعطلان هذا الاتجاه لدى الرأسمالية العالمية للانتشار.

وهناك من يكره العولمة لا لسبب اقتصادى، بل لسبب دينى. فالعولمة آتية من مراكز دينها غير ديننا، بل هى قد تنكرت للأديان كلها، وآمنت بالعلمانية التى لا

تختلف كثيرا، فى نظر هؤلاء، عن الكفر، ومن ثم ففتح الأبواب أمام العولمة هو فتح الأبواب أمام الكفر، والغزو هنا فى الأساس ليس غزوا اقتصاديا، بل غزو من جانب فلسفة للحياة معادية للدين، والهوية الثقافية المهددة هنا هى فى الأساس دين الأمة وعقيدتها، وحماية الهوية معناها فى الأساس الدفاع عن الدين.

هناك من ناحية أخرى، من يرى العولمة ليست غزوا اقتصاديا أو غزوا علمانيا، بل غزو قومى، بمعنى تهديد هوية أمة لهوية أمة أخرى. صحيح أن هذا الغزو يتضمن استغلالا اقتصاديا، وصحيح أنه يهدد دين الأمة التى يجرى غزوها، ولكن هذا وذاك ليسا إلا جزأين من ظاهرة أوسع، وهما مرفوضان لسبب أكبر وأشمل. فالاستقلال الاقتصادى ليس مطلوبا فقط لمنع الاستغلال ، بل مطلوب لتحقيق نهضة شاملة للأمة، وتحقيقا لاستقلال إرادتها. وتهديد الدين والعقيدة جزء من تهديد نمط الحياة بأسره، ولقيم الأمة بصفة عامة، التى يعتبر الدين جزءا منها ولكنه لا يستوعبها كلها، وذلك لصالح نمط الحياة فى تلك المراكز التى تولد هذا الاتجاه نحو العولمة. فى نظر هؤلاء تعتبر حماية الهوية الثقافية هى الهدف الأصلى، وليس مجرد وسيلة للتصدى للاستغلال الاقتصادى، كما أنه هدف أشمل من هدف الدين من العلمانية.

إن كلا من هذه المواقف المؤيدة والمضادة للعولمة يحمل فى رأيى جزءا من الحقيقة، وهو جزء لا يمكن الاستهانة به. نعم، العولمة تؤدى إلى تعظيم الإنتاج، على الأقل من وجهة نظر العالم ككل، والعولمة تمثل تقدما لا يمكن إنكاره فى بعض القدرات المهمة للإنسان فى المعرفة وفى السيطرة على الطبيعة، وفى بعض أنواع التنظيم السياسى والاجتماعى، وفى بعض أنواع الإنتاج العلمى والفنى.

والعولمة تتضمن، بلاشك اتجاها نحو مزيد من الاستغلال الاقتصادى من جانب الشركات العملاقة للمستضعفين فى الأرض، وتتضمن قهرا لمعتقدات ومقدسات بعض الأمم، لصالح نظرة تتخذ على الأقل موقف اللامبالاة من العقائد الدينية. والعولمة، بلاشك، تهدد أنماط الحياة الخاصة بالأمم التى كانت أكثر انعزالا عن العالم، لصالح نمط معين للحياة هو السائد فى الدول الأكثر سطوة.

ولكن هذه المواقف المرحبة بالعولمة والمضادة لها قد لا تستوعب كل المواقف الممكنة من العولمة، ومن ثم قد لا تستوعب كل المواقف الممكنة من قضية حماية الهوية الثقافية. إن هناك موقفا يزيد ميلى إليه كلما أمعنت التفكير فى ظاهرة العولمة، والهوية الثقافية، وقد يمثل جانبا يستحق الاهتمام، وقد لا يقل أهمية عن مختلف الجوانب التى ذكرها، سواء من حيث مساعدتنا على فهم حقيقة العولمة، أو على اتخاذ الموقف الصحيح منها. كما أنه يؤدى إلى نظرة إلى الخطر الذى يهدد الهوية الثقافية، قد تختلف اختلافا مهما عن النظرات الأخرى. هذا الموقف من ظاهرة العولمة يدور حول النظر إليها كما لو كانت مرادفة لانتشار ما يسمى أحيانا بـ «المجتمع التكنولوجى الحديث». إن هذه الظاهرة ظاهرة انتشار «المجتمع التكنولوجى الحديث»، ليست هى بالضبط انتشارا للاستغلال الرأسمالى، وليست مجرد انتصار للعلمانية على العقائد الدينية، وليست بالضبط قهرا من جانب هوية أمة لهويات أمم أخرى، بل هى ظاهرة قد تكون أخطر بكثير من كل هذا. ومن ثم فإن الموقف الذى تستوجبه قد يكون أصعب بكثير مما نظن. وسوف أحاول فى هذا الفصل شرح هذه النظرة إلى العولمة التى قد لا تزيد فى الحقيقة عن محاولة إضافية من شخص آخر ضعيف البصر، إلى محاولات أخرى من جانب أشخاص آخرين ضعاف البصر أيضا، للإحاطة بحقيقة الفيل.

(٢)

العولمة قديمة، وكذلك الغزو الثقافى

سبق أن ذكرت أن الاتجاه نحو العولمة قديم جدا، ولا بد أن الإنسان قد شعر بأن العالم قد أصبح «قرية واحدة كبيرة»، أو بشىء شبيه بهذا عدة مرات من قبل. لا بد أن الإنسان الأوروبى قد شعر بشىء من هذا عندما وطئت قدماه القارة الأمريكية لأول مرة، منذ خمسة قرون، وعندما أبحرت أول سفينة بخارية منذ أقل قليلا من قرنين، وعندما نظر رجل الفضاء لأول مرة إلى كوكب الأرض منذ نحو أربعين عاما. كل ذلك قبل أن يخرج إلينا الإنسان المعاصر مزهوا أو مندهشا من بزوغ ظاهرة الشركات متعدية الجنسيات التى يفوق حجم مبيعات كل منها، حجم الناتج القومى لعدة دول مجتمعة.

لا بد أن ماركس وإنجلز كانا يتكلمان عن نفس هذه الظاهرة، ظاهرة العولمة، منذ ١٥٠ عاما، عندما كتبا فى البيان الشيوعى أن السلع التى تخرج من مصانع الرأسمالية ستأخذ فى الانتشار شرقا وغربا ولن يفلح فى صدها أى سور ولو كان بمناعة سور الصين العظيم.

إذن فكثرة الكلام عن العولمة فى عشر السنوات الأخيرة لا بد أن يكون سببها ليس نشأة الظاهرة بل نموها بمعدل متسارع (فضلا عن وجود مصلحة، لبعض الناس، فى الإلحاح على أسماعنا بأن شيئا جديدا وطيبا للغاية، اسمه العولمة، آخذ فى اكتساح الكون).

ومن أى زاوية نظرنا إلى العولمة، سواء من زاوية معدل انتقال الأشخاص أو معدل انتقال السلع أو رءوس الأموال أو المعلومات أو الأفكار، نجد وراء هذا كله تطورًا فى التكنولوجيا (أو «التقدم» فيها كما هو شائع على الرغم من أن اعتبار ما حدث من تطور تكنولوجى «تقدما» فى التقدم) التكنولوجى، سواء تمثل هذا التطور فى اختراع العجلة أو البوصلة أو المطبعة أو الآلة البخارية أو التلغراف أو الطائرة أو التليفزيون أو الكمبيوتر... إلخ والاعتقاد الشائع بأن العولمة ظاهرة حتمية لا يمكن صدها أو الوقوف فى وجهها، سببه الاعتقاد بأن التطور (أو التقدم) التكنولوجى هو كذلك ظاهرة حتمية.

ولكن العولمة أيضا تحمل دائما فى طياتها نوعا أو آخر من «الغزو الثقافى»، أى من قهر الثقافة الأقوى لثقافة أخرى أضعف منها، فالذى فعله المهاجرون الأوائل إلى القارة الأمريكية بالهنود الحمر كان نوعا من «الغزو الثقافى»، وإن كان بالغ القسوة، وقل مثل ذلك عما فعله المهاجرون الأوروبيون إلى أستراليا لسكانها الأصليين، وسائر صور الاستعمار الأخرى، التى هى أيضا صور للعولمة وللغزو الثقافى فى نفس الوقت.

كل هذه الصور للغزو الثقافى كان من الممكن دائما أن ننظر إليها نظرات متعددة، كتلك التى وصفتها فى مطلع هذا الفصل، والتى تنتشر بيننا اليوم. فقد كان من الممكن دائما أن نصف ظاهرة الغزو الثقافى بأنها اعتداء رأسمالى على الهوية الثقافية للأمة المعتدى عليها من أجل استغلالها اقتصاديا، كما يمكن أن نصفها بأنها غزو دين لدين، أو إحلال ثقافة أمة محل ثقافة أخرى، كما أن من الممكن أن يوجد (وقد وجد بالفعل) المدافعون عن هذا الغزو الثقافى باسم تعظيم الإنتاج ونشر الحضارة. بحجة نشر الحضارة جاء نابليون إلى مصر، وبنفس الحجة قهر الاستعماريون الأوائل مختلف الأمم الأقل تقدما. وبحجة زيادة الإنتاج غزت الولايات المتحدة أمة بعد أخرى متخفية وراء المعونات الاقتصادية، واستخدمت حجة زيادة الإنتاج أيضا وتعمير الأرض من جانب الصهاينة لتبرير استيلائهم على فلسطين، وبنفس الحجة

تنتشر موظفو البنك الدولى وصندوق النقد فى مختلف أنحاء الأرض، وقد قامت حركات المقاومة ضد كل هذا باسم الدين مرة، وباسم القومية مرة، وباسم الاشتراكية ومقاومة الاستغلال الرأسمالى مرة... إلخ.

العولمة قديمة إذن، وكذلك الغزو الثقافى، وكذلك مقاومة هذا الغزو الثقافى، وكل الشعارات التى ترفع لتبرير العولمة أو لمقاومتها، قديمة أيضا. إن من المفيد بالطبع لفت النظر إلى التسارع الهائل الذى حدث فى معدل العولمة فى العقود الأخيرة، ولكن من المفيد أيضا (من حين لآخر) لفت النظر إلى أنه مجرد تسارع حديث لظاهرة قديمة ومستمرة.

ولكن من الضرورى أيضا التأكيد على العامل الأساسى المسئول عن نشأة هذه الظاهرة، ظاهرة العولمة، واستمرارها وتسارعها، وهو التقدم أو التطور التكنولوجى. ذلك أنه من بين كل العوامل الدافعة أو المساعدة أو المصاحبة للعولمة، يكاد التطور التكنولوجى أن يكون أكثر هذه العوامل استقلالا، بحيث لا يكاد يحتاج المرء إلى البحث عن العوامل المسببة له، أو بالأحرى إنه أكثر العوامل اكتفاء بنفسه، إذ لا يعتمد فى وجوده إلا على ذلك الميل الطبيعى لدى الإنسان لتخفيف ما يبذله من جهد وما يتحمله من مشقة فى سبيل البقاء على قيد الحياة، أو من أجل الإنتاج والاستهلاك.

الإنسان يطور التكنولوجيا باستمرار، وكأنه مدفوع «بيد خفية» إلى ذلك من أجل أن يشبع حاجاته بأقل جهد ممكن، وهو فى خلال تطويره للتكنولوجيا يندفع، دون أن يكون هذا بالضرورة جزءا من مخطط واع ومدبر، نحو المزيد ثم المزيد من العولمة.

بهذا نفهم لماذا تقترن العولمة دائما بدرجة أو أخرى من القهر الثقافى. ذلك أن هذا التقدم التكنولوجى، الذى يدفع الإنسان دفعا إلى مزيد من العولمة، ينطوى بطبيعته على تهديد للهوية الثقافية. إن هذا التقدم التكنولوجى الذى يظنه الكثيرون شيئا محايدا تمامًا إزاء الهوية الثقافية، يحمل دائما خطرا يهدد هذه الهوية وهذا هو ما أريد أن أنفق بعض الوقت لإقناعكم به.

(٣)

التقدم التكنولوجى كأداة للقهر

الهوية معناها فى الأساس التفرد. والهوية الثقافية هى التفرد الثقافى، بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط سلوك وميل وقيم ونظرة إلى الكون والحياة.

والتكنولوجيا فى الأساس مجرد طريقة الإنسان فى إشباع حاجاته: طريقة إنتاج أو طريقة استهلاك، ومن ثم فهى طريقة الإنسان فى ممارسة عاداته ومختلف أنواع سلوكه وطريقته فى التعبير عن ميوله وقيمه وعن نظرته إلى الكون والحياة.

ومن البديهى أن أى تقدم فى التكنولوجيا لا بد أن ينطوى على زيادة قدرة الإنسان على تحقيق تفرده والتعبير عن نفسه، فلماذا نفترض أن من الممكن أن ينشأ تضاد أو تعارض بين التكنولوجيا والهوية؟ أليست التكنولوجيا هى وسيلة تحقيق الهوية وطريقة التعبير عنها؟ أليست اللغة مثلا تكنولوجيا التعبير؟ وهل خدمة اللغة وتطويرها (أى تطوير هذا النوع من تكنولوجيا الاتصال بين الناس) يمكن أن تكون إلا خادمة للهوية؟ وقل مثل هذا عن المطبعة، التى تنشر ثقافة الأمة وتدعمها، وأدوات الكتابة والتسجيل والتخزين التى تحفظ تراث الأمة من الضياع... إلخ من أين إذن يأتى هذا التضاد المزعوم بين التقدم التكنولوجى والهوية؟.

هناك فى رأيى فرص كامنة لهذا التضاد منذ قام الإنسان بصنع أولى أدواته وأكثرها بدائية، أى منذ أولى مراحل التطور التكنولوجى، فمنذ صنع الإنسان أولى أدواته الحجرية لتسهيل عملية الصيد، ضمانا لبقائه وتحقيقا أكبر لذاته، كان هناك

دائما خطر فى أن تستبد به هذه الأدوات نفسها وتتحول إلى أداة لقهره بدلا من أن تكون أداة لتحريره. إن القول الشهير بأن الأداة هى نفسها الرسالة (The Medium Is The Message)، ينطبق فى الحقيقة على أكثر صور التكنولوجيا بدائية كما ينطبق على أكثرها تطورا. وهو قول لا يعنى فقط أن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة تؤثر تأثيرا حاسما فى طبيعة العمل الذى تستخدم لتحقيقه، بل هو يعنى أيضا، على الأقل بالنسبة لى، أن التكنولوجيا يمكن أن تتحول بكل سهولة من أداة لخدمة الإنسان إلى أداة لقهره.

إن هناك عدة تفسيرات ممكنة لانطواء أى تقدم تكنولوجى على إمكانية القهر. هناك مثلا ما أشار إليه لويس ممفورد (Lewis Mumford) من أن الإنسان معرض دائما لأن يعتبر شيئا ما مرغوبا فيه لمجرد أنه قد أصبح ممكنا، كأن يعتبر الانتقال من مكان لآخر بسرعة الصوت شيئا مرغوبا فيه لمجرد أن اختراعا حديثا قد جعل هذا ممكنا. وليس هناك أى قانون يضمن للإنسان أن يقتصر فى تطويره للتكنولوجيا على تلك الدائرة التى تتفق مع طبيعته فلا يتجاوزها. ليس هناك ما يضمن للإنسان أن يتجنب ابتداع وسائل للإنتاج أو الاستهلاك تتجاوز قدرته البيولوجية أو النفسية على التحمل، فإذا به يذهب فى تطوير التكنولوجيا إلى حدود قد تتعارض تعارضا جسيما مع الهدف الذى كان يبتغيه ابتداء، وهو تخفيف أعباء الحياة وزيادة قدرته على الاستمتاع بها بل وحتى المحافظة على بقائه. ليس هناك مثلا ما يحمى الإنسان، وهو فى سبيل السعى إلى إطالة وقت فراغه، من أن يبتدع من طرق الإنتاج أو الاستهلاك ما يقصر وقت الفراغ بدلا من أن يطيله، وليس هناك ما يحميه، وهو فى سبيل السعى إلى تحقيق مزيد من الاطمئنان إلى مستقبله، إلى اختراع ما يجعله أكثر قلقا وأقل اطمئنانا. وقد يكون التفسير هو حاجة الإنسان الدفينة إلى إثبات تفوقه على غيره، فإذا به يحاول أن يستأثر دون غيره بالأدوات المتاحة (سواء كانت سلاحا أو أداة إنتاج أو حتى أداة من أدوات الاستهلاك) لمجرد الاستمتاع بتفوقه على الغير عن طريق قهره له. وقد يكون تفسير هذه القدرة الكامنة فى التكنولوجيا، خاصة فى التكنولوجيا الحديثة، على أن تصبح أداة قهر، هو ما تنطوى عليه من زيادة درجة النمطية (Standardization) فى

عملية الإنتاج (ومن ثم فى عملية الاستهلاك كذلك). إذ إن النمطية بطبيعتها نقيض التفرد. فتسهيل عملية الإنتاج ينطوى على زيادة درجة تقسيم العمل أو التخصص، وميكنة الإنتاج. وتقسيم العمل والميكنة ينطويان بالضرورة على زيادة درجة التكرار والتماثل فيما يجرى إنتاجه واستهلاكه، فإذا بالإنتاج المتفرد يحل محله «الإنتاج الكبير أو الواسع»، أى الإنتاج النمطى، وإذا بالاستهلاك المتميز يتحول إلى استهلاك جماهيرى، تدفع الهوية من أجله ثمنا باهظا.

أيا كان السبب، فإن من المؤكد أن التكنولوجيا الحديثة، أى ما طوره الإنسان من وسائل للإنتاج والاستهلاك خلال القرنين الماضيين، وعلى الأخص خلال نصف القرن الأخير، كانت تحمل خطر إخضاع الإنسان للقهر، وتهديدا لهويته وآدميته أكبر مما تعرض له الإنسان طوال تاريخ الطويل. إن إغراء الممكن تكنولوجيا، والظن بأنه لمجرد أنه قد أصبح ممكنا، هو أيضا مرغوب فيه، أكبر الآن، فيما يبدو من أى إغراء من نفس النوع تعرض له الإنسان من قبل. كما أن خطر هذا الظن أكبر بكثير منه فى أى وقت مضى. ذلك أن تطوير الإنسان للتكنولوجيا تتجاوز استعداداته وقدراته الطبيعية على التحمل، وتهدد توازنه المادى والنفسى، تزداد احتمالاته كلما زاد التطور التكنولوجى.

كذلك فإن شهوة السيطرة وقهر الآخرين تبدو وكأنها تزداد قوة وسطوة كلما زاد حجم هذه السيطرة وهذا القهر، كما يبدو مثلا من شهوة الشهرة فى ظل وسائل الإعلام الحديثة، وشهوة جمع المال مع تضاعف حجم الثروة التى أصبح من الممكن تحقيقها، وشهوة إخضاع الآخرين بالقوة المادية، كلما زادت فعالية الأسلحة المنتجة.

أما النمطية فى المجتمع التكنولوجى الحديث فحدث عنها ولا حرج، ليس فقط بسبب زيادة القدرة الإنتاجية لنفس السلعة بنفس المواصفات، أضعافا مضاعفة، ولكن أيضا بسبب زيادة فعالية وسائل الإعلام ونقل المعلومات والأفكار. وقد أدت هذه النمطية إلى ما نعرفه من تطور رهيب فى فن الإعلان والتسويق وتطويع المستهلكين، وهو ما جعل من مبدأ سيادة المستهلك الشائع لدى الاقتصاديين، خرافة لا علاقة بينها وبين الواقع.

عندما أنتج شارلى شابلن فيلمه الشهير «العصور الحديثة» (Modern Times) فى ١٩٣٦، كانت فكرته الأساسية ما يفعله المجتمع الحديث بآدمية الإنسان وتفرده و هويته. وكان الرمز الذى استخدمه شارلى شابلن للتكنولوجيا الحديثة هو خط تجميع (Assembly Line) وهو شيء يجرى داخل المصنع نفسه، ولم يتطرق لما يحدث للمستهلكين خارجه . بعد ذلك بنحو ثلاثين عاما (١٩٦٨ وما بعدها) قامت ثورة الشباب فى أوربا والولايات المتحدة احتجاجا على ما أسفر عنه مجتمع الوفرة فى العقدين التاليين على الحرب، من اعتداء على آدمية الإنسان وتفرده وهويته، وكان الرمز الذى وجه إليه الاحتجاج هذا المرة، لا ما يجرى للعمال داخل المصنع، بل ما يحدث للمستهلكين خارج المصانع من تنميط ينذر بتحول كل منهم إلى «إنسان ذى بعد واحد» (One Dimensional Man) كما سماه هربرت ماركوز (Herbert Marcuse). بعد مرور ثلاثين عاما أخرى ظهر أن الخطر قد فاق كل هذا، وتجاوزه حتى بلغ مركز المخ والتفكير نتيجة لما يسمى بثورة المعلومات. إذ لم يقتصر الخطر على تهديد تفرد الإنسان كعامل منتج، بدعوى ضرورة ذلك لزيادة الإنتاج، ولا على تهديد تفرد الإنسان كمستهلك، بدعوى ضرورة ذلك لتحقيق مجتمع الرخاء، بل أصبح يشكل تهديدا لتفرد الإنسان ككائن عاقل يمارس ملكة التفكير، بدعوى ضرورة ذلك لنشر أكبر قدر من المعلومات. كان من أحدث الأمثلة الصارخة على هذا التهديد الأخير، هو ما التفتت إليه أنظارنا بشدة بمناسبة مصرع الأميرة ديانا، عندما رأينا عدة بلايين من الناس، فى كافة أنحاء الكرة الأرضية، على استعداد للاستسلام التام للبث التلفزيونى والإعلامى حول هذا الحادث. وكان هؤلاء البلايين قد استسلموا تدريجيا، قبل وقوع الحادث، لما تقرره عليهم وسائل الإعلام وتفرض عليهم متابعته و«الاستمتاع به» من أخبار وصورة الأميرة التعسة التى حولها المجتمع التكنولوجى الحديث إلى مضغة فى الأفواه، وقتل روحها فى نفس الوقت الذى كان يمارس فيه قتل أرواح المتلهفين على متابعة أخبارها.

وقبل مصرع الأميرة ديانا بسنوات قليلة شغلت شعوب العالم وعلى الأخص الشعب الأمريكي، بفضل وسائل التكنولوجيا الحديثة بحادث قتل زوجة شخص

اسمه سيمبسون (J. E. Simpson) وعشيقها، فأجبر العالم على الاهتمام بالسؤال التافه الآتى: هل سيمبسون هذا، وهو رجل لا يستحق قدرا كبيرا من الاهتمام على أى حال، هو القاتل الحقيقى لزوجته وعشيقها؟ وهما شخصان لا يستحقان بدورهما قدرا كبيرا من الاهتمام. وظل الجمهور الأمريكى وجزء لايستهان به من جماهير بلاد أخرى مشغولين بهذا الأمر كل يوم لعدة شهور. وبعد مصرع الأميرة ديانا بشهور قليلة انشغل العالم كله، بفضل وسائل التكنولوجيا الحديثة، بتفاصيل المغامرات الجنسية الخاصة برئيس الجمهورية الأمريكية وبميوله وعاداته الخاصة به فى هذا الصدد.

(٤)

هوية الإنسان وثقافة الأمة

إن ما تفعله التكنولوجيا الحديثة بهوية الإنسان داخل الدولة الواحدة، تفعل مثله بثقافات مختلف الأمم فى العالم ككل. فكما خلبت التكنولوجيا الحديثة لب المستهلك الفرد حتى استسلم لها، خلبت لب الأمم فضحت الواحدة بعد الأخرى بجزء بعد آخر من استقلالها الثقافى. وكما استخدمت التكنولوجيا الحديثة من جانب طبقة لقهر الطبقات الأخرى داخل الأمة الواحدة، استخدمت من جانب الأمم المتقدمة تكنولوجيا لقهر سار الأمم. وكما انتشرت النمطية فى الإنتاج والاستهلاك داخل الدولة الواحدة، انتشرت فى سائر أمم العالم حتى أصبح من الصعب على المرء أن يعرف ما إذا كان يسير فى شوارع روما أم مدريد، تسير به السيارة الخاصة فى وسط القاهرة أو وسط نيودلهى أو جاكارتا أو مدينة المكسيك، يأكل طعامه فى ماكدولاند لندن أم ماكدولاند لوس أنجلوس أم ماكدولاند بانجوك، ولم يعد أمام مشاهد التليفزيون المصرى أو الهندى أو الكينى أو البرازيلى مفر، مثلما لم يعد هناك مفر أمام المشاهد الإنجليزى أو الأمريكى، من أن يشاهد مسلسل دالاس التلفزيونى، ولا أصبح بقدرته أن يمتنع عن رؤية فيلم تايتانيك، أو عن متبعة نشرات أخبار (C. N. N). هذا الأثر من آثار التقدم التكنولوجى فى طمس الهوية الثقافية للأمم لا يختلف فى طبيعته عن أثره فى الاعتداء على هوية الفرد داخل الأمة الواحدة، فالأثر بشع فى الحالتين والخسارة فادحة، وإن كانت تستخدم فى وصفه أسماء براقة. فما يرتكب ضد هوية الفرد

داخل الأمة الواحدة، يحدث تحت شعار زيادة الرفاهية الاقتصادية، وكأن الرفاهية الإنسانية يمكن تجزئتها إلى جزء اقتصادى وجزء غير اقتصادى. وما يرتكب ضد الهوية الثقافية للأمم يحدث تحت شعار «التنمية الاقتصادية»، وكأن نهضة الأمم لا تقاس إلا بمتوسط دخل الفرد من السلع والخدمات.

ومن الغريب أن القلق المتزايد، داخل المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، من التهديد الذى تتعرض له بعض أنواع الحيوانات والطيور التى يهددها التقدم التكنولوجى بالانقراض، لا يقابله قلق لما يحدث لثقافات الأمم المختلفة من وراء هذا التقدم التكنولوجى نفسه، مع أن هذه الثقافات مهددة هى أيضا بالانقراض، والخسارة فى هذه الحالة لا تقل فداحة.

(٥)

ليست دعوة إلى الرجعية

بل إلى التحرر الحقيقى

هذا الجزء مما يحدث للهوية الثقافية للأمة لا ينطوى بالضرورة على موقف رجعى متخلف كما يظن البعض، ولا يتضمن بالضرورة دعوة إلى رفض لكل تقدم تكنولوجى والعودة إلى ماض ذهبى أو التمسك بحاضر بغيض. لا أحد ينكر أن للتطور التكنولوجى دائما دورا تحريريا، ولكن ليس من الحكمة أن نغفل عن جانبه القهرى، خاصة فيما ينطوى عليه المجتمع التكنولوجى الحديث.

وإذا كان المفتونون بالمجتمع التكنولوجى الحديث مولعين بوصف نقادهم بالرجعية والتخلف والحنين إلى كل ما هو قديم، فإن من الممكن أن نتهمهم هم بالانتهازية وتبرير أى شيء يحدث تحت شعار مجاراة متطلبات العصر. ولكن المرء ليس مضطرا لحسن الحظ أن يقع فى هذا الخطأ أو ذاك.

خذ مثلا السؤال عما يجب أن تصنعه سياسة اقتصادية واجتماعية رشيدة بمنطقة لم تستغل الاستغلال الأمثل بعد، مثل سيناء أو توشكى . إننا لحسن الحظ لسنا مضطرين إلى اختيار حل واحد من اثنين ولا ثالث لهما: إما أن نترك سيناء أو توشكى كما ورثناها من أجدادنا منذ آلاف السنين (وهذا هو الموقف الرجعى أو المتخلف حقا) أو أن نتركها نهبا للشركات متعدية الجنسيات لتبنى فيها فنادق خمسة نجوم، أو لكى تبنى فيها مطارات شركات عملاقة تنتج فيها محصولات تصديرية لا تخلق فرصة عمل لأحد (وهذا هو موقف الداعين إلى مجاراة روح العصر أو مقتضيات العولمة).

وفى حل مشكلة الإسكان لسنا لحسن الحظ مضطرين إلى اختيار حل واحد من اثنين: إما أن نترك الناس يسكنون المقابر أو فى مساكن كالمقابر، أو أن نطردهم من مساكنهم لنبنى مكانها عمارات شاهقة لا تقدر على دفع إيجاراتها إلا وكالات الشركات الدولية.

بعبارة أخرى، إن من حق المرء أن ينتقد المجتمع التكنولوجى الحديث دون أن يكون شخصا حالما لا يقدم بديلا له إلا القعود ساكنا ولا يفعل شيئا إلا التحسر على الماضى. بل إن من حسن حظ أمتنا أنها فى كل ميدان من ميادين الإبداع الفكرى والفنى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى قدمت أمثلة ناصعة على وجود هذا البديل وقدمت أدلة عملية على إمكانية إحراز النهضة دون التضحية بهوية الأمة.

ويكفى أن أذكر مثالين لذلك: حسن فتحى فى المعمار، ونجيب محفوظ فى الأدب، وقد أنتج كل منهما أفضل أعمالهما قبل أن تجرى عولمتهما، بل وكان ثانيهما من أقل مفكرينا عولمة قبل أن يحصل على جائزة نوبل، ولم تطأ قدماه مطار القاهرة إلا مرة أو مرتين فى حياته، وكان يفضل ألا يفعل. ولكن من الممكن أن أضرب أمثلة أخرى من كل ميدان من ميادين الإبداع، من الموسيقى والشعر، إلى الفنون التشكيلية والسنما، إلى الفكر السياسى والاجتماعى... إلخ ففى كل هذه الميادين لدينا من لم يعجز عن تقديم البديل الذى أتكلم عنه: الرغبة الصادقة فى النهضة مع احترام هوية الأمة فى نفس الوقت. ولكن معظم هؤلاء للأسف عوملوا معاملة فظة من جانب الدولة أو جرى تجاهلهم على الأقل لأنهم لم يجاروا العولمة بالدرجة الكافية أو بالانتهازية المطلوبة. وحتى المثالان اللذان ضربتهما: حسن فتحى ونجيب محفوظ، لم يحظيا منا للأسف بما كانا دائما جديرين به من احتفاء حتى أصابتهما العولمة. ولكن كلا منهما وسائر الأمثلة الأخرى التى تجمع بين النبوغ واحترام الهوية، تقدم دليلا ناصعا على أن النهضة ليست مرادفة للرضوخ للعولمة، وليست مرادفة للرضوخ لقواعد السير والسلوك التى يفرضها المجتمع التكنولوجى الحديث.

(٦)

مناقشة لوجهات النظر الأخرى

إن ما ذكرته عن دور التكنولوجيا فى القهر، هو كلام قديم بالطبع، يعود على الأقل إلى البدايات الأولى للثورة الصناعية فى أوربا، ولكن كان لا بد أن يقال من جديد ما دمنا نتكلم عن أثر العولمة على الهوية الثقافية. كذلك فإنى لا أزعم أن وجهة نظرى فى التأكيد على دور التكنولوجيا فى العولمة وعلى مسئولية المجتمع التكنولوجى الحديث عن طمس الهوية، لا أزعم أنها جديرة بأن تحل محل وجهات النظر الأخرى فى تحليل العولمة وأثرها على الهوية الثقافية. فكل وجهات النظر الأخرى التى أشرت إليها فى بداية ورقتى تحمل، كما ذكرت، جزءا مهما من الحقيقة. ولكنى مع ذلك أريد أن أزعم أن هذا التأكيد على مسئولية التكنولوجيا الحديثة يوضح أشياء جديرة بالاهتمام، كما يوضح نقاط ضعف مهمة فى وجهات النظر الأخرى.

فهذا التأكيد ضرورى أولا لكى ينبه الغافلين من المتحمسين حماسا منقطع النظير للتكنولوجيا الحديثة بسبب دورها فى زيادة الإنتاج، إلى أن هذه التكنولوجيا الحديثة كثيرا ما تعطى الإنسان باليمين ما تسلبه منه باليسار. والمفروض أيضا أن يخفف هذا النقد للتكنولوجيا الحديثة من حماس أولئك المفتونين أكثر من اللازم بالحضارة الغربية الحديثة، إذ المفروض أن يلفت نظرهم إلى نقاط ضعف أساسية فى هذه الحضارة.

ولكن هذا التأكيد على دور التكنولوجيا الحديثة فى القهر ضرورى أيضا لكى يلفت النظر إلى أن كثيرين من المعادين للعولمة قد يكونوا قد شخصوا المرض تشخيصا غير صحيح تماما، ومن ثم وجهوا سهام غضبهم إلى جوانب من العولمة

ليست هى أكثرها استحقاقا لهذا الغضب، ولا هى أكثرها مسئولية عن طمس الهوية الثقافية.

المتدينون على حق تمامًا فى القلق مما يهدد دينهم وعقيدتهم من جراء العولمة، ولكن كثيرين منهم يخطئون فى رأيى عندما يصورون الأمر على أنه عدوان من دين على دين. إن ما يحدث للمسلمين اليوم من جراء العولمة له شبه بلا شك بما كان يواجه المسلمين أيام الحروب الصليبية، ولكن التأكيد على هذا الشبه يعطى انطباعا غير صحيح، إذ قد يصور الأمر على أننا بصدد معركة بين أمم مسيحية وأمم مسلمة، أو بين دين وآخر، والحقيقة أن الأديان كلها تتعرض لنفس الخطر ونفس الاعتداء، ولو بدرجات متفاوته، من جراء ما أسميته بالمجتمع التكنولوجى الحديث. إن ما تفعله التكنولوجيا الحديثة مثلا باحتفال المسلمين بشهر رمضان اليوم من تحويله من مناسبة دينية إلى مناسبة استهلاكية، فعلته هذه التكنولوجيا من قبل، وما زالت تفعله، أكثر فأكثر، باحتفال المسيحيين بأعياد الميلاد، وقل مثل هذا على ما ينطوى عليه المجتمع التكنولوجى الحديث من تهديد وقهر لأى عقيدة دينية.

إن الدين هو بالطبع مكون أساسى من مكونات هوية الأمة، والقلق عليه واجب وضرورى من جانب أى شخص يعتز بهوية أمته ويرفض لها المهانة. ولكن من الخطأ فى رأيى حصر الهوية الثقافية للأمة فى دائرة الدين، أو حصرها فى دائرة دين معين، بينما يعانى أصحاب الديانات الأخرى، المنتسبين لنفس الأمة. لدرجة مماثلة من القهر على يد هذا المجتمع التكنولوجى الحديث.

كذلك فإنه لا يكون صحيحا تماما، تصوير قضية الخطر الذى تتعرض له الهوية الثقافية بأنها قضية غزو ثقافة لثقافة، أى فرض أمة لثقافتها على أمة أخرى. إن فى هذا جانبا من الحقيقة ولكن هناك جانبا آخر لا بد من إبرازه. ليس هناك خطأ فى القول بأن هويتنا الثقافية تتعرض لغزو من الثقافة الغربية أو الأمريكية، أو فى القول بأن نمط حياتنا وسلوكنا وعاداتنا فى المأكل والملبس والعلاقات الاجتماعية وطرق قضاء أوقات الفراغ... إلخ تتعرض كلها للغزو أو القهر من جانب نمط حياة أمة أو أمم

أخرى. ولكن المرء يلاحظ أن هذا الغزو أو القهر له سمة خاصة فى ظل المجتمع التكنولوجى الحديث، وأن غزو هذه الثقافة الأجنبية إذ يتم فى عصر التكنولوجيا الحديث يختلف عن غيره من صور الغزو الثقافى التى عرفها تاريخ الإنسان من قبل، وهو اختلاف يستحق التأمل ولا يجوز غض النظر عنه.

قرأت مرة لسمير أمين عبارة ترجمتها أن «الرأسمالية هى نفى للثقافة أصلا» (Capitalism Is The Negation Of Culture)، وإنى أستأذنه (وإن كنت أعرف أنه لن يأذن لى) فى أن أستبدل بكلمة الرأسمالية هنا عبارة «المجتمع التكنولوجى الحديث». فالغزو الثقافى الذى يتم فى ظل التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يعتبر حقا غزو ثقافة لثقافة ولكن فيه أيضا سمة «نفى الثقافة أصلا». ذلك أن الثقافة الغازية فى هذه المرة تتسم بعدائها المستحكم للتفرد، أى بعدائها لأية هوية، وهذا هو ما أفهمه من عبارة «نفى الثقافة». وهذه الثقافة الغازية، وإن كانت بالطبع صادرة من أمة بعينها، ابتدعها خيال هذه الأمة ونوازعها وطموحاتها، فإنها أيضا تعبر عن عداء شديد لأى صورة من صور التفرد والتميز، بل وتسحق هذا التفرد والتميز سحقا.

سأضرب بعض الأمثلة على ما أعنيه. إن من الممكن بالطبع أن نعتبر غزو «البلوجينز» للعالم بأسره، غزو ثقافة لأخرى، ولكن من الممكن أيضا اعتباره نفيا للثقافة أصلا، إذ إنه يطيح، فيما يتعلق بالملبس، بكل ما يميز فردا عن آخر، أمة عن أخرى، بل وبما يميز الذكر عن الأنثى، ما دام قد أصبح هو سروال الجميع.

مثل هذا ينطبق على الهامبورجر والماكدولاند ومختلف المأكولات والمشروبات السريعة، التى لا تكاد تحتاج إلى طهو، ولا إلى أدوات لالتهامها، ولا تتطلب الجلوس أو تبادل الحديث أثناء تناولها، بل ولا تكاد تحمل فى ذاتها مذاقا خاصا بل تحتاج إلى إضافات أشياء مختلفة إليها لتثير الرغبة فيها. إنها تشبع الجوع، وهذا هو كل ما فى الأمر، وهى ذات كفاءة منقطعة النظير، إذ إنها تشبع الجوع بسرعة وبأقل جهد ممكن، بل ودون أن تمنعك من القيام بعمل آخر أثناء تناولها. نعم ثقافة أمريكية، ولكنها أيضا ليست ثقافة أصلا.

إن شيئا كهذا موجود دائما، ولو بدرجات متفاوتة، فى كل ما يأتى به إلينا المجتمع التكنولوجى الحديث: طعام هو فى الحقيقة لا طعام على الإطلاق، وملبس هو فى الحقيقة لا ملبس، وأخبار هى فى الحقيقة شبه أخبار. والفرق بين كل هذا وبين الثقافة هو كالفرق بين الصورة الفوتوغرافية ولوحة الرسم. إن الكاميرا هى بالطبع نتاج ثقافة بعينها، وغزوها للعالم يمكن اعتباره من زاوية معينة غزوا من ثقافة لأخرى، ولكن الكاميرا هى أيضا نفى للثقافة بمعنى أنها تطمس أى تفرد يمكن أن تتسم به لوحة رسمها فنان وأودعها مشاعره ونوازعه وطموحاته.

وأخيرا آتى لمناقشة وجهة النظر التى استأذنت بصددها سمير أمين وتوقعت أن يرفض إعطائى الإذن بشأنها. هل الغزو الثقافى الذى يحدث فى ظل العولمة هو مجرد غزو من جانب الرأسمالية لنظم اقتصادية وتنظيمات اجتماعية غير رأسمالية؟ هل الذى حدث لأوربا الشرقية مؤخرا هو مجرد اكتساح من جانب الرأسمالية لتنظيم اجتماعى واقتصادى مغاير؟ هلى غزو البلوجينز والماكدولاند والـC. N. N ومسلسل دالاس وأفلام الجنس والعنف والسيارة الخاصة ... إلخ، هل كل هذا مجرد اكتساح لثقافات غير رأسمالية من جانب ثقافة رأسمالية؟.

أعترف هنا أيضا بأن هذا الرأى يلمس جانبا من الحقيقة، ولكنى أميل أيضا إلى الاعتقاد بأنه لا يضع يده على جوهر الظاهرة التى تثير قلقنا. إن من الممكن مثلا أن نلفت نظر أصحاب هذا الرأى إلى أن أوروبا الشرقية، بتبنيها نظاما اشتراكيا، أو نظاما غير رأسمالى، قد سحقت التفرد والهويات الثقافية للأمم الخاضعة لها، بدرجة قد تكون أقل أو أكثر مما قامت به الدول الرأسمالية من سحق شعوبها وشعوب غيرها، وأن هذا السحق أو القهر الذى مارسته الدول الاشتراكية قد حدث بالرغم من الملكية العامة ومن نظام التخطيط المركزى وبالرغم من كل ما تبنته هذه الدول، سواء عن حسن نية أو سوء نية، من شعارات العدالة والإنسانية، وذلك لمجرد أنها تبنت مثل غيرها نفس نوازع ومطامح المجتمع التكنولوجى الحديث، وأن كل ما قد يكون قد بدر منها من احترام للتفرد والهوية الثقافية للأمم الخاضعة لها لم يكن سببه إلا تخلفها عن

اللحاق بآخر مستلزمات هذا المجتمع التكنولوجى الحديث، ويمكن لنا أن نطمئن إلى أن ما تخلفت عنه فى الماضى سوف تستكمله بسرعة من الآن فصاعدا.

يمكن إذن أن نقول إن الذى انتصر على الاتحاد السوفيتى وبقية أوروبا الشرقية، والآخذ فى الانتصار فى الصين وغيرها، لم يكن الرأسمالية على الاشتراكية، بل كان الذى انتصر هو المجتمع التكنولوجى الحديث، الذى يحدث آثاره المدمرة على التفرد والهوية الثقافية، سواء اقترن بملكية خاصة أو عامة، بالتخطيط المركزى أو بغيره، بحسن توزيع الثروة والدخل أو بسوء هذا التوزيع، وأن الفارق بين النظامين هو فى نهاية الأمر، ليس كالفارق بين ارتداء البلوجينز أو ارتداء سروال من نوع آخر، بل هو كالفرق بين أن يكون لدى كل امرئ بلوجينز واحد وأن يكون لديك بلوجينز واحد ولدى الآخر اثنان أو أكثر، ولكن من نفس النوع.

إن هذا يؤيده ليس فقط ما حدث فى أوربا الشرقية فى ظل الاشتراكية، بل يؤيده المنطق أيضا. فالأسباب الثلاثة التى ذكرناها، والتى يمكن بها تفسير الجانب القهرى فى التقدم التكنولوجى، تنطبق على أى نظام يقبل هذا التقدم التكنولوجى ويسعى إليه أيا كان نظام توزيع الثروة والدخل. ففى جميع الأحوال، سواء كان النظام رأسماليا أو اشتراكيا، سيحمل التقدم التكنولوجى فى طياته احتمال تطبيق ما أصبح ممكنا من تقدم تكنولوجى سواء كان مرغوبا أو غير مرغوب فيه، وحتى لو تعارض مع الميول الطبيعية للإنسان، وسيحمل فى طياته إتاحة الفرصة لكل من يرغب فى إثبات تفوقه بفرض سيطرته على الآخرين باحتكار استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، كما سيحمل فى طياته بالطبع مزيدا من التنميط فى الإنتاج والاستهلاك مما يهدد التفرد والتميز.

بعبارة أخرى، ليس لدىَّ ثقة كبيرة فى أن يحل «النظام الاشتراكى» بأى معنى من المعانى المعروفة لهذا النظام، مشكلة التفرد والهوية الثقافية، طالما أنه يقبل بلا مساءلة مقتضيات التطور التكنولوجى الحديث. إنه قد يحل مشكلة التوزيع، ولكنه لا يحل مشكلة الهوية. وأظن أن هذا هو أحد الأخطاء الكبيرة التى وقع فيها ماركس،

وإن كان من الممكن بالطبع أن نجد له العذر فى أن اهتمامات عصره لم يكن من الممكن أن تذهب إلى أبعد من هذا. كانت مشكلة الفقر هى التى تؤرقه وتؤرق عصره، وكان حلها هو فى عدالة التوزيع، أما طبيعة هذه الأشياء التى يجرى توزيعها، ومدى ملاءمتها أو عدم ملاءمتها للطبيعة الإنسانية، فلم يكن أمرا مطروحا على النقاش، وربما كان أحد أسباب ذلك نفور ماركس والماركسيين عموما من أى فكرة تفترض وجود طبيعة ثابتة.

قد يقال بالطبع إن ما حدث فى أوروبا الشرقية بعد ثورة أكتوبر لم يكن اشتراكية حقيقية، أو إن ماركس كانت له كتابات مبكرة تعبر عن كثير من همومنا الحالية. ولكن البحث عن التعريف «الحقيقى» للاشتراكية لا يهمنا كثيرا، كما أن البحث عما كان يدور فى ذهن ماركس «حقيقة» ليس هو ما يهمنا، فحتى إذا اتفقنا على تعريف الاشتراكية بأنها تشمل أيضا احترام التفرد والهوية الثقافية، وعلى أن ماركس كان قلقا على هذه المشكلة أيضا كقلقة على مشكلة الفقر والتوزيع، فإننا لا نكون بذلك قد قدمنا تشخيصا للمشكلة يختلف عما يقول به فى هذا الفصل، وإنما نكون فقط قد حاولنا إنقاذ سمعة بعض النظم أو بعض الأشخاص.

* * *

إذا كان التحليل المتقدم صحيحا فإن المشكلة تصبح أعوص بكثير مما أظن. كنا نظن أن المطلوب هو انتصار دين على دين، أو تحقيق تحرر أمة من تبعيتها لأمة أو أمم أخرى، أو إحلال الاشتراكية محل الرأسمالية، فظهر لنا أن العدو المتربص بنا أعتى من كل هؤلاء وأثبت قدما وأشد ضراوة. بل والأفدح من كل هذا أن لهذا العدو أعوانا فى داخل نفس كل منا. فإذا كان صحيحا، كما أزعم أنه صحيح، أن العولمة مبعثها فى التحليل الأخير، ميل قديم ومتأصل فى نفس الإنسان نحو تخفيف ما يتحمله من أعباء الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم نحو تطوير التكنولوجيا، وأن ما أفضى إليه ذلك فى نهاية المطاف، هو عملية قهر لم يعرف الإنسان مثيلا لها فى تاريخه الطويل: قهر لتفرد الإنسان داخل أمته، وقهر لأى هوية ثقافية قد تتمسك بها أمة من الأمم، إذا كان

الأمر كذلك فإن المشكلة تظهر على أنها أكبر بكثير مما نظن. فهى ليست مشكلة دينية أو قومية أو مشكلة تنظيم اقتصادى أو اجتماعى، بل هى مشكلة تتعلق بميول إنسانية متصارعة ومتضاربة ليس هناك أى ضمان لأن ينتصر من بينها أفضلها أو أنبلها أو أنسبها لبقاء الإنسان نفسه على ظهر الأرض.

إن الاقتصار فى النظر إلى المشكلة على جانبها الدينى أو القومى أو على جانب التنظيم الاقتصادى والاجتماعى، لا ينطوى فقط على قصور فى تشخيص الداء بل قد يحمل فى طياته أيضا تضييع فرصة الشفاء الحقيقى منه. أما الخطأ فى التشخيص فقد حاولت فيما تقدم أن أبينه، وأما تضييع فرصة الشفاء الحقيقى فأقصد به أن التشخيص الصحيح لموضوع المرض وسببه، وهو ما أسميته المجتمع التكنولوجى الحديث، قد يسمح لنا بأن نتبين أننا فى معركتنا للحفاظ على هويتنا الثقافية لنا أنصار حقيقيون منتشرون فى مختلف أنحاء الأرض، يتمثلون ليس فقط فى أصحاب الديانات الأخرى التى تتعرض مثل ديننا للقهر، ولا يتمثل هؤلاء الأنصار فقط فى أصحاب القوميات الأخرى التى تتعرض هوياتها الثقافية لغزو ثقافات مغايرة تحمل أسلحة أقوى وأموالا أكثر، بل إن لدينا نصيرا وحليفا حقيقيا فى كل من يرى مثلنا الخطر الداهم الذى ينطوى عليه المجتمع التكنولوجى الحديث والذى يهدد، تفرده وإنسانيته وهويته. فإلى جانب حركات الدفاع عن الطيور والحيوانات المهددة بالانقراض، داخل المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا، هناك بلا شك داخل هذه المجتمعات نفسها، من يقلقهم أيضا الخطر الذى يهدد آدمية الإنسان وثقافات الأمم الأخرى بالانقراض. وإذا كان ماركس وأنجلز قد ختما بيانهما الشيوعى بدعوة جميع عمال العالم إلى الاتحاد، فإن من الممكن لنا الآن، بعد مرور قرن ونصف على البيان الشيوعى، أن نعدل بعض الشيء فى هذه الدعوة، فنجعلها دعوة إلى الاتحاد موجهة إلى كل مهتم بآدمية الإنسان وتفرده، ولكل حريص على المحافظة على الهوية الثقافية لمختلف الأمم.



الفصل الثالث

العولمة وثورة المعلومات والاتصالات

(١)

حقيقة ثورة المعلومات والاتصالات

«قالت الزوجة لزوجها فى دهشة شديدة: «كيف يصفون هذا العصر بأنه عصر المعلومات وأنا لا أقابل إلا القليلين جدا من الناس الذين يعرفون أى شىء على الإطلاق؟!».

قد يعتبر هذا السؤال مجرد نكته ظريفة ولكنى أجد أنه يلمس حقيقة مهمة من المفيد أن نفكر فيها قليلا لنعرف كنهها.

نعم، المعلومات تزيد بسرعة، وما نتلقاه منها فى كل يوم أضعاف ما كان يتلقاه آباؤنا وأمهاتنا. هذه حقيقة، فالراديو كمصدر للمعلومات، أضيف إليه التليفزيون ثم الكومبيوتر. وقناة التليفزيون الواحدة أصبحت عدة قنوات، أرضية وفضائية. والجريدة اليومية أصبحت عدة جرائد. والتليفون الثابت أصبح تليفونا محمولا، ومن ثم زاد الوقت الذى تقضيه فى تلقى المعلومات من خلاله، وفى توصيل المعلومات إلى الغير. والخطابات التى كان يحملها ساعى البريد مرة فى اليوم، أصبحت بريدا إلكترونيا فى أى لحظة وفى أى مكان... إلخ. أليس العصر الذى حدث فيه كل هذا جديرا بحق بأن يسمى «عصر المعلومات»؟

نعم بالطبع، ولكن الجزء الثانى من السؤال صحيح أيضا «لماذا تبدو لنا أعداد غفيرة من الناس وكأنهم لا يعرفون أى شىء ذى بال، على الإطلاق؟» نعم، الأعداد

الغفيرة من الناس زادت معلوماتهم بلا شك، بل وتضاعفت، ولكن «المعرفة» شيء آخر. وهناك ما يدل على أن زيادة المعلومات قد تنطوى على تضاؤل المعرفة.

فالمعرفة لا بد أولا أن تنطوى على الفهم، أى إدراك، بدرجة أو أخرى، للأسباب التى أدت إلى ظاهرة ما أو النتائج التى ترتبت عليها، أو ربط عدد من المعلومات بعضها ببعض على نحو يفيد متلقى المعلومات بشكل أو بآخر، فتزيد قدرته على القيام بأشياء لم يكن يستطيع القيام بها من قبل أو يتضح شيء كان غامضا أو يصبح المرء أكثر «حكمة» مما كان، أو أكثر قدرة على التنبؤ بالأحداث، أو التنبؤ بما يمكن أن يقوم به شخص معين من تصرفات... إلخ

إذا كان الفهم، بمعنى أو آخر من هذه المعانى، عنصرا أساسيا فى «المعرفة»، فما أكثر المعلومات التى نتلقاها ولاتزيد من «معرفتنا». كما هى الحال مثلا فى إخبارنا بغرق سفينة وعليها مائة شخص أو مائتان دون أن نخطر بأسباب الغرق أو آثاره أو معناه أو مغزاه.

بل إن كثرة المعلومات التى نتلقاها دون رابط بينها، بل وقد تنتمى كل منها إلى نوع مختلف تماما من المعرفة، عن النوع الذى تنتمى إلية المعلومة التى تليها. كإخبارنا مثلا بأسعار البورصة فى أمريكا بعد إخبارنا مباشرة بقيام انقلاب عسكرى فى إفريقيا، أو بموت راقصة مشهورة فى الهند... إلخ إن مثل هذا الجمع بين المعلومات قد يعطل قدرة متلقى هذه الأخبار على تحويل المعلومات إلى معرفة، إذ لا يترك له وقتا للتفكير فى المعلومة الأولى قبل أن تلقى إليه المعلومة التالية وغير المرتبطة بالمعلومة السابقة. فإذا تكاثرت المعلومات على هذا النحو، وتضمنت المهم وغير المهم كان هناك خطر حقيقى فى أن تطرد المعلومات غير المهمة المعلومات الأكثر أهمية وتحل محلها، إذ إن قدرة المرء على استيعاب المعلومات فى أى فترة زمنية معينة لا بد أن تكون محدودة، وإذا حل غير المهم محل المهم فلا بد أن يؤثر هذا على القدرة على الفهم، أى أن يقلل من المعرفة.

* * *

منذ عدة سنوات، أثناء إقامتى لبضعة شهور فى الولايات المتحدة سمعت من إحدى المحطات الإذاعية المسماة بالإذاعات العامة (Public Radio)، وهى محطات تعتمد فى تمويلها على تبرعات المستمعين بدلا من إيرادات الإعلانات، ومن ثم فهى متحررة من سطوة منتجى السلع ومروجيها، وتسمح بأحاديث وبرامج تنتقد الحياة السياسية والاجتماعية مما لا تسمح به عادة الإذاعات التجارية، سمعت حديثا لأحد القائمين على هذه المحطة، يقول فيه إنه عندما كان يشتغل فى محطة إذاعة تجارية، قبل التحاقه بهذه المحطة العامة، كان من بين التوجيهات الصادرة له ولزملائه أنهم، فى أثناء إعدادهم لنشرات الأخبار يجب أن يراعوا ألا تزيد مدة إذاعة الخبر عن عدد معين من الثوانى حتى تحتوى النشرة على أكبر عدد من الأخبار، أومنعًا لملل المستمع أو لسبب آخر لا أدريه، باستثناءات قليلة جدا، كما لو كان الخبر وفاة رئيس الولايات المتحدة مثلا أو مقتله ففى هذه الحالة يمكن أن تزيد مدة إلقاء الخبر بضع ثوانى أخرى. كان من بين هذه التوجيهات أن يمتنع معد النشرة تماما عن التطرق إلى أى نوع من التحليل. فالخبر مجرد خبر وليس بحثا عن أسبابه أو آثاره. قلت لنفسى عندما سمعت هذا: «قد يكون هذا العصر عصر المعلومات حقا، ولكنه على هذا النمو لا يمكن أن يكون عصر المعرفة».

* * *

لا بد أن أعترف بأنى لهذا السبب لم أتحمس كثيرا لما يثير حماس الكثيرين، من الجلوس أمام الكومبيوتر للبحث فى الإنترنت (Internet) عن معلومات جديدة فى الموضوع الذى قد أكون مشغولا به، مع استعدادى للإقرار بأن هذا قد يزودنى بمعلومات فى هذا الموضوع لم أكن أعرفها. قد يكون هذا مفيدا جدا فى بعض الأحوال عندما يكون المطلوب فعلا ملء ثغرات فى المعرفة لا يمكن ملؤها إلا بمعلومات جديدة ذات طبيعة محددة مقدما. ولكن مشكلتى فى معظم الموضوعات التى تشغلنى ليست فى ندرة المعلومات بل فى ندرة الوقت المتاح للربط بين المعلومات المتاحة. قد يكون من المفيد أن أعرف مثلا ما قاله أرسطو فى الموضوع

الذى أفكر فيه، ولا شك أن اقتطاف فقرة من أرسطو إلى مقالى أو بحثى سيزيده جمالا وجاذبية ولكن المشكلة الأعوص هى أن أصل إلى الفهم الصحيح لما كان يقصده أرسطو بالضبط بهذه الفقرة، وهذا لا يحتاج فى معظم الأحوال إلى معلومات جديدة بل يحتاج فقط إلى وقت أطول للتفكير فيها.

* * *

أما البريد الإلكترونى والتليفون المحمول فحماسى لهما أقل بكثير بل وأكاد أمقتهما مقتا. نعم، كلاهما يزيد من المعلومات ومن حجم اتصالاتنا بالآخرين، وقد يوثق العلاقات بين الناس ويزيدهم اقترابا، وما أكثر ما قيل لى من أمثلة عن فائدة البريد الإلكترونى والتليفون المحمول، بل وعن ضرورتهما فى الحياة الحديثة. «تصور أنك تريد أن ترسل مقالا (أو معلومة) لشخص يقيم فى ركن بعيد من أركان الكرة الأرضية. هل تريد حقا أن يستمر اعتمادك على البريد العادى الذى تحمله الطائرات فلنتصور أن وصول هذه المعلومة إلى هذا الشخص البعيد فى نفس الدقيقة التى أرسلتها إليه، تتوقف عليه أمور تتعلق بالحياة أو الموت... إلخ هل تريد حقا أن تستمر فى الاعتماد على الوسائل القديمة فى الاتصال: القطار أو الباخرة أو الطائرة أو حتى التليفون القديم الذى يتوقف تحقيقه لهدفك على وجود الشخص الذى تريد الاتصال به فى مكان معين لا يغادره......؟»

فى سبيل إقناعى بضرورة البريد الإلكترونى أو التليفون المحمول، ما أكثر القصص التى تروى عن شخص وجد نفسه فى مأزق غير متوقع، أو واجه حادثا خطرا ويتوقف إنقاذه منهما على استخدام التليفون المحمول أو البريد الإلكترونى.

فكيف يمكن فى مثل هذه الظروف إنكار ضرورتهما؟

لا بد أن أعترف أنى فى مواجهة هذا كله أستمر فى العناد والمقاومة. والسبب أن تاريخ التقدم التكنولوجى فى تسهيل الاتصال ونقل المعلومات كان يبدأ دائما بدافع الرغبة فى حل مشاكل معينة لا شك فى فائدة حلها فإذا بكل تقدم تكنولوجى فى هذا الميدان يحل هذه المشاكل بالفعل ولكنه يخلق غيرها، ولا يستطيع المرء أن يجزم بما

إذا كان الحال فى النهاية أسوأ أو أفضل مما كان فى البداية. كم كان التلفزيون رائعا عندما طرأت فكرته لأول مرة: أن تنقل الصوت والصورة، معا إلى داخل البيوت. كم كان يبدو بديعا مثلا، أن يكون بقدرتك ليس فقط الاستماع إلى أحاديث ونستون تشرشل إلى الأمة الإنجليزية من خلال الراديو، بل ورؤيته أيضا وهو يتكلم. ولكن انظر كيف يستخدم التليفزيون الآن. من كان يخطر بباله فى الثلاثينيات أن التلفزيون سيصبح مصدرا مستمرا لتخويف الناس وترويعهم وصراعهم وغسيل أدمغتهم؟

لا بد أن الكاتب الكندى مارشال ماكلوان (Marshall Mcluhan) كان على حق عندما سمى كتابه: «الأداة هى نفسها الرسالة» (The Medium Is The Message)، أى أن وسيلة الاتصال هى التى تحدد طبيعة الرسائل التى يتم توصيلها. ولاجدوى من الزعم بأن وسائل الاتصال محايدة، يمكن استخدامها استخداما طيبا أو خبيثا، ففى نهاية الأمر لا بد أن يخضع نوع الاستخدام لطبيعة وسيلة الاتصال نفسها.

أنا لا أدعو إلى العودة إلى العصر الحجرى. بل أنا لا أدعو هنا إلى أى شىء على الإطلاق. وإنما أريد فقط أن أتبادل الرأى مع بعض القراء بأمل أن نفهم طبيعة العصر الذى نعيش فيه.

(٢)

معلومات بلا معرفة

فى نهاية محاضرة لمؤرخ بريطانى كبير، استمعت إليها منذ بضع سنوات، وجه إليه أحد الحاضرين السؤال الطريف التالى: «لنترك التاريخ جانبا ولنفكر فى المستقبل، ولتقل لنا ما هى تلك الظاهرة فى حياتنا الاجتماعية الآن التى تتوقع لها الزوال فى المستقبل، بل وتتوقع أن يسخر أحفادنا منا بسببها، ويتعجبون من أننا لم نكتشف سخافتها وحماقتها؟».

فكر الأستاذ المؤرخ قليلا ثم قال: «نظام المحلفين ـ ذلك أنى لا أتصور كيف نسمح بالحكم على شخص بأنه مذنب أو غير مذنب، مما قد يؤدى به إلى الإعدام، بناء على رأى مجموعة من الناس نختارهم اختيارا عشوائيا من الطريق العام، دون أن يكون لدينا أى سبب للاعتقاد بحكمتهم وحسن تقديرهم. نعم، لا بد أن أحفادنا أو أحفاد أحفادنا، سوف يسخرون منا لأننا طبقنا هذا النظام وتحملناه كل هذه السنين».

تذكرت هذه القصة منذ أيام بعد أن جئت إلى بريطانيا فى رحلة قصيرة وجلست أشاهد التليفزيون الإنجليزى. إذ قفزت إلى ذهنى فجأة الفكرة التالية: (إننى أعرف الآن ما يمكن أن أجيب به على ذلك السؤال الذى وجه إلى المؤرخ البريطانى منذ سنوات. إنى أعرف الآن ما هى تلك الظاهرة التى سوف يسخر أحفادنا أو أحفاد أحفادنا منا بسببها: إنها إذاعة نشرات الأخبار كل بضع ساعات، وإعادة ملخص لها كل بضع دقائق، حتى إننا لم نكتف بكل هذا، وسمحنا لشبكة تليفزيونية جديدة أن تدخل إلى بيوتنا لتخبرنا بآخر الأخبار طوال أربع وعشرين ساعة فى اليوم).

لقد راعنى أمر هذه الظاهرة، أنا القادم من مجتمع يدعى بالمجتمع (المتخلف)، إلى أحد هذه المجتمعات (المتقدمة)، والتى يعتبر من بين المظاهر الأكيدة لتقدمها ما يسمى (بثورة المعلومات)، التى تتمثل فى نجاحها الباهر فى جمع المعلومات وتخزينها وتحليلها وتوصيلها من أقصى أطراف المعمورة إلى طرفها الآخر، فى غمضة عين وبأدنى مشقة وأقل نفقة، بحيث أصبح من الممكن أن يعرف الجالس أمام شاشة التليفزيون أو جهاز الكمبيوتر، ما يحدث فى نفس اللحظة على بعد الآلاف المؤلفة من الأميال، بصوته وصورته، وبأدق تفاصيله.

سألت نفسى أولا عما إذا كان التكوين الطبيعى أو البيولوجى للإنسان يسمح له باستيعاب هذا الكم الهائل من المعلومات، والذى يلقى به على سمعه وبصره خلال الدقائق التى تستغرقها نشرة الأخبار، والتى تتضمن من بين ما تتضمنه، أخبار ثورة هنا، وحريق هناك، وجريمة قتل فى مدينة، وقبول أحد السياسيين لرشوة فى مدينة أخرى، ووفاة عالم كبير، وزواج راقصة شهيرة، وارتفاع أسعار الأسهم فى طوكيو، وإفلاس بنك فى نيويورك، فضلا عن حادثة تلوث فى المحيط الهادى، وسقوط طائرة فوق ولاية أمريكية، ثم يعقب كل ذلك أخبار المسابقات الرياضية، وخبر وفاة أحد الأسود فى حديقة الحيوانات، وما ينتظر أن يكون عليه الطقس غدا، وبعد غد، وبعد أسبوع، وبعد شهر... إلخ.

هل حقا يستطيع الإنسان العادى، أو غير العادى، أن يستوعب كل هذا فى الدقائق التى تلقى عليه فيها نشرة الأخبار، وأن يفكر فيها، وأن يعطى لكل خبر منها ما يستحقه من اهتمام، حتى يصل إلى مغزاه، ويربط بينه وبين غيره؟ أم إن الأمر ينتهى إلى أن يتحول السامع أو المشاهد لهذه الأخبار إلى متلق سلبى أبله، تسجل على حواسه هذه الأخبار دون أن تحدث أيه إضافة إلى فهمه الحقيقى لما يحدث فى العالم، فلا يبقى إلا ما يتركه كل هذا الضجيج من أثر سيئ على جهازه العصبى؟

ثم سألت نفسى عما إذا كانت ثورة المعلومات تعنى بالضرورة ثورة فى المعرفة: فالراجح أن المعلومات شىء والمعرفة شىء آخر، بل قد تكون العلاقة بينهما ـ فى

كثير من الأحوال ـ علاقة عكسية، فإذا زادت المعلومات عن حد معين قلت المعرفة بدلا من أن تزيد، وذلك إذا أدت زيادة المعلومات إلى عسر فى الهضم وضعف فى الاستيعاب. إن تحول المعلومات إلى معرفة يفترض حدا أدنى من الفهم، واستخلاصا للمغزى، وربطا بين معلومة وأخرى، أى أن هذا التحول يتطلب نشاطا إيجابيا هو ما نسميه (بالتفكير)، بينما لا يتطلب نقل المعلومات أكثر من القدرة على تلقيها وترديدها.

ألم نكن نضحك فى صبانا ساخرين من زميل (صمام)، يحفظ الدروس عن ظهر قلب ويضعها كما هى فى ورقة الإجابة دون فهم، فيتكرر رسوبه فى الامتحان لأنه، وإن كان قد حفظ (المعلومات)، لم يحقق (المعرفة)؟ أليس هذا شبيها بما تفعله بنا اليوم ما يسمى (بثورة المعلومات)؟ أو ليس هناك خطر حقيقى فى أن يقترن اتساع معلوماتنا بضعف فى الإدراك وتدهور فى الفهم؟

(٣)

معلومات أقل .. وحكمة أكبر

من أظرف ما قيل عن التنمية الاقتصادية أن التنمية مثل الزوجة، فهى خير من يساعدك على حل المشكلات التى ما كانت لتوجد أصلا لولا الزواج! فهكذا التنمية، كثيرا ما يقتصر نفعها على حل مشكلات لم توجد أصلا قبل التنمية. مثال ذلك تجديد الطرق ووضع علامات المرور وإنشاء إدارات لتنظيم مرور السيارات وإصدار الرخص وتحصيل الغرامات على مخالفاتها والإنفاق على علاج المصابين فى حوادثها... إلخ مما لم يكن موجودا قبل أن تعرف السيارة، وقبل أن يتضخم حجم المدن إلى الدرجة التى جعلت استعمال السيارة ضروريا.

إن شئيا مماثلا يمكن أن يقال عما يسمى (بثورة المعلومات). فزيادة معلوماتك قد تساعدك فى كثير من الأحيان على حل ما تصادفه من مشكلات (فزيادة معلوماتك عن محرك السيارة مثلا قد يسهل عليك مهمة إصلاحها) ولكن من الصحيح أيضا أن بعض المشكلات التى تحتاج إلى مزيد من المعلومات لحلها ما كانت لتوجد أصلا لولا كثرة المعلومات ابتداء. فالدولة الحديثة مثلا تقوم بتجميع وتخزين وتحليل كمية هائلة من المعلومات عن مواطنيها لتمكينها من القيام بوظائفها المتعددة التى من بينها وظيفه حفظ الأمن، ولكن الدولة الصغيرة، والأقل، يمكنها أن تحمى أمنها دون أن تجمع هذا الحجم الهائل من المعلومات، لأن الجريمة فيها أقل انتشارا أو أقل تعقيدا، بسبب بساطة المجتمع وقلة تعقيده، إن ملاحقة ثورة المعلومات قد تكون فى جزء منها مجرد وسيلة لحل مشكلات ساهمت ثورة المعلومات نفسها فى خلقها.

بل إنى أميل إلى الاعتقاد بأن الكلام الكثير عن ثورة المعلومات وأهميتها فى زيادة درجة الرفاهية هو كلام مبالغ فيه إلى حد كبير. إن التقدم فى ميدان المعلومات هو بلا شك ضرورى للحاق بالعالم المتقدم تكنولوجيا، ولكنى لست واثقا على الإطلاق من أن هذا اللحاق هو بالضرورة شرط لرفع مستوى الرفاهية.

إنى أحب أن أذكر القراء بأن الثورة الصناعية قامت فى أوروبا الغربية منذ نحو قرنين بكمية محدودة جدا من المعلومات، وأن أعظم المشروعات الاقتصادية والعمرانية فى القرن الماضى، كإدخال السكك الحديدية مثلا، قد تحققت من دون أن تجرى لها حسابات دقيقة من نوع ما يسمى الآن بحساب (العائد والنفقات)، بينما نجد مؤسسات التمويل الدولية الآن، كلما تقدمت إليها دولة فقيرة تطلب قرضا على سبيل المعونة، تصر على أن تقدم لها هذه الدولة تحليلا دقيقا (للعائد والنفقات)، يبرر إقامة المشروع، حتى ولو كان المشروع المطلوب تمويله واضح النفع وضوح الشمس، كمد سكة حديد بين مدينتين مهمتين، أو إنارة قرية مظلمة، أو حتى توفير مياه الشرب النقية.

ويمكننى أن أضرب مثالا آخر أقرب منا عهدا، هو نجاح مصر فى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة ومتوازنة خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى فى النصف الأول من الستينيات، وهى التى يمكن أن تعتبر أنجح الخطط المصرية حتى الآن. هذه الخطة الأولى الناجحة تم وضعها وتنفيذها فى ظل كمية محدودة جدا من المعلومات عن الاقتصاد المصرى إذا قورنت بكمية المعلومات المتاحة الآن. إن المعلومات الضرورية لتحقيق تنمية ناجحة ليست إذن بالضخامة التى كثيرا ما يزعمونها.

من ناحية أخرى يمكن القول بأن كثرة المعلومات لا تكفى وحدها لحل كثير من المشكلات. تأمل فشل الدول الصناعية (المتقدمة) فى حل مشكلات الجريمة والعنف وإدمان المخدرات، بل ومشكلات التضخم والبطالة... إلخ، مع كل ما يتوافر لدى هذه الدول من معلومات تتعلق بهذه المشكلات، بل إنى سأذهب إلى حد الزعم بأن كثرة المعلومات، فى بعض الأحيان، يزيد ضررها عن نفعها.

فلنتأمل مثلا حجم المعلومات التى تكتب على كل سلعة وصنف من آلاف السلع والأصناف المعروضة فى (السوبر ماركت)، حيث يفترض أن المستهلك الرشيد لا بد أن يطالع كل هذه المعلومات ويقارن بين كل صنف وآخر من حيث قيمته الغذائية أو الاقتصادية. إن اعتراضى على هذا وأمثاله يكمن فى اعتقادى بأن الإنسان لا يحتاج حقيقة إلى كل هذا القدر من المعلومات، وأن زيادة المعلومات عن حد معين قد يصيب جهاز الإنسان العصبى بالعطب وقد تضعف قدرته على التفكير. أنا أفضل مثلا مذهب أول صحيفة ظهرت فى الولايات المتحدة من أكثر من قرنين، إذ إن الصحيفة لم تصف نفسها فى الصفحة الأولى بأنها صحيفة يومية أو أسبوعية، بل كتبت تحت اسمها (تصدر عند اللزوم)!

نحن نحتاج إلى معلومات أقل وحكمة أكبر. قد نحتاج إلى معلومات كثيرة عن تلوث الهواء وعدد المصابين به وعدد الأسرة المطلوبة فى المستشفيات لعلاج المصابين بأمراض ناتجة عن التلوث. ولكن الأرجح أنه كان من الممكن، لو كان لدينا قدر أكبر من الحكمة ابتداء، أن نتجنب تلويث الهواء أصلا فلا نكون فى حاجة إلى كل هذه المعلومات.

(٤)

حق الناس فى أن تعلم

ليس كل العلم مفيدا ولا كل ما يمكن معرفته، تجدر بنا معرفته، ومن الأسرار ما يجب أن يظل سرا. تأكد لى ذلك عندما صادفت فى فترة قصيرة ثلاثة أمثلة صارخة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة استخداما ضرره أكبر بكثير من نفعه، وتشدقت فيها وسائل الإعلام بما أسمته (حق الناس فى أن تعلم) وهدفها الحقيقى هو تحقيق الربح المادى الوفير أو المكسب السياسى الرخيص. مثالان من الأمثلة الثلاثة حدثا فى بريطانيا، والثالث فى الولايات المتحدة.

* * *

منذ فترة انشغل الناس فى بريطانيا بمجموعة من الصور، التقطت لسارة فرجسون التى كانت واحدة من أفراد الأسرة المالكة البريطانية عندما كانت زوجة الأمير أندرو ابن الملكة.

أما الصور فقد التقطت بكاميرا دقيقة ومتقدمة للغاية، ومن مسافة قيل إنها تزيد على ٤٠٠ متر، تظهر فيها زوجة الأمير فى وضع يخدش الحياء مع صديق لها، وعلى القرب منهما طلفلتاها الصغيرتان. قامت الدنيا وقعدت بسبب الفضيحة. بعضهم ثار ضد سارة فرجسون التى سمحت لنفسها بمثل هذا التصرف، وهى لا تزال قانونا، زوجة للأمير، وأمام أعين طفلتيها الصغيرتين، وآخرون ثاروا لأن بعض الصحف البريطانية سمحت لنفسها بأن تنشر صورا تمس أدق تفاصيل الحياة الشخصية لبعض الناس،

خصوصا أنهم من أفراد الأسرة المالكة، وتتيح لكل من هب ودب أن يطلع على هذه التفاصيل، ودافعت الصحف عن نفسها بالقول إن (من حق الناس أن تعلم).

والحادثة الثانية تتعلق بزوجة الابن الأكبر للملكة، ولى العهد الأمير تشارلز، وهى الأميرة الشهيرة ديانا، عندما التقط أحد الأشخاص عن طريق جهاز راديو دقيق ومتقدم تكنولوجيا، مكالمة هاتفية، قال إن طرفيها هما الأميرة ديانا وصديق قديم لها، يتبادلان فيها عبارات المحبة والغرام. وقدم الرجل تسجيلا للمكالمة إلى إحدى الصحف واسعة الانتشار، فإذا بها تنشر أجزاء منها، وتتيح الاستماع لكل من يرغب فى أن يستمع للتسجيل كاملا بنفسه، إذا اتصل برقم هاتفى معين، ودفع مقابل ذلك مبلغا من المال. فإذا بعشرات الآلاف من الناس يتسابقون للظفر بالاستماع إلى هذا التسجيل العظيم، وتضطر الصحيفة إلى زيادة عدد خطوط الهاتف المتاحة لهذا الغرض إلى ٢٠٠ خط هاتفى. وبررت الصحيفة هذا التصرف بأن الجماهير من حقها أن تعلم.

* * *

وفى الولايات المتحدة لم تتح مثل هذه الخدمة للناس صحيفة أو شركة بل أتاحها الحزب الحاكم نفسه، وهو الحزب الجمهورى، بعد ما حقق هذا الحزب انتصارا كاسحا بأن كشف عن فضيحة تورط فيها بيل كلينتون عندما كان مرشحا عن الحزب الديمقراطى لرئاسة الجمهورية، منافسا للرئيس بوش. وتتعلق الفضيحة بدخول كلينتون، وهو الرجل المتزوج، فى علاقة مع امرأة أخرى منذ بضع سنوات . فالحزب الجمهورى أعلن حينها أن كل من يرغب فى الاستماع إلى تسجيل لمكالمة هاتفية جرت بين كلينتون وصديقته، يمكنه ذلك بالاتصال برقم هاتفى معين. ولاشك فى أن الحزب الجمهورى قد برر هذا التصرف لنفسه وللناس بأن الناس من حقها أن تعلم تفاصيل الحياة الشخصية للمرشحين لمنصب الرئاسة.

وقد تكررت الظاهرة مرة أخرى، كما يعلم الجميع، ولكن بصورة أفدح، عندما شغل الناس بعلاقة كلينتون بموظفة فى البيت الأبيض هى مونيكا لوينسكى.

* * *

أنا شخصيا لست واثقا على الإطلاق من أن الناس لها فعلا مثل هذا الحق. نعم العلم مطلوب، ولكن ليس كل شىء، وليس فى كل الحالات. بل الجهل فى مثل هذه الحالات التى نحن بصددها هو الحق والواجب معا. ومجرد أن معرفة مثل هذه الأشياء قد أصبحت ممكنة، بفضل التقدم التكنولوجى وتقدم وسائل الإعلام والاتصال، لا يجعل هذه المعرفة مرغوبا فيها. ومن المدهش فعلا، أن يكون هناك من لا يزال يعتقد بأن هذا هو أحد عناصر الديمقراطية والحرية، أو أنه من بين ميزات التقدم التكنولوجى أو الحضارة الحديثة. إننى لا أقول فقط إن شغل الناس بهذه الأمور لا فائدة منه، بل أقول إن ضرره محقق، فشغل الناس بالأمور الشخصية لهذه الأميرة أو تلك، أو ذلك المرشح للرئاسة أو ذاك، لا بد أن يصرف نظر الناس عما هو أهم بكثير، ومن ثم يسمح لغيرهم بأن يقودهم دون أن يشعروا، وكأنهم قطيع من الغنم، فى أى اتجاه يريدون أن يقودهم فيه.

(٥)

العولمة والقومية

ما أجمل أن تتسع علاقات المرء فيتعرف على أشخاص جدد، وتزداد علاقاته بمن كان يعرفهم قوة ووثوقا. ولكن بشرط ألا يقتلعه هذا من جذوره. نعم، فلتتسع دائرة العلاقات فى هذا مكاسب مادية ومعنوية، ولكن على ألا يفقد المرء صلته بأصوله، ففى هذا الفقد خسارة روحيه ونفسيه مؤكدة.

هكذا أنظر إلى ما يسمى «بثورة الاتصالات» التى جلبها عصر العولمة (وجلبت بدورها عصر العولمة): القنوات الجديدة واللانهائية فى التليفزيون، والدش (أو الطبق) الذى جعل البعيد قريبا، التليفون المحمول، البريد الإلكترونى، الطائرة الأسرع من الصوت... إلخ. كل هذا قرب الناس بلاشك بعضهم من بعض، ولكنى أشعر دائما بالخوف من أن يؤدى كل هذا إلى تآكل الجذور. نعم: الحياة تصبح أسهل مع زيادة هذه الاتصالات، ولكن الرياح تجد أيضا من الأسهل أن تعبث بأوراق الشجر التى انفصلت عن أغصانها.

هذا هو على الأرجح ما أصاب الفلاحين فى عصر الثورة الصناعية فى أوربا ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، عندما اضطروا إلى ترك قراهم والنزوح إلى المدينة بحثا عن عمل. كانت الحياة فى المدينة بلا شك أكثر جاذبية، والأجر فيها أعلى، ومع مرور الوقت أصبحت أيضا مكانا أنظف وأرقى من القرى التى أتوا منها. ولكنهم بتركهم القرية فقدوا شيئا لم يكن من السهل أن يجدوا فى المدينة ما يعوضهم عنه. بل ولا زال حتى الآن «الاغتراب» الذى تتسم به حياة المدينة موضوعا يتكرر تناوله فى القصص والشعر والأفلام السينمائية.

هكذا أرى أيضا ما أصاب القومية فى ظل العولمة. فقد وجهت العولمة ضربة شديدة إلى الشعور بالولاء لأمة بعينها، تشبه الضربة التى وجهتها المدينة لشعور الولاء لدى القروى بأهل قريته. الناس الآن فى ظل العولمة، مطالبون بالتنكر للأمة أو الدولة، وبتحويل ولائهم للعالم ككل. فبحجة أن العالم أصبح «قرية كبيرة واحدة» يقال الآن إن الولاء القومى من مخلفات الماضى الذى يستحسن نسيانه. وكأن الولاء للأوسع والأكبر أفضل دائما من الولاء للأضيق والأصغر. فى حين أنه قد يكون ما يسمى بالولاء للأوسع والأكبر هو فى الحقيقة ضياع الولاء كله كقطعة السكر التى تلقى بها فى المحيط، لا يمكن العثور لها على أثر، بينما كان من الممكن إذا بقيت فى إناء صغير أن تعطى للماء طعما وللحياة معنى.

جلبت إلى ذهنى هذه المعانى فقرة جميلة كتبها الاقتصادى الإنجليزى الشهير جون مينارد كينز، منذ نحو سبعين عاما، ويقول فيها:

«إنى أتعاطف مع هؤلاء الذين يدعون إلى تخفيض الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الأمم إلى حده الأدنى، أكثر مما أتعاطف مع الداعين إلى زيادته إلى حده الأقصى. هناك أشياء يجب أن تكون عالمية بطبيعتها، كالأفكار والمعرفة والفنون والكرم مع الغرباء والسياحة. لكن دع السلع يجرى غزلها (أو صنعها) فى داخل الوطن كلما كان هذا ممكنا من دون إرهاق وأعباء تزيد على الحد. وفوق كل شىء، فلتكن حركة الأموال فى الأساس محدودة بحدود الوطن».

سألت نفسى عن سر هذه المشاعر التى عبر عنها كينز. لماذا يرحب بتوسيع دائرة الاتصال والتفاعل مع بقية العالم فى الأفكار والمعرفة والفنون، ولا يجد غضاضة فى اتساع نطاق السياحة، ويدعو للتعاطف مع الغرباء أيا كانت جنسياتهم، ولكنه لا يتعاطف مع زيادة الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الأمم، ويرحب بتقليل الاعتماد على الاستيراد وزيادة الاعتماد على النفس فى الاقتصاد، وعلى الأخص فى تعبئة رءوس الأموال؟

كان كينز يعيش فى عصر القوميات. فقد ولد فى ١٨٨٣ عندما كان اعتزاز الإنجليز

بقوميتهم قد بلغ أشده. وكان فى الثلاثين من عمره عندما كان يكفى أن يخاطب الحكومة الإنجليزية أفراد الشعب الإنجليزى بقولها «وطنك فى حاجة إليك» لكى يذهبوا بصدر رحب للقتال فى الحرب العالمية الأولى، وكان فى الخمسين من عمره عندما نشبت الأزمة الاقتصادية العالمية وأخذت كل دولة أوربية تحمى منتجاتها من مناقسة الدول الأخرى. وشهد بلاده فى آخر سنوات عمره وهى تدخل فى حرب «قومية» أخرى ضد القوميات الألمانية والإيطالية واليابانية. ولكن هاقد انقضت ستون عاما على وفاة كينز، ودخل العالم عصر العولمة، حيث تعتمد الأمم أكثر فأكثر بعضها على بعض فى تبادل السلع ورءوس الأموال، وهو ما لم يكن كينز متعاطفا معه إلى هذه الدرجة. وها هى دول العالم تتبادل فيما بينها أيضا، أكثر فأكثر، الأفكار والمعرفة والفنون، وهو ما كان كينز يتعاطف معه بشدة. فما الذى يا ترى يمكن أن يقوله كينز لو قدر له أن يشهد عصر العولمة، على النحو الذى تشهده اليوم؟

أكبر الظن أنه سيرحب، كما كان يرحب من قبل، بتبادل الأفكار والمعرفة والفنون، وكذلك بالنمو السريع فى السياحة ويشيد بزيادة هذا التبادل وانتشاره.

أما حركة رءوس الأموال فالأرجح أنه سيظل على رأيه القديم بعد ما رأيناه من أزمة الدول الأسيوية فى ١٩٩٧ التى نتجت أساسا عن سرعة حركة الأموال قصيرة الأجل ذهابا وإيابا. أما زيادة الاعتماد على استيراد السلع وتصديرها، وشدة اعتماد كل دولة على ما تنتجه غيرها فى استهلاك الضروريات والكماليات، فإنى أرجح أن كينز، وإن كان سوف يعترف بفوائده الاقتصادية فإنه سيعتريه قلق قوى من جراء أثره فى إضعاف الشعور القومى. هذا القلق الذى سبق أن عبر عنه بقوله «دع السلع يجرى غزلها (أو صنعها) فى داخل الوطن كلما كان هذا ممكنا من دون إرهاق وأعباء تزيد على الحد».

ولكن كينز فيما أظن كان أول من يعترف بأن الإنسان، أمام قوى العولمة، أضعف من أن يمارس حرية الاختيار، بين ما يحسن به قبوله ومايحسن رفضه.

(٦)

متى يكون الجهل نعمة؟

كنت أطالع فى إحدى الجرائد الإنجليزية نقدا لفيلم جديد كان يعرض فى لندن، ويتعرض لحياة أحد كبار الفلاسفة عاش فى مطلع هذا القرن. وذكر ناقد الفيلم أن بعضا من أشهر الشخصيات الإنجليزية تظهر فى الفيلم، وأن الفيلم يشير إلى أن واحدا من هذه الشخصيات الشهيرة كان لديه ميل طفيف إلى الشذوذ الجنسى. أصابنى الامتعاض لدى قراءة هذه المعلومة، وتمنيت لو أن المقال لم يذكرها، بل وتمنيت لو أن الفيلم لم يتعرض لهذا الأمر أصلا، فهذه الشخصية التى يعرض بها الفيلم لها دورها المرموق فى تطور الفكر الإنسانى، ولا يفيد أحدا، فيما أعتقد، أن يعرف نوع الميول الجنسية التى كان يتسم بها الرجل. وتساءلت عن النفع الذى يمكن أن يعود على أى إنسان من التعرض لهذه الأمور فى فيلم من الأفلام أو فى مقال فى صحيفة؟

على أن هذا ليس بأية حال من الأحوال، المثال الوحيد الذى يصادفه المرء لنوع المعلومات التى لا يفيد أحد من معرفتها، خاصة إذا كان يعيش فى مجتمع من تلك المجتمعات المسماة (بالمتقدمة)، والتى حققت ما يسمى (بثورة المعلومات). ففى كل يوم تصادف فى صحفهم وإذاعاتهم وبرامجهم التلفزيونية أمثلة لهذا النوع من المعلومات التى يتمنى المرء لو لم يعرفه. خذ مثلا التفاصيل الدقيقة لجريمة من الجرائم، المدعومة بالصور التى التقطتها كاميرات بالغة التقدم التى تجعلك تحس بأنك لست بصدد صورة فوتوغرافية، بل ترى جسم الضحية بلحمه ودمه، أو تفاصيل الحياة العائلية لسياسى كبير أو فنان مشهور... إلخ.

ما النفع الذى يمكن أن يعود من نشر هذه المعلومات؟ فإذا قيل إن للمرء دائما الحرية فى أن يختار ما يقرأ أو ما يسمع وأنك إذا لم يعجبك الاطلاع على هذه المعلومات فلتتجنبها، أجبت بأن وسائل الإعلام تمطرك بهذا الوابل من المعلومات سواء شئت أم أبيت، والأرجح ألا حيلة لديك فى تجنب هذه المعلومات مهما حاولت.

لقد قرأت فى مقدمة كتاب من كتب السيرة الذاتية، اعترافا من كاتب السيرة بأنه، وإن كان لن يذكر فى كتابه غير الحقيقة، فإنه لن يقول كل الحقيقة. وقد برر ذلك بأن هناك من الحقائق ما يحسن الامتناع عن قوله، ثم أضاف عبارة جميلة مؤداها: إن تعرية الجسم كله قد تأباه العين وتنفر منه، فما بالك بتعرية النفس كلها؟

بل إنى أحب أن أذهب إلى أبعد من هذا، وأزعم للقارئ أن المعرفة الحقيقية التى تفترض اتساعا فى الفهم وزيادة فى القدرة، قد تشترط تخفيضا لكمية المعلومات التى يتلقاها المرء بدلا من زيادتها. وسأضرب للقارىء مثالا بسيطا مستمدا من تجربة شخصية لى أكدت لى هذا الذى أقوله. فمنذ بضع سنوات وجدت نفسى فى مدينة لوس أنجلوس فى ولاية كاليفورنيا الأمريكية، وكنت أرى هذه المدينة لأول مرة، بحجمها الكبير وشبكة طرقها البالغة التعقيد، والمتفرعة إلى آلاف الفروع طولا وعرضا وشمالا وجنوبا. وكان علىَّ أن أقود سيارة لم أركبها من قبل، فى خضم هذه الشبكة المعقدة من الطرق، لأصل إلى الجامعة التى لم أكن قد ذهبت إليها قط، ولا أعرف الطريق إليها إلا من خريطة أعطيت لى، ومن المعلومات المكتوبة على عدد لا نهائى من اللوحات والإشارات طوال الطريق. كان علىَّ إذن أن أتابع كل هذه اللوحات الموضوعة على يمين الطريق ويساره على امتداد الطريق: واحدة تخبرك باسم الشارع الذى يتفرع إلى اليمين، وأخرى باسم الشارع الذى يتفرع إلى اليسار، وثالثة تخبرك باسم الحى الذى أنت على وشك دخوله، ورابعة تخبرك بالسرعات المسموح بها لكل نوع من أنواع المركبات، وخامسة تخبرك بحالة الطريق ومدى تكدسه بالسيارات خلال الكيلو مترات العشرة القادمة... إلخ. أصابتنى كثرة

اللوحات بالدوار ومنعتنى قراءة بعض اللوحات غير الضرورية لى من التركيز على اللوحات التى تفيدنى بالفعل، ولم تكن قد تكونت لى الخبرة الكافية بعد للتمييز بين المفيد منها وغير المفيد. وإذا بى أتبين أننى أحتاج، ليس إلى معلومات أكثر، بل إلى معلومات أقل، وأننى لكى أحقق هدفى وأصل إلى المكان الذى أقصده أحتاج إلى استبعاد نوع معين من المعلومات، والتركيز على بعضها دون البعض الآخر. وتبينت أن اكتساب معرفة حقيقية بما أحتاج إليه، يتطلب القدرة على تصفية المعلومات التى تتساقط علىَّ بلا تمييز، إلى كمية أقل بكثير من المعلومات. يومها تأكدت من أن المعرفة ليست بكثرة المعلومات. بل قد تتطلب تقليلها، وأن زيادة المعرفة قد تشترط أحيانا تحصيل معلومات أكثر، ولكنها فى أحيان أخرى قد تشترط استبعاد بعض المعلومات.

وفى مثل هذه الحالات يكون الجهل نعمة حقيقية!

(٧)

تأملات فى أمر التليفون المحمول

لست من عشاق التكنولوجيا الحديثة. فأنا لا أحب التليفزيون، ولست مغرما بالسيارة الخاصة، وأفضل عليها القطار، واستطعت حتى الآن أن أعيش عيشة هانئة إلى حد كبير دون أن يكون لدى عنوان بريد إلكتورنى، ولا حتى تليفون محمول (أو موبايل)، ولدىَّ عزم صادق على ألا أقتنيه فى أى يوم من الأيام.

بل لقد لاحظت أننى، إذا قارنت بين شعورى نحو هذه الأشياء الحديثة كلها، أحمل كراهية خاصة للتليفون المحمول. وقد بدأت هذه الكراهية حتى من قبل أن أعرف سببا واضحا لها. فلما طالت هذه الحال، أى استمرت هذه الكراهية دون أن أتبين سببها، قلت لنفسى إنه آن الأوان لأن أجلس وأحاول أن أفكر جديا فى الأمر. إذ إن لكل شىء سببا، ولايجوز أن أستمر هكذا كارها لهذه الدرجة لشىء، دون أن أعرف لماذا أنا كاره له.

تبادر لذهنى أولا الإزعاج الذى يسببه التليفون المحمول. فها هو شخص يتكلم بصوت عال فى قطار أو مطعم أو محل تجارى، وأحيانا حتى فى مسرح أو سينما، أو فى حفلة موسيقية أو اجتماع مهم، وقد يضحك بصوت مسموع، ويشغل الناس بتفاصيل حياته اليومية أو مشكلاته فى العمل أو يدخل فى نقاش طويل حول أنسب الأماكن التى يمكن أن يقابل فيها الشخص الذى يحادثه، أو أنسب الأوقات... إلخ.

لقد لاحظت أنى لا أشعر بنفس الضيق إذا سمعت محادثة تجرى أمامى، فى قطار أو

مطعم، إذا لم تكن من خلال المحمول. فالصوت فى هذه الحالة (أى بدون المحمول) يكون عادة أقل ارتفاعا، والمرء فيما يبدو لا يضايقه أن يسمع محادثة بين شخصين جالسين أمامه بقدر ما يضايقه سماع كلام من طرف واحد موجه إلى شخص آخر مجهول.

حدث لى مرة أن كنت عائدا إلى بيتى بعد يوم عمل طويل، فى قطار مزدحم، وفى يوم شديد الحرارة، وسمعت رجلا يتكلم بصوت عال فى المحمول، كما سمعه كل هذا الجمع الغفير من الناس المنهكين مثلى من يوم عمل طويل، ومن الحر الشديد. كان من الواضح أن المتكلم يشعر بلذة خاصة من إداركه أن هؤلاء الناس جميعا يسمعون كلامه، ويلاحظون ضحكه، فتشجعت ولفتُّ نظره إلى أن هذا لا يجوز وسط كل هؤلاء الناس، فبدا على الرجل الاستغراب الشديد، واحتج على احتجاجى، وتعلل غاضبا بأن كلامه فى المحمول لا يضير أحدا، ولا يمكن أن يضيف أى ضوضاء جديدة إلى ما يسود العربة بالفعل من ضجيج. سكتُّ على مضض، ولكنى على أى حال لم أر فى هذه التجربة تفسيرا شافيا لكراهيتى الشديدة للمحمول، إذ قلت لنفسى: «وماذا لو تكلم المرء بصوت منخفض، ولم يسهب فى الكلام، بل اكتفى بتبليغ رسالة مهمة أو تلقى خبرا مهما، وختم حديثه فى الحال؟ ألا يكون التليفون المحمول فى هذه الحالة عظيم الفائدة؟ بل وماذا لو أغلق المرء محموله عندما يكون فى مكان مزدحم بالناس ولم يستخدمه إلا وهو فى مكان خال أو فى الطريق العام؟ ما الضرر فى ذلك؟»

ولكنى لاحظت أننى أشعر ببعض الضيق من رؤية شخص وهو يتكلم فى المحمول حتى وهو سائر فى الطريق العام، دون أن يسمع أحد ما يقوله إلا الشخص الذى يحادثه على الطرف الآخر من التليفون. فما سر هذا الضيق؟ ولماذا لا زلت أشعر، رغم تكرر رؤيتى لهذا المنظر، فإن هذا الذى يتكلم فى المحمول فى الطريق العام يقوم بعمل غير طبيعى أو غير إنسانى؟ ما هو بالضبط الشىء غير الطبيعى وغير الإنسانى فى هذا العمل؟

قلت لنفسى «ربما كان السبب أنه على كثرة ما رأيت من الناس الذين يتكلمون فى

المحمول لا زال المحمول شيئا جديدا لم نألفه بعد، وككل شيء جديد لا بد أن يبدو الأمر غريبا فى البداية ثم نعتاده ونعتبره طبيعيا تماما. ألم يحدث نفس الشيء من قبل مع التليفون الثابت فى مكانه فى المنزل، ومع الراديو الذى كانت خادمتنا الريفية تظن أن هناك شخصا مختبئا بداخله؟ لا شك أن مثل هذا قد حدث أيضا مع التليفزيون. فلتصبر قليلا إذن وستجد أن التليفون المحمول قد أصبح فى نظرك شيئا طبيعيا تماما، مثل الراديو والتليفزيون والتليفون غير المحمول».

ولكن هذا التفسير لم يشف غليلى، إذ قلت لنفسى: «إن هناك بعض التطورات التى قد تبدو وكأن لها سوابق اعتبرناها ولم نعد نعتبرها ذات خطر ولكنها فى الحقيقة تطورات تمثل قفزة كيفية كبيرة وليس مجرد خطوة صغيره جديدة فى طريق طويل بدأناه من قبل. وظهور التليفون المحمول قد يكون من هذا النوع الخطر من التطورات. فلنقارن مثلا بين ما فعلته السيارة الخاصة وما فعله القطار. نعم، كل منهما كان اختراعا قصَّر المسافات تقصيرا مدهشا وضاعف من سرعة انتقالنا من مكان لآخر. ولكن القطار لم يقلب حياتنا رأسا على عقب مثلما قلبتها هذه السيارة الملعونة. انظر إلى ما فعلته السيارة بشكل المدن وحجمها، وما خلقته من شبكات الطرق التى سلبت منا الحقول الخضراء واكتسحت الغابات وحولت القرى إلى نسخ مكررة من المدينة القبيحة. وانظر ما جلبته من تلوث وضجيج وما تتركه وراءها كل يوم من ضحايا... إلخ لا يجوز إذن أن نقول إن التليفون المحمول مجرد خطوة صغيرة أخرى فى الطريق الذى بدأه التلغراف، ثم تلاه التليفون الثابت فى مكانه، ثم التليفون المنزلى اللاسلكى. لقد قفز بنا التليفون المحمول مسافات هائلة فى جعل محدثك قادرا على العثور عليك أيا كان مكانك، وعلى الإمساك بك وإخراجك من أى اجتماع ومن أى جلسة حميمة مع الأهل أو الأصدقاء، وعلى أن يقطع عليك حبل تفكيرك وأنت سائر فى الطريق، أو أثناء القراءة، وأن يفسد عليك استمتاعك بأى حديث وأى موسيقى، وذلك بإصدار أمر مفاجئ لك بأن تترك كل شيء وتتلقى مكالمة من أى شخص سخيف دون أى مقدمات. ما الذى يمكن أن يترتب على هذا الاقتحام غير المشروع لخصوصيتنا، ولأكثر أعمالنا أهمية، ولأكثر علاقاتنا حميمة؟

قد يقال إن الرد على هذا سهل جدا. فمن أسهل الأمور أن تغلق التليفون المحمول، فتمنع أى شخص من إزعاجك، ومن ثم تصبح أنت سيد الموقف، تستخدمه أنت إذا شئت، وتزعج به الناس إذا أردت، ولكن لا أحد يستطيع أن يكون سببا فى تكديرك أو اقتحام خصوصيتك. ولكنى لم أرتح لهذا الرد أيضا. فالتليفون فى صورته الأولى، أى عندما كان ثابتا فى مكانه، فى المنزل أو على المكتب، كان أيضا من الممكن التحكم فيه ، بالسماح بأن يدق جرسه أو لا يدق، ولكنى لا أكاد أعرف أحدا اليوم يتحكم فى هذا التليفون على هذا النحو. والتليفزيون كان دائما من الممكن لصاحبه أن بفتحه أو يغلقه كما يشاء، ومع ذلك فما أكثر من رأيتهم جالسين أمام التليفزيون يشاهدون أشياء وليس لديهم أية رغبة حقيقية فى مشاهدتها، ويتابعون الإعلانات، واحدا بعد الآخر، ومع ذلك يشكون فى نفس الوقت من كثرتها وسوء أدبها، وما أكثر من سمعتهم يشكون من تفاهة الجزء الأعظم مما يتلقونه من بريد إلكترونى، دون أن يستطيعوا اتخاذ قرار بالاستغناء عنه.

المشكلة فيما يبدو أننا نعيش دائما على أمل، سواء فيما يتعلق بالتليفون المحمول أو غير المحمول، أو البريد الإلكترونى، أن يكون من بين مئات، أو آلاف الرسائل التى تقتحم علينا حياتنا، رسالة واحدة ننتظرها أو جديرة بالتلقى، ولا نريد أن نعترف بأن هذه الرسالة الرائعة نادرا ما تأتى. وحتى إذا أتت فإنها على الأرجح لا تستحق أن يعرض المرء نفسه لكل هذا العذاب الذى نلاقيه من جراء تلقى مئات الرسائل المزعجة.

قلت لنفسى «ما قولك إذن فى ذلك الدفاع المعقول جدا عن التليفون المحمول بأنك تستطيع أنت استخدامه فى الاتصال بمن تشاء لتحقيق أهدافك أنت، ومنها ما قد يكون ذات أهمية قصوى فى نظرك. انظر إلى حاجة الأم أو الأب إلى الاطمئنان على أولادهما عندما يكونون بعيدين عن ناظريهما، أوحاجة الولد أو البنت لطلب مساعدة عاجلة من الأم أو الأب إذا صادفا مشكلة يتعذر عليهما حلها دون هذه المساعدة. أو فلتنظر إلى الخدمة الهائلة التى يقدمها التليفون المحمول لصاحب

المهنة أو الحرفة التى تتطلب الانتقال من مكان لآخر، فإذا بالتليفون المحمول ينقل إليه الرسالة العاجلة بأنه مطلوب لأداء عمل فى مكان ما، وهى رسالة ما كان يمكن أن يتلقاها بأى طريقة أخرى. ناهيك عن دور التليفون المحمول فى إنقاذ مصاب فى حادث، أو إطفاء حريق أو القبض على مجرم... إلخ نعم ما أكبر الأثر الذى أحدثه التليفون المحمول فى مضاعفة حجم الاتصال بين الناس وزيادة سرعة هذا الاتصال. أم أنت تريد أن تقنع بالسرعة التى يتيحها وجود تليفون قريب فى منزل مجاور؟ أو بالسرعة التى يتيحها الذهاب إلى مكتب التلغراف وتوصيل التلغراف إلى المرسل إليه باليد وتوقيعه بالاستلام أو التى كان يتيحها مكتب البريد الذى يتسلم الخطابات ثم يقوم بتوزيعها على المنازل والمكاتب بعد يوم أو عدة أيام أو سرعة العدَّاء فى اليونان القديمة الذى كان يجرى بين مدينة وأخرى التوصيل الرسائل إلى أصحابها، أو سرعة الجمل الذى كان يجلب إلى بغداد آخر أخبار مكة أو المدينة؟»

فى مواجهة هذا الاحتجاج الذى قد يبدو قاطعا حاسما، أقول: مهلا مهلا. إن المكسب الذى حققناه بهذا التقدم المذهل فى طريقة الاتصال بين الناس، ومن ثم مضاعفة حجم الرسائل المتبادلة بينهم ومضاعفة السرعة التى تنتقل بها من مكان لآخر، هذا المكسب الذى يبدو رائعا لأول وهلة، تقلل من قيمته الحقيقة الآتية وهى أنه ليس صحيحا أنه كلما زاد عدد الرسائل التى يتلقاها المرء خلال فترة زمنية معينة فى الساعة أو اليوم مثلا، كلما كان هذا أفضل، فالأمر متوقف على موضوع الرسائل، وطبيعة المرسل والمرسل إليه، وما إذا كانت الرسائل ذات صلة بعضها ببعض أم لا صلة بينها، نبيلة هى أم حقيرة، تافهة أم مهمة، تفيد المرسل إليه معرفتها أم لا تفيده، تشوش عقله أم لا تشوشه، تنسيه رسائل أخرى أهم منها أم لا تنسيه، تتطلب منه ردا أم لا تتطلب، تزيد العلاقة بين المرسل والمرسل إليه قوة أو تضعفها... إلى آخر هذه الاعتبارات التى تدلنا على أن من الممكن جدا، بل الأرجح أن يكون من غير المرغوب فيه أن تزيد الرسائل المتلقاه عن عدد معين. نعم قد يكون توصيل الرسالة عن طريق الحصان أو الجمل أو الحمام الزاجل أو الجرى من مدينة لأخرى أبطأ كثيرا

من اللازم، وقد يكون محتوى الرسائل التلغرافية أقل بكثير مما يتمنى المرء أن يقوله لصديق أو قريب، ولكن هذا لا يعنى أن التليفون المحمول هو أفضل طرق الاتصال بين الناس، أو حتى أنه طريقة مرغوب فيها أصلا، فكما أن من الممكن أن يتكلم المرء أقل من اللازم، فإن من الممكن جدا أن يتكلم المرء أكثر بكثير من اللازم، وأكثر بكثير مما يحب الآخرون سماعه.

(٨)

لقاء بلا معرفة

هذه حادثة مدهشة، تستحق ما أثارته من جدل ومن اهتمام فى البلد الذى وقعت فيه، وفى أى مكان آخر فى العالم.

الحادثة وقعت فى السودان ولكن العالم كله لم يهدأ له بال حتى اهتدى فيها إلى حل.

سيدة إنجليزية دفعتها أسباب بريئة للغاية للذهاب إلى الخرطوم لتدريس اللغة الإنجليزية لأطفال سودانيين. وخطر لها كوسيلة من الوسائل الحديثة فى التعليم، أن تستعين فى مهمتها، بحب الأطفال الطبيعى للحيوانات والدمى، وخاصة دمية ظهر تعلق الأطفال بها، فى أى بلد من بلاد العالم، وهى دمية الدبة الصغيرة التى تسمى من باب التدليل (Teddy Bear)، والتى شاع استخدامها فى الغرب ثم انتشرت فى بلاد أخرى كثيرة ذات ثقافات مغايرة، ربما لما ارتبط به الدب فى الأذهان من براءة وبعد عن العدوانية، فضلا عما يغطى جسمه من فرو ناعم. ما أكثر إذن ما سمعنا وقرأنا من قصص عن تعلق طفل بدميته الدبة الصغيرة، وإصراره على اصطحابه إلى سريره فلا يستطيع النوم إلا فى وجود الدبة فى فراشه.

أخذت المدرسة عددا من دمى الدبة الصغيرة إلى تلاميذها، ووزعتها عليهم طالبة منهم أن يقترحوا أسماء لها. فاقترح أحد الأطفال، وهو كبقية التلاميذ سودانى مسلم، أن يطلق على دميته اسم «محمد» فإذا بسائر التلاميذ يوافقونه، ويطلقون على دبهم نفس الاسم.

وصل الخبر إلى بعض آباء التلاميذ فاستشاط بعضهم غضبا. «كيف يمكن أن يطلق اسم الرسول الكريم على حيوان؟» وانتشر الخبر فزاد الغضب، حتى وصل النبأ إلى الحكومة، التى غضب بعض رجالها بدورهم، أو وجدوا أنفسهم، على الأقل، مضطرين للاستجابة لما يطالب به الناس من توقيع عقوبة رادعة للمدرسة، فألقى القبض عليها وألقيت فى السجن ريثما يتم البت فى أمرها لما ارتكبته من إهانه لدين البلاد، فى الوقت الذى سارت فيه المظاهرات فى الشوارع تطالب بالجلد أحيانا، وأحيانا بالإعدام للمدرسة المسكينة.

على الرغم من أن الحادثة مدهشة فإن قليلا من التأمل جدير بأن يقودنا إلى النتيجة الآتية، وهى أن كل جزء صغير مما حدث مفهوم تماما فى ظل الظروف التى نعيش فيها اليوم. ربما كان من الصعب أن نتصور حدوث شىء كهذا منذ خمسين عاما أو أكثر أما الآن فما أسهل تصور وقوعه.

سيدة إنجليزية تذهب لتدريس لغتها لأطفال سودانيين. ما الغرابة فى هذا؟ ألا نعيش فى عصر العولمة؟ الناس يبحثون عن مصدر للرزق فى أى مكان من العالم، والسودانيون كغيرهم من شعوب العالم «الثالث» يريدون أن يتعلموا اللغات التى يتكلم بها العالم «المتقدم» خاصة لغة الأمريكيين الذين يبدون وكأنهم يسيطرون على العالم كله.

ليس هناك أى غرابة أيضا فى أن يختار طفل سودانى اسم «محمد» ليطلقه على الدمية الجميلة التى أعطتها له المدرسة. الدمية محبوبة والاسم محبوب، وليس فى السودان اسم أشهر منه، وهو بالتالى أول اسم يخطر على البال. لم يخطر ببال الطفل أن هناك أى غضاضة فى أن يطلق اسما له هذه الدرجة من القداسة، على دمية لحيوان أليف، فعدد كبير جدا من الناس لهم هذا الاسم مع الاختلاف الشاسع بينهم فى المكانة. والاسم على أى حال لا يطلق بالضبط على حيوان بل على دمية لطيفة.

لم يكن غريبا إذن أن يكون هذا هو أيضا موقف بقية التلاميذ، فإذا بالاسم يطلق على الدمى كلها، أو هكذا سمعنا.

بل حتى الغضب الذى اعترى بعض الآباء عندما سمعوا بالخبر، لا يجب أن

يكون مدهشا بدوره. «محمد» فى نظرهم ليس كما هو فى نظر أطفالهم، مجرد اسم مشهور ومحبوب، بل هو أيضا رمز للدين الإسلامى كله. ومن ناحية أخرى فإن الآباء لا يحملون نفس العواطف الجياشة نحو الدبة الصغيرة، فهى فى نظرهم مجرد «حيوان». لا يبدو من المناسب إذن أن يستخدم هذا الاسم هذا الاستخدام وربما كان من المناسب أيضا لفت نظر المدرسة إلى ذلك وإقناعها بتغيير الاسم.

المدهش حقا والغريب (بل ربما كان هذا هو الشىء المدهش الوحيد فى القصة كلها) هو تلك القسوة التى اتسم بها رد فعل بعض أهالى التلاميذ، والكثيرين من السودانيين لدى سماعهم الخبر. قسوة وعجز عن فهم الدوافع المختلفة لدى المدرسة ولدى التلاميذ. هذه القسوة وهذا العجز عن الفهم حوَّلا السيدة الإنجليزية المسكينة إلى شيطان رجيم، وجعلا امرأة بريئة، لم تكن تقصد إلا خيرًا لتلاميذها، عدوا يجب ضربه أو استئصاله.

ما سر كل هذه القسوة والعجز عن الفهم؟ ولماذا أقول إن شيئًا كهذا كان من الصعب تصور حدوثه منذ خمسين عاما أو أكثر ليس فقط فى السودان بل فى أى بلد إسلامى آخر؟

يفسر ذلك فى رأيى هو ما طرأ على العالم من تغير خلال هذه الخمسين عاما، وكذلك ما طرأ على أحوال السودانيين.

أما عن العالم فقد تغير لدرجة أن أصبح من الممكن لمدرسة إنجليزية أن تقطع البحار فى ساعات قليلة لتكسب رزقها فى الخرطوم بتدريس الإنجليزية، لعدة شهور ثم تذهب بعد هذا لتفعل نفس الشىء، فى بلد آخر دون أن يكون لها أى معرفة سابقة بثقافة وتقاليد هذا البلد أو ذاك. كان الانتقال من بلد لآخر فى الماضى يعنى فى العادة إقامة لمدة أطول، أو حتى طوال الجزء الأكبر من حياة المرء الوظيفية، مما كان يضمن معرفة أكبر لدى الغريب بأحوال البلد الذى ينتقل إليه، وفرصة أكبر أمامه لتعلم لغة هذا البلد وفهمها فهما صحيحا. هكذا أدت العولمة إلى تعدد الأمثلة على «لقاء دون معرفة»، أو لقاء مع معرفة سطحية للغاية.

ولكن السودانيين تغيروا أيضا خلال الخمسين عاما الماضية لقد زاد بالطبع احتكاكهم بالغرب عما كان منذ خمسين عاما، ولم يعد هذا الاحتكاك بالغرب مقصورا على نسبة ضئيلة من سكان المدن السودانية بالموظفين الإنجليز المقيمين بالسودان، بل انتشر هذا الاحتكاك بين مختلف فئات الشعب وطبقاته، وليس بالضرورة عن طريق الالتقاء المباشر بل وأيضا عن طريق التليفزيون ومختلف وسائل الإعلام الأخرى، فضلا بالطبع عن السفر بحثا عن الرزق.

ولكن هنا أيضا كان اللقاء فى معظم الأحوال «لقاء دون معرفة»، أو لقاء مع معرفة سطحية للغاية.

ترتب على هذا أنه، على الرغم من كل هذا الانفتاح على العالم، وكل هذه «العولمة»، ظل من الصعب أن يقدر الشخص السودانى العادى ما يمكن أن يكون قد دار برأس تلك السيدة الإنجليزية عندما فكرت فى استخدام دمى الدبة فى تعليم اللغة الإنجليزية، وعندما قبلت اقتراح اسم «محمد»، ولم تجد فى استخدامه هذا الاستخدام أى غضاضة.

ولكن الأسوأ من هذا ما وصل إلى السودانيين (وغيرهم من المسلمين) من أخبار عما يفعله الغربيون بالمسلمين فى العراق مرة، وفى فلسطين مرة، وفى داخل البلاد الغربية نفسها، ناهيك عن التشهير المستمر بالعرب والمسلمين رغبة فى تحقيق أغراض سياسية واقتصادية لا علاقة لها بالدين، كما حدث منذ شهور قليلة فى تصوير نبى الإسلام فى رسوم دانماركية شهيرة، ظهر فيها النبى فى صورة إرهابى. كل هذا يصل إلى السودانى البسيط، كما يصل إلى المسلم البسيط فى البلاد الأخرى، دون أن يعرف بالضرورة الأهداف السياسية والاقتصادية الكافية وراء هذا التشهير، فيستقر فى ذهنه أن هناك عداوة أو كراهية حقيقية بين الشعوب الغربية والمسلمين، بينما يتعلق بأغراض فئة ضئيلة لا تحمل أى موقف من الدين إلا كوسيله لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية.

من الصعب إذن على المسلم البسيط فى السودان أو خارج السودان أن يميز بين

أهداف هذه الفئة الصغيرة فى الغرب، وبين مشاعر امرأة إنجليزية بسيطة مثله، ولا تحمل أى عداوة أو كراهية للإسلام أو المسلمين، وجاءت إلى السودان مدفوعة بدوافع بريئة للغاية تتعلق إما بكسب الرزق، أو برؤية العالم، أو بشغفها بتعليم لغة قومها لأطفال صغار من أمة أخرى.

القصة بسيطة جدا وبريئة للغاية، ولكنها تحمل فى طياتها عناصر تراجيدية تعكس طبيعة العالم الذى نعيش فيه اليوم.

(٩)

عصر الثرثرة

نحن نعيش فى عصر كثيرا ما يسمى «بعصر المعلومات» أو بالعصر الذى يشهد «ثورة المعلومات». ولكن الأقرب إلى الحقيقة أنه عصر الثرثرة.

لقد ميز الفقهاء المسلمون القدامى بين «علم ينفع الناس» وعلم لا ينفعهم، ولا بد لنا من أن نفعل مثلهم الآن فنميز بين معلومات تنفع الناس ومعلومات لا تنفعهم، إذ إن جزءا كبيرا من المعلومات التى نتلقاها اليوم، بإرادتنا أو رغما عنا، هى فى رأيى من قبيل المعلومات التى لا تنفع الناس، أى من قبيل الثرثرة، التى يمكن تعريفها بأنها «الكلام الكثير الذى لا يفيد».

إنى أزعم مثلا أن الإنسان لا يحتاج فى حياته إلى تلقى هذا الكم من الأخبار التى تأتيه عن طريق الصحف اليومية، ومن خلال التليفزيون عبر عدة نشرات للأخبار فى اليوم الواحد. ولايحتاج إلى هذا العدد من التعليقات التى يبعث بها المراسلون المنبثون فى كل مكان، ولا إلى الاستماع إلى كل هذه المناقشات والحوارات التى يمتلئ بها التليفزيون والصحف بزعم إتاحة الفرصة لإبداء مختلف الآراء، أو بزعم أن القارئ أو المستمع سيزداد وعيا بما يجرى فى العالم، عن طريق تلقى كل هذه المعلومات والاستماع إلى كل هذه المناقشات.

ذلك أن كثرة المعلومات لا تعنى بالضرورة زيادة المعرفة بل كثيرا ما يكون العكس هو الصحيح، وذلك عندما تضيع فائدة المعلومة الجديدة وسط كم هائل من المعلومات، وعندما تطيح المعلومات غير المهمة بالمعلومات المهمة، وعندما تضيع كثرة المعلومات فرصة التفكير أو التحليل، وإذا بكثرة المعلومات تضعف ملكة

التفكير والنقد لدى القارئ أو المستمع، كما تضعف لديه القدرة على فرز الأخبار الصادقة من بين الأخبار الكاذبة، وتمييز التحليل المجرد عن الغرض من التحليل الذى يستهدف التضليل.

إن أكذوبة كبيرة تسيطر على القائمين بوسائل الإعلام، مؤداها «حق الناس فى أن تعلم»، وهى عبارة يفسرها الإعلاميون بمعنى واسع يكاد يشمل كل شيء: حق الناس فى أن تعلم تفاصيل الحياة الخاصة لنجوم السياسة والمجتمع والفن، والأسباب الحقيقية والمزعومة لأى طلاق، وتفاصيل كل جريمة ترتكب، وتاريخ حياة كل زعيم سياسى من أيام الطفولة وحتى وصل إلى منصبه الكبير، وتاريخ حياة كل من ارتكب أى جرم... إلخ، بزعم أن كل هذا «مفيد لمعرفة الحقيقة». ولكن ليس صحيحا أن كل الحقائق تستحق أن تعرف، بل إن كثرة ما يقال لنا من حقائق قد يحرم الذهن من أى فرصة «لمعرفة الحقيقة» تماما كما أن كثرة المعلومات التى يجمعها المحقق الجنائى قد تصعب مهمته وتحرف ذهنه عن المسار الذى يمكن أن يؤدى إلى اكتشاف المجرم. فإذا عرفنا أن جزءا كبيرا مما يقدم إلينا «كحقائق» هو وقائع «مفبركة» تستهدف صرف النظر عن الحقيقة، تبين لنا زيف شعار «حق الناس فى أن تعلم».

ولكن الأمر لا يقتصر على الأخبار، بل يتعلق أيضا بما نسمعه من كلام وما نراه من صور بغرض التسلية. فكثير من البرامج التليفزيونية والأفلام، وماينشر على صفحات الجرائد والمجلات بقصد التسلية، لا يزيد فى الواقع عن «الثرثرة»، سواء منها ما يثير غرائز كانت خامدة، أو يرضى رغبة دفينة فى تحقير الآخرين، أو يرضى غرور مشاهد البرنامج أو الفيلم أو قارئ الصحيفة، بأن يرى على الشاشة أو فى الصحيفة من هو أسوأ منه خلقا، أو أتعس حظا، بالضبط كما نفعل فى ثرثرتنا مع معارفنا وأصدقائنا عندما نتناول فى حديثنا الجوانب غير الناصعة فيمن نعرف من الناس، بشرط ألا يكونوا حاضرين أثناء الثرثرة.

أما الموبايل، أو التليفون المحمول، فهو بالطبع وسيلة ممتازة للاتصال، ولنقل الأخبار المهمة، ولإعادة الطمأنينة لشخص قلق على فرد من أهله، ولكن أيضا طريقة ممتازة للثرثرة، ولنقل الأخبار غير المهمة، ولإثارة القلق الذى ما كان يثور لولاه.

* * *

إذا كان كل ما ذكرته صحيحا (أو حتى نصفه) فما هو سر استسلامنا على هذا النحو الفاضح لكل هذه الوسائل الجديدة التى تزيد معلوماتنا؟ ما سر كل هذا الاستسلام للتليفزيون، بمحطاته الفضائية وغير الفضائية، وللصحف والتليفون، محمولا أو غير محمول؟

من الممكن أن يكون السبب ما قاله أحد الكتاب وهو بصدد نقد الحياة الحديثة من أننا جميعا ضحية وهم كبير مؤداه إن كل ما كان ممكنا (Possible)، لا بد أن يكون أيضا جديرا بالاستحواز، ومرغوبا فيه (Desirable)، مع أن من الممكن جدا أن يشك المرء مثلا فى أن عبور المحيط الأطلنطى فى ساعتين، بعد أن أصبح هذا ممكنا بالطائرة الأسرع من الصوت، أفضل بالضرورة من عبوره فى أربع أو خمس ساعات بطائرة أقل سرعة، أو حتى فى أسبوعين بالباخرة. كما أن من المشكوك فيه أن الحياة فى وجود التليفزيون، أفضل بالضرورة مما كانت بدونه.

قد يكون هذا تفسيرا صحيحا، ولكن لدى تفسيرا آخر لا يناقض الأول بل يكمله، وهو أننا فى عصر تمكنت فيه الغالبية العظمى من البشر من حل مشكلة كبيرة، فوقعوا بسبب ذلك فى مشكلة لا تقل خطورة. لقد أدى التقدم التكنولوجى خلال القرون الثلاثة الماضية إلى زيادة قدرة الإنسان زيادة فائقة على إشباع حاجاته الأساسية من غذاء وكساء ومأوى، فأصبح من الممكن للإنسان بالتكنولوجيا الحديثة أن ينتج فى ساعة أو أقل ما كان يحتاج لإنتاجه إلى يوم بأكمله. وكانت النتيجة الحتمية لهذا تقصير يوم العمل، وإطالة الإجازات فيقصر يوم العمل من عشر ساعات أو أكثر إلى ثمانى أو أقل، وأصبحت الإجازة الأسبوعية مقدسة، وطالت من يوم إلى يومين، وزاد التسامح فى منح العطلات السنوية. لم يحدث بالطبع للجميع، ولكن حدث فى بلد بعد آخر من البلاد المسماة بالمتقدمة (وهى متقدمة فى الأساس بهذا المعنى بالضبط: أى رفع إنتاجية العامل)، واتسعت بالتدريج الشرائح الاجتماعية المتمتعة بآثاره، بل وأصبح ممكن التحقيق للجميع، فى الدول المتقدمة وغير المتقدمة على السواء، لولا إصرار القلة على الاستئثار بنصيب من الإنتاج أكبر مما تستحق.

استطاع الإنسان إذن (أو كاد) أن يحل مشكلة العوز المادى، ولكنه خلق فى نفس الوقت مشكلة أخرى هى إطاله وقت الفراغ. فما الذى سيفعله المرء بنفسه فى الوقت الذى أصبح متاحا له فيه أن يفعل ما يشاء؟ فى سنه ١٩٣٠ كتب الاقتصادى الإنجليزى الشهير جون مينارد كينز مقالا أصبح شهيرا بدوره بعنوان «المستقبل الاقتصادى لأحفادنا»، قال فيه إن الانسان منذ وجد ظل يعانى من مشكلة ندرة الموارد، ولكنه الآن يتوقع أن أحفادنا (أو أحفاده) ستكون مشكلتهم الأساسية هى مشكلة الفراغ، أى كيف يقضون أوقات الفراغ دون سأم. فعندما لا يحتاج المرء إلى أن يعمل أكثر من ثلاث ساعات فى اليوم، لن يجد من السهل عليه أن يقضى بقية اليوم دون عمل. قال كنز إن قليلا جدا من الناس من يستطيعون حل مشكلة الفراغ بأنفسهم دون أن يصيبهم انهيار عصبى. نحن نشاهد بالفعل اليوم كيف كان كينز على حق عندما قال هذا الكلام منذ نحو ثمانين عاما. فنحن نرى جزءا كبيرا من شعوب العالم المتقدم (بل ونسبة لا يستهان بها من شعوبنا نحن) يعانى من عجزه عن حل مشكلة الفراغ حلا مرضيا. حاول عن طريق التلفزيون، وعن طريق الرياضة، وعن طريق شرب الخمر أو السياحة أو الحرية الجنسية، أو الشذوذ الجنسى، أو إدمان المخدرات، دون أن يبدو أكثر رضا بحياته مما كان عندما كان ينفق الجزء الأكبر من يومه فى عمل مرهق.

وقد ضاعف من المشكلة ما حققه المجتمع الحديث من نجاح فى إطالة عمر الإنسان، فارتفعت بشدة نسبة المسنين الذين يعيشون عشرين عاما وأكثر، بعد انتهاء سن العمل فيجدون أمامهم ساعات بل أياما طويلة من الفراغ يعيشون أغلبها على انفراد فلا يجدون أمامهم حلا إلا التليفزيون.

ولكن الذى يهمنا الآن أن جزءا كبيرا من وقت الفراغ الذى كسبه الإنسان عن طريق حل المشكلة الاقتصادية (بتحقيق مجتمع الرخاء)، وقرر الإنسان أن ينفقه فى الثرثرة: ثرثرة التليفزيون والصحف، وثرثرة التليفون الثابت والمحمول، أو ما يسمى بذلك الاسم الجذاب «ثورة المعلومات».

فى بلادنا الفقيرة لا زالت نسبة كبيرة من السكان بعيدة عن حل مشكلتها

الاقتصادية، ولكن المدهش كيف تسربت إلينا مشكلة قضاء أوقات الفراغ فأصبحت مشكلة حقيقية لنسبة لا يستهان بها من السكان. والأمر واضح فيما يتعلق بالعشرة أو العشرين فى المائة من سكان البلاد الفقيرة الذين يتمتعون بدخل كاف يسمح لهم بساعات طويلة من الفراغ. ولكن حتى فيما يتعلق بالطبقة الوسطى التى قد تشكل خمسين فى المائة أو أكثر من السكان، نجد أن مشكلة الفراغ تمثل مشكلة حقيقية. قد يكون دخلهم أقل بكثير مما يطمحون إلى تحقيقه، ولكن زيادة الدخل الآن. لم تعد مثلما كانت منذ قرن أو قرنين، تتطلب من الغالبية العظمى من الناس. أن يعملوا ساعات أطول كل يوم. بل أصبحت تتوقف على أشياء أخرى ليس من بينها العمل المضنى لساعات طويلة. يكفى جدا أن تعثر لنفسك على عمل له علاقة بالدعاية والإعلان عن السلع، أو بإعداد برامج تليفزيونية، أو بالمباريات الرياضية التنى يذيعها التليفزيون... إلخ بمثل هذ الأعمال يمكنك زيادة دخلك زيادة كبيرة دون أن تطول بشدة ساعات عملك، فإذا بك تواجه، أنت أيضا، بمشكلة طول أوقات الفراغ.

وهكذا أصبحت لدينا طبقة وسطى كبيرة يجتمع لديها الشعور بحدة المشكلة الاقتصادية (فطموحاتها المادية لا زالت كبيرة)، ومشكلة أوقات الفراغ. كان لا بد أن تقدم لهذه الطبقة الواسعة فى البلاد «الأقل تقدما»، وسائل جديدة تسمح لهم بالثرثرة، مثل أقرانهم فى البلاد الأكثر رخاء. ولكن لا بد أن تكون الثرثرة مناسبة لأحوالهم ومستوى تعليمهم وطموحاتهم. وهذا هو ما يفسر حالة التليفزيون فى بلادنا بالمقارنة به فى بلاد أخرى أكثر ثراء، والفرق بين صحفنا وصحفهم، كما يفسر طريقة استخدام التليفون والموبايل فى بلادنا واستخدامها فى بلادهم.

قد لا تكون هناك غضاضة فى هذا كله، لولا أن ظروفنا الاقتصادية، على الأخص فيما يتعلق بالثلاثين أو الأربعين فى المائة من السكان الذين لا يزالون يعانون من الفقر، لا تسمح بالثرثرة إلى هذه الدرجة. أو بعبارة أخرى يبدو للأسف أننا دخلنا عصر الثرثرة قبل الأوان.

(١٠)

التليفزيون والعنف

يتناقش الناس والكتاب أحيانا حول ما إذا كانت هناك علاقة بين ارتفاع معدلات الجريمة وازدياد حوادث العنف، وبين ما يعرض على الناس على شاشة التليفزيون من أفلام وأخبار تتعلق بالجريمة والعنف. إذ لا بد أن يتبادر إلى الذهن أن ازدياد حوادث القتل، والاغتصاب والسرقة بالإكراه، والسطو على البنوك والمحلات التجارية... إلخ، وعلى الأخص فى البلاد المسماة (بالمتقدمة)، قد يكون من أسبابه كثرة ما يعرضه التليفزيون من أفلام حقيقية أو مختلفة، تتضمن هذه الجرائم بالضبط خاصة أن التليفزيون قد أصبح أكثر وسائل الإعلام شعبية وتأثيرا، وقد يفترض المرء أن بعض المشاهدين قد يميلون إلى تقليد ما يرونه على شاشة التليفزيون أو تقمص بعض ما يعرض عليهم من شخصيات.

هذا التفسير قد يكون صحيحا وقد لا يكون، ولكن المدهش أنه، مع قوة احتمال صحته، لم يكن له أثر على الإطلاق، كما نرى، فيما يعرضه التليفزيون من أفلام وأخبار. فالتليفزيون، سواء فى البلاد المنتجة لهذه الأفلام، أو البلاد المستوردة لها، مستمر على حاله منذ سنوات طويلة، بل الأرجح أن نسبة ما يعرض فيه من مشاهد أو أفلام العنف، تتزايد مع الوقت ولاتنقص، *كما أن درجة العنف التى نراها تزيد* ولا تنقص فالمناظر التى كانت تعتبر أشد وطأة مما يمكن أن يحتمله المشاهدون يتزايد عددها، وما كان يكتفى بشأنه بمجرد التلميح، أصبح يعرض بكل صراحة وكل تفصيل، وبينما كان يكتفى فى الماضى بأن يعلم المشاهد بما حدث من قتل

أو اغتصاب عن طريق الإشارة إلى ما حدث بالكلام، لم يعد الآن بأقل من تصوير القتل أو الاغتصاب بكل بشاعتها. وبلادنا التى يشار إليها (بالمتخلفة) أصبحت ترغب فى الخروج من (تخلفها) هذا، فى هذا الأمر أيضا. فقد أصبح مخرجو أفلام التليفزيون (والسينما) عندما يشعرون (بالنقص) إذ لا يصورون العنف بنفس الصراحة والتفصيل اللتين يصور بهما فى تليفزيونات البلاد (المتقدمة)، فأقبل مخرجونا بدورهم على إنتاج أفلام من نفس النوع، تزيد فيها مناظر العنف وضوحا وصراحة يوما بعد يوم.

ليست هناك صعوبة فى تفسير هذا الأمر. فدافع الربح واضح فى إنتاج هذه الأفلام، والمصالح المادية تكفى فى نهاية الأمر لإخضاع برامج التليفزيون لرغبات المنتجين. كما أن إقبال الناس الغريزى (أو على الأقل الغالبية العظمى منهم) على مشاهدة الأفلام ـ بصرف النظر عن عواقبها ـ يكفى عن طريق ما يجلبه لمنتجيها من ربح، لتفسير استمرار هذه الظاهرة وتفاقمها.

ويبدو أن منتجى هذه الأفلام، والقائمين على إدارة جهاز التليفزيون. فى مختلف بلاد العالم، قد ارتاحوا لرأى معين، مؤداه أن المهم ليس هو ما إذا كان العنف يقترن أو لا يقترن فى التليفزيون، بل ما إذا كان عرض أحداث العنف يعتريه أو لا يعتريه بالإدانة والشجب. فالذين ينتجون هذه الأفلام، والذين يسمحون بعرضها، يعتبرون أن الأمر قد حسم، والخطر قد زال، بمجرد أن يقترن عرض مشاهد العنف بموقف الإدانة والرفض. فلا بأس فى نظرهم، فيما يبدو، من أنْ يرى الناس اللص المحترف وهو يسطو على بنك، ما دامت القصة تنتهى بالقبض عليه، ولابأس من أن يرى الناس فيلما يدور حول واقعة اغتصاب طالما أن المجرم قد نال جزاءه فى النهاية... إلخ. المهم فى نظرهم إذن أن يقال للمشاهد بشكل أو آخر إن (الجريمة لا تفيد).

والحقيقة هى أنى أشك بشدة فى سلامة هذا الرأى، وأميل إلى الاعتقاد بأن الأثر السيئ الناجم عن مشاهدة مناظر وأحداث العنف، واقع لا محالة مهما اقترن عرض هذه المناظر والأحداث بالإدانة خاصة إذا كان هناك فى طريقة عرضها ميل إلى إضفاء

بعض الجاذبية، من أى وجه كان، على شخصية المجرم، كأن يبدو المجرم وسيما أو ذكيا أو قويا... إلخ. ذلك أن من الصعب أن نفترض أن مجرد الإدانة الأخلاقية أو القانونية لحادثة العنف، يمكن أن تمحو كل أثر نفسى قد يتسرب إلى العقل الباطن للمشاهد من رؤيته حادثة العنف نفسها، وما يمكن أن تثيره من رغبات كامنة أو استعداد دفين لدى بعض الناس لارتكاب مثل هذه الأعمال. بل إن أبسط ما يمكن أن يقال فى هذا الشأن هو أن كثرة عرض مثل هذه المناظر وتكرارها، قد يجعل الناس تعتاد على مناظر كانت تأنف منها من قبل وتنفر منها بشدة، فإذا بالعمل الذى كان كريها ولا يمكن تصوره، قد أصبح مألوفا، وجزءا من التجربة اليومية لمشاهدى التليفزيون.

ألا يكفى مجرد هذا الاحتمال على الأقل، لأن نعيد النظر ونتبادل الرأى بكل روية وتأن فى الفائدة الحقيقية أو الضرر الحقيقى لما نعرضه على الناس كل يوم من مشاهد العنف والجريمة؟

(١١)

الجمهور ملكا

لاحظت فى السنوات الأخيرة تزايد إقبال التليفزيون وسائر وسائل الإعلام على تغطية الندوات والمؤتمرات الثقافية، حتى أصبح من المألوف جدا، فى هذه الندوات والمؤتمرات، منظر الرجل القابع وراء آلات التصوير الضخمة المتحركة على عجلات، ومنظر حاملى الكشافات الساطعة المحيطين بالمصورين، وإلى جوارهم المخرج الذى يعطيهم التوجيهات، الخاصة بما يجب تصويره وما لا يجب وأفضل الزوايا للتصوير، مما يذكرك بما يحدث هذه الأيام أثناء تصوير حفلات الزفاف الضخمة فى الفنادق الكبرى. كل ذلك فى ندوات ومؤتمرات، ما كان يظن المرء أن موضوعاتها مما يجذب رجال الإعلام إلى هذه الدرجة.

راعنى على الأخص درجة الصلف والتكبر واللامبالاة وعدم مراعاة أبسط قواعد الاحترام التى يبديها هؤلاء الفنيين، من مصورين ومخرجين ومهندسى إضاءة... إلخ، فى تعاملهم مع المحاضرين والمثقفين والمفكرين المشتركين فى الندوة أو المؤتمر فهم، أى الفنيين، يصدرون الأوامر إلى المثقفين بالنظر إلى هنا أو هناك، برفع صوتهم أو خفضه، أو بالانتظار حتى تصدر إليهم الإشارة بالكلام، أو حتى يفرغ الفنيين من تصوير المكان، أو من إنهاء حديث مع أحدهم... إلخ، والأغرب من هذا أنهم لا يبدون وكأنهم يتوقعون من هؤلاء المثقفين إلا السمع والطاعة، ويستغربون أشد الاستغراب أن يعترض المثقف على أى شىء يفعلونه أو يطلبونه منه. هؤلاء الفنيون، من ممثلى التليفزيون والقنوات الفضائية، ووسائل الإعلام عامة، أصبحوا إذا الآمرين الناهين الذين تتحرك الدنيا طبقا لمشيئتهم.

يبدو أن هؤلاء المصورين والإعلاميين، ومعهم مديرو الندوات التليفزيونية، قد استقر لديهم الرأى أنهم بتصويرهم المثقفين والمفكرين وتسجيل كلامهم يسدون إليهم خدمة لا تقدر بثمن، وأن من حقهم، فى مقابل ذلك أن يطلبوا من المثقف أو المفكر ما يشاءون: أن يجيب عن أى سؤال، وأن يسكت عندما يطلبون منه السكوت، حتى إذا كان ذلك قبل أن يتم الجملة التى بدأها، قبل أن يشرح وجهة نظره شرحا مفهوما، وأن يتحمل فى سبيل ذلك أى عناء.

تساءلت عن السبب فى هذا كله فوجدت أن السبب أغرب من الظاهرة نفسها. وهى أننا نعيش فى عصر أصبح فيه الجمهور هو الملك المتوج، ورجال الإعلام من مصورين ومخرجين ومحررين ومديرى الندوات الصحفية أو التليفزيونية ليسوا إلا رسل هذا الملك إلى كل من يمكن أن يخطر على بال الملك أن يستمع إليه أو يتسلى برؤيته. نحن المثقفين أو المفكرين أو الممثلين أو الموسيقيين... إلخ لسنا الآن إلا مهرجى الملك: نؤمر فنطيع، ونسأل فنجيب، ولو لم نظفر من المال بأية مكافأة غير رضاه عنا، وإثارة رغبته فى أن يستدعينا من جديد ليرانا أو يستمع إلينا مرة أخرى.

هذا حال مؤسف حقا، فهذا الجمهور ليس له أية ميزة أو فضل يؤهله لهذه المكانة إلا الحجم. ميزته الوحيدة تكمن فى العدد. إنه فقط جمهور غفير، لا أكثر ولا أقل. ولأنه جمهور غفير فإن طلباته مستجابة، إذ إن العدد الكبير ينطوى على إنفاق أموال كثيرة فى مجموعها، وفى سبيل ذلك لا حدود، فيما يظهر، لما يمكن أن تجبر الناس على فعله. هذا الجمهور هو وحش كاسر بلا عقل، ولكنه أصبح الآن قادرا، بسبب ما يسمى بثورة الاتصالات والمعلومات، على أن يخضع لمشيئته ونزواته أوسع الناس ثقافة وأرجحهم عقلا وأكثرهم حكمة.

(١٢)

العولمة بين الغث والسمين

سمعت هذه القصة الطريفة من كريمة الأديب المصرى الكبير يحيى حقى، وكان الرجل معروفا بتواضعه الصادق، وزهده فى الشهرة، وعزوفه عن الأضواء، مع إخلاص تام لأدبه.

تروى السيدة نهى حقى أن أباها كان فى فترة من حياته ينشر قصصا قصيره بانتظام فى مجلة مغمورة لا يقرؤها إلا عدد محدود جدا من الناس اسمها «التعاون». وكان يحيى حقى وقتها قد أصبح أديبا مهشورا، خاصة بعد نشر روايته «قنديل أم هاشم» التى تعتبر علامة من علامات تطور الأدب العربى الحديث. استرعى ذلك نظر بعض أصدقائه: أن يعطى يحيى حقى قصصه لمجلة مغمورة كهذه، وهو الذى يستطيع مع ما حققه من شهرة أن ينشر قصصه فى أكثر الصحف والمجلات انتشارا. فسأله صديق: لماذا لا يرسل قصصه لجريدة الأهرام مثلا أو الأخبار؟ فأجابه يحيى حقى إجابة مدهشة: «ولكن دى جرايد بتوزع؟»، أى أنه اعتبر اتساع توزيع الصحيفة وانتشارها شيئا يحسن بالأديب أو الكاتب أن يتجنبه.

قد تبدو هذه الإجابة وكأنها مجرد نكتة، وأظن أن يحيى حقى كان يدرك أن سائله سوف يعتبرها كذلك، ومع هذا فإنى واثق من أن يحيى حقى لم يكن يمزح، بل كان يعنى ما قاله بالضبط، وإن كان يعرف أن موقفه فى هذا الأمر ليس هو الموقف الشائع.

عندما فكرت فيما يمكن أن يدفع يحيى حقى أو غيره إلى هذا الاعتقاد، خطر

لى أن الشهرة سلاح ذو حدين. الكاتب يهمه بالطبع أن يقرأه أكبر عدد من الناس فما دام يعتقد أن لديه كلاما مهما فمن المفيد بلا شك أن يقرأه جمهور غفير من الناس. ولكن لا شك أيضا أن إدراك الكاتب أنه يخاطب عددا كبيرا من الناس لا بد أن يؤثر فى طريقة كتابته وأسلوبه، بل والأرجح أيضا أن يؤثر فى مضمون ما يكتب. والجمع الكبير هو فى العادة (بل وربما بالضرورة) أصغر عقلا من العدد الصغير من الناس، أو بعبارة أدق، إن الشىء الذى يتفق عدد كبير من الناس على الإعجاب به هو على الأرجح أسهل فهما ولكنه أيضا أقل عمقا مما يحوز بإعجاب عدد صغير من الناس دون غيرهم. والكلام السطحى وقليل العمق هو أيضا أكثر تعرضا للنسيان وأقل قدرة على البقاء من الكلام الأكثر عمقا والأصعب على الفهم. فإذا أراد الكاتب أن يكسب رضا عدد كبير من الناس فالأرجح أنه سيختار، ليس فقط أسلوبا أسهل فى الكتابة، بل وأيضا موضوعات أكثر سطحية وأفكارا أقل عمقا.

حكى لى أستاذ جامعى أنه دخل مرة فى مدرج كبير بالجامعة لإلقاء محاضرة فى علم السكان ولم يكن يتوقع أن يرى أمامه مئات من الطلبة، بل كان يظن أنه سيلقى المحاضرة على عشرين أو ثلاثين طالبا. فلما رأى هذا العدد الغفير من الطلبة قال لنفسه: «كيف يمكن أن أكلم هؤلاء فى علم السكان؟ إنهم فى حاجة إلى خطيب مفوه، يلوح بذراعيه فى الهواء، ويصيح فيهم بين الحين والآخر قائلا: ياحضرات المواطنين..».

هل كان مثل هذا المعنى يدور بذهن يحيى حقى عندما قال ما قاله عن النشر فى جرائد واسعة الانتشار، أم إنه كان يقصد معنى آخر. ربما كان يقصد أن الشهرة نفسها مفسدة، وأن من مصلحة الكاتب أن يظل جمهوره صغيرا. فازدياد حجم المعجبين لا بد أن يوحى إليه بأفكار ممعنه فى الغرور وفى الثقة المفرطة بالنفس. وإذا استسلم الكاتب لهذه الثقة المفرطة فى نفسه فمن أين يأتيه الدافع إلى التحسن والتقدم؟ أليس من الأفضل إذن أن يكتب لجريدة «ضعيفة التوزيع»؟

تذكرت هذا الموقف «الحكيم» الذى اتخذه الأستاذ يحيى حقى (أو الموقف الذى قد يعتبره البعض «مفرطا فى حكمته») عندما فكرت فيما تفعله العولمة بنا. نعم، لا شك أن عولمة وسائل الاتصال ونشر المعلومات تفتح المجال للجميع لأن يصلوا بأفكارهم وأخبارهم إلى أكبر عدد ممكن من الناس. ولكن ما هى ياترى تلك الأفكار والأخبار التى سوف يسمح لها بأن تعبر البحار والمحيطات؟ وما هى الأفكار والأخبار التى ستمنع من هذا العبور؟ وهل «المصفاة» التى سوف تقوم بالتمييز بين ما سيجرى نشره على الجماهير الغفيرة وبين ما سيحجب عنها هى «مصفاة» حكيمة حقا، وذات ترتيب صحيح للأولويات، وتفضل السمين على الغث، أم هى بالضرورة عكس ذلك بالضبط، أى بحكم اعتبارات العولمة نفسها؟

(١٣)

الأميرة ديانا نموذجا

استغربت بشدة أن يكون وقع خبر مصرع الأميرة ديانا علىَّ وعلى المحيطين بى، بهذه القوة. لماذا يكون شعورى، ولو لبضع دقائق، شبيها جدا بما يشعر به المرء لدى تلقيه نبأ سيئا عن شخص عزيز جدا لديه، كواحد من أقربائه أو أعز أصدقائه؟

الأميرة فى نهاية الأمر ليست من هؤلاء، ولا أكاد أعرف عنها شيئا غير واقعة زواجها وطلاقها ثم مصادقتها لشخص باكستانى ثم لرجل مصرى. فيما عدا هذا لا أكاد أعرف عنها شيئا ذا قيمة وليس لدىَّ أى فكرة عن طريقة تفكيرها أو ميولها الحقيقية ولا حتى عن تاريخ حياتها قبل زواجها من ولى العهد البريطانى.

إنها امرأة شهيرة بالطبع، ولكن كم هناك من المشهورين ممن لا يعبأ المرء بما إذا عاشوا أو ماتوا، ومنهم من يغتبط المرء بسماع خبر اختفائهم من الوجود. نعم، هى امرأة جميلة جدا، ولكن مثيلاتها والأجمل منها كثيرات. لماذا إذا هذا الجزع الشديد لدى سماع هذا الخبر عن الأميرة ديانا، ليس فقد عندى بل عند الملايين فى كافة بقاع الأرض، كما يؤكده ما رأيته من معارفى وماروته الصحف؟

للأمر علاقة بالطبع بما فعلته وسائل الإعلام بالأميرة ديانا: أدخلتها كل بيت وبإلحاح غريب يندر أن يكون له سابقة، فهى فى الصحف وسائر وسائل الإعلام كل يوم تقريبا، حتى أصبحت كأنها عضو من أعضاء كل أسرة يعرف الناس آخر أخبارها ولون آخر فستان ارتدته، وأين قضت آخر عطلة، وأسماء آخر أصدقائها، وتطور تفكيرها فى مشروعات زواجها المقبل ساعة بساعة.

كيف لا يصدم الناس إذا صدمة عنيفة إذا سمعوا بمصرعها، وقد أصبحت مألوفة لديهم مثل بقية أفراد الأسرة؟

أضف إلى ذلك أن الأميرة ديانا كانت من النوع الذى يسهل ضمه إلى أى أسرة. فشخصيتها، فيما يبدو من الصور على الأقل، لا تهدد أحدا. جميلة نعم، ولكن جمالها ليس من النوع المتوحش أو المثير لشهوة عارمة. بل جمالها هادئ لطيف، وابتسامتها وديعة وصورها الحزينة عندما تكون حزينة، تؤثر فى القلب وكأنها صورة أختك أو ابنتك. وهى فضلا عن ذلك تعرضت لظلم واضح. كانت سعيدة بزواجها بملك المستقبل، فإذا به يخونها مع امرأة متزوجة لا تبدو فيها أى ميزة خاصة تبرر أن يترك من أجلها الأميرة الجميلة الوديعة. ونحن نميل بالطبع إلى التعاطف مع المظلومين إذ إننا كلنا نعتبر أنفسنا. بسبب أو آخر، مظلومين مثلهم.

قلت لنفسى إذا: ليس هناك أى غرابة فيما شعرت به من صدمة عنيفة وفزع لدى سماعى الخبر، والأمر لن يدوم طويلا، فسرعان ما تعود الأمور إلى وضعها الطبيعى، وأتبين بوضوح أن الأميرة ليست فردا من أفراد أسرتى، ولاتربطنى بها فى الحقيقة أية صلة.

ومع ذلك لاحظت، حتى مع مرور الوقت على سماعى بالخبر، إلحاحا مستمرا للخبر على ذهنى، يذهب ليعود، وكلما تذكرته من جديد أيقنت أن الأمر ليس بهذه البساطة، وأن مصرع الأميرة أخطر بكثير من مجرد وفاة أميرة جميلة ووديعة ومشهورة فى حادث سيارة. بدا لي الأمر وكأن من الممكن أن يرمز لشىء مهم قد يلخص بدوره حياتنا الحديثة كلها.

قلت لنفسى: نعم بالطبع، إن وسائل الإعلام قد خلقت الأميرة خلقا ثم قتلتها قتلا.

احتفلت بها وسائل الإعلام يوم زواجها بولى العهد فظهرت كسندريلا الطيبة المستبشرة بالحياة بعد أن حصلت على قلب الأمير، ولم يكن هناك بعد هذا من مزيد.

ولكن وسائل الإعلام لم تسكت بالطبع. تتبعتها حتى التقطت أخبارا مثيرة عن احتمال توتر العلاقات وبداية فتور، وعن احتمال وجود علاقات جديدة، وعن مرض عصبى، وقلة نوم وانعدام الشهية للأكل... إلخ وكان هذا بالطبع، إذا تكرر بدرجة معينة، كافيا لإفساد أى علاقة مهما كانت، وإفقاد أى شخص أى شهية للأكل وحرمانه من أى نوم، وتقوية علاقات أخرى قوية إن لم تكن قوية من قبل، وإضاعة أى أمل فى إصلاح العلاقات بين الأمير والأميرة إن كان ثمة أمل.

أحرزت وسائل الإعلام انتصارا ساحقا بالطبع بانتهاء العلاقة بالطلاق. ولكن كيف تنتهى القصة عند هذا الحد، والناس لم تسأم بعد صورة الأميرة الجميلة فى الصحف؟ تتبعوا علاقاتها الجديدة وأخبار خلافاتها، الحقيقية والمزعومة، مع الأسرة المالكة، حتى كاد يجن جنون الأميرة تماما، وكادت تفقد صوابها إن لم تكن قد فقدته بالفعل. والمؤكد أنهم قتلوا روحها قبل أن يقتلوها ماديا. فالأميرة فى الشهور الأخيرة كانت تبدو كالمأخوذ لا تدرى أين تذهب وماذا تفعل، لم تعد ملكا لنفسها: بل ملكا للمصوريين ومحررى الصحف. وكان لا بد بالطبع أن ترضخ وأن تفعل بالضبط ما يريدونها أن تفعل. فبعد أن فقدت روحها ولم يبق منها إلا جسد جميل يغير ثيابه فى اليوم عشر مرات، تصرفت بالفعل كجسد جميل:

(ما دمتم ترون هكذا، فأنا إذا كذلك. ما دمتم تريدوننى كذلك، فلكم ما تريدون).

يجب إذا ألا ننخدع بالظن بأن الأميرة كانت يوم مصرعها تريد بالفعل الهرب من المصورين. لقد كان هذا صحيحا منذ بضع سنوات، عندما بكت بكاء مرا لدى مفاجأة الكاميرات لها وهى تقوم ببعض التمرينات الرياضية. لا بد أن الأمر قد اختلف كثيرا بعد ذلك. فها هى منذ ذلك الحين، تبدو متعاونة تماما معهم، وإن تظاهرت أحيانا بغير ذلك. كانت قد باعت نفسها تماما لهم. نعم كانت السيارة تسير بسرعة جنونية أمام المصورين، ولكن لولا النهاية المأساوية غير المتوقعة لكان الأمر يبدو أقرب إلى أن يكون لعبة بينها وبين رجال الإعلام ينتصر فيه كالعادة رجال الإعلام بالتقاط ما يشاءون من الصور.

يدافع رجال الإعلام عن أنفسهم بالقول «الذنب ليس ذنبنا. ماذا نفعل والناس يريدون هذا؟ ما العمل وأصحاب الجرائد يستعدون لشراء صور ديانا بالملايين، وذلك بالطبع بسبب أن الناس مستعدون لدفع الملايين بدورهم لرؤية صورها فى الجرائد؟».

هذا الكلام مرفوض تماما، لأنه وإن كان لدى الناس رغبة دفينة فى التجسس والتلصص على غيرهم من الناس، فرجال الإعلام ليسوا مضطرين لمسايرة أدنأ المشاعر. إنما هذا قانون السوق الشهير، أو قانون (الشباك) فى السينما والمسرح، وهو لا يعنى فى نهاية الأمر إلا هذا: «لتفعل أدنأ الأشياء إذا كانت أدنأ الأشياء هى أكثرها ربحا».

* * *

رغم ثقتى بصحة ما كتبته فإن هذا الخط من التفكير حول مصرع الأميرة ديانا لم يرضنى إرضاء كاملا، بل لم يرحنى إطلاقا، وظللت أشعر بأن المأساة أكبر من هذا، وأن فى الأمر شيئا أهم من مجرد حماقة وسائل الإعلام. بدا لى أن فى الأمر شيئا شبيها بما فى المأساة الإغريقية. وقد أكد لى هذا الخاطر بما لا يدع مجالا للشك صورة رهيبة رأيتها منشورة فى إحدى الجرائد فى اليوم التالى مباشرة لمصرعها، وهى صورة رجل أسود البشرة يبدو فى نحو الأربعين من عمره، من السود الحائزين على الجنسية البريطانية، وهو يضع باقة من الزهور على باب قصر الأميرة، وقد ركع على ركبتيه ووضع يده على جبينه منخرطا فى بكاء شديد (والمصورون وراءه أيضا يصورون). قلت لنفسى «ياربى، ما الذى بين هذا الشخص وبين الأميرة ديانا؟ إن لكل منهما عالما ليس بينه أية صلة بعالم الآخر؟ فلماذا تنهمر كل هذه الدموع، وما سر كل هذا الحزن؟».

قلت لنفسى أيضا «إن فى الأمر شيئا أهم من جريمة وسائل الإعلام، ومن مجرد إشفاقنا على الأميرة المسكينة؟ فما هو يا ترى؟».

إن فى الأمر شيئا يشبه بالفعل المأساة الإغريقية. فلو تأملنا الأمر جيدا لكان علينا أن نتنبأ بهذه النهاية قبل وقوعها. ألم يكن هناك شىء فى تطور مأساة الأميرة ديانا منذ

بدأنا نعرف وجود شقاق بينها وبين زوجها ينبئ بنهاية مأساوية لا محالة؟ ما هو هذا الشيء؟

تذكرت حدثا له شبه شديد بقصة الأميرة ديانا، فى قصة الفيلم الشهير (زوربا اليونانى)، فقد يتذكر القارئ تلك المرأة الرائعة الجمال (إيرين باباس) ولكن سيئة الحظ، فى تلك القرية البائسة والمجدبة من كل شيء. المرأة فقدت زوجها فى ريعان شبابها، وهى تتوق ولو ليوم واحد سعيد مع رجل يحبها وتحبه، فلا تجد فى هذه القرية المجدبة رجلا واحدا جديرا بها، فكلهم غلاظ قساة. الجميع يشتهونها، فهى تكاد أن تكون الشيء الوحيد الجميل فى القرية كلها، ولكن لا أحد يعتبر نفسه كفئا لها. الجميع يشتهونها ويكرهونها فى نفس الوقت: فهى الشيء الوحيد الجميل فى حياتهم، ومع ذلك فوق متناول الجميع. والنساء يمقتونها مقتا شديدا لأن الرجال يحبونها حبا شديدا.

يقع فى غرامها فتى مراهق يظن أن من الممكن أن يفوز بقلبها، فلا تعيره بالطبع أى اهتمام، فإذا بالفتى يشنق نفسه. ويزيد الأمر سوءا فى نظر أهل القرية، أن يظهر شاب إنجليزى متحضر يبدو وكأن المرأة قد بدأت تميل إليه.

كان هذا كافيا لأن تثور القرية كلها ضد المرأة الجميلة. وكأنها قد خانتهم جميعا، دون أن تكون المسكينة قد أذنبت على الإطلاق.

لم يكن لها أدنى ذنب فى أن يهيم بها شاب مراهق مهووس، ولا فى أن يميل قلبها للزائر الإنجليزى. اشتركت القرية كلها فى رمى المرأة الجميلة بالحجارة، رجالا ونساء، حتى قتلوها. الرجال يقتلونها تفريجا لما فى جوفهم من مشاعر الحقد الشديد عليها لأنها لم تمارس الحب مع كل واحد منهم، والنساء يقتلنها لأنها كانت أجمل منهن جميعا.

ومع ذلك فما إن انتهت عملية القتل وماتت المرأة الجميلة حتى أصيب الجميع بوجوم وكآبة منقطعة النظير، وكأنهم قد فقدوا لتوهم أحب الناس إليهم، والشيء الوحيد الجميل فى حياتهم.

وشعروا بالأسى يمزق قلوبهم وكأنهم ليسوا هم الذين قاموا بقتلها بل قام به شخص مجهول لا بد من البحث عنه!

تذكرت أيضا قصة الطيب صالح (موسم الهجرة إلى الشمال) حيث يقوم بطل القصة بقتل المرأة الوحيدة التى أحبها حبا حقيقيا، إذ بقدر ما كان يحبها ويشتهيها كان يمقتها ويحقد عليها، إذ إنه لم يكن قادرا على الاستحواذ عليها استحواذا تاما. كانت تحبه بدورها، ولكنها كانت الوحيدة التى تعرف نقطة ضعفه، كما أنها كانت محاطة دائما بالمعجبين الذين تركتهم يعبرون عن إعجابهم ولو أمام نظره!

هل كانت الأميرة ديانا بالنسبة لنا هى هذه المرأة وتلك.

لا نستطيع الحياة معها ولانستطيع الحياة بدونها؟

هل هذا هو سر ذلك البكاء المر للرجل الأسود المسكين الذى ترك لدمعه العنان وهو يضع الزهور أمام باب قصر الأميرة؟

إنه واحد من الملايين الذين ساهموا يوميا فى تعذيبها وجلدوها بسياط الشائعات والكاميرات، ونهشوا لحمها وتلذذوا برؤية دموعها وسماع قصة طلاقها وغيرتها وضياعها. ولكنهم أيضا لم يستطيعوا أن يتحملوا غيابها، فرموا أنفسهم باكين منتحبين وأتوا إليها بالزهور وكأنهم لم يرتكبوا فى حقها أى جرم؟

لهذا يمكن أن نفسر أيضا موقف من كان أقرب الناس إليها؟ من الأمير تشارلز إلى أمه الملكة إليزابيث؟

الأمير تشارلز لم يغفر لها أنها خطفت اهتمام الناس وحولت أنظار الناس عنه، ولم يستطع هو نفسه، وهو زوجها، أن يستحوذ حقيقة عليها، إذ سرعان ما أصبحت ملكا للناس جميعا، فعاملها بقسوة بالغة، وراح يبحث عن امرأة يمكن أن يستحوذ عليها حقا. والملكة إليزابيث لم تغفر لها طبعا أن الناس أعطوها من الحب والاهتمام أضعاف ما أعطوها، ووجدوا فيها كل ما يمكن أن يمثل الملكية بجمالها وبهائها، بينما لم تكن هى، وهى الملكة الحقيقية، بقادرة على أن تمدهم بذلك، فحقدت عليها بدورها وعاملتها بقسوة زائدة.

والآن الجميع يتظاهرون بالحزن والفزع، بل هم بالفعل فى أشد الحزن والجزع، وكأن أحدًا منهم لم يرتكب أى ذنب، فراحوا يجهزون جنازة لا يحصل عليها إلا الملوك!

أكان من المستحيل حقا أن نتنبأ بكل هذا قبل وقوعه؟

* * *

مع إلحاح قصة الأميرة ديانا على ذهنى منذ سماعى بخبر مصرعها، ومتابعتى لبعض ما نشر عنها، من توجيه اللوم الشديد لوسائل الإعلام التى خلقت الأميرة خلقا ثم تسببت فى موتها، ومحاولة وسائل الإعلام رد هذه التهمة بالقول بأن الناس هم الذين دفعوهم دفعا إلى ملاحقة الأميرة لأنهم يشتهون رؤية صورها ومعرفة أخبارها، ثم منظر الجنازة الرائعة التى تم ترتيبها للأميرة، وخروج خمسة ملايين (كما قال) من الإنجليز للاشتراك فى تشييعها، ومتابعة نصف سكان الكرة الأرضية لمنظر الجنازة على شاشات التليفزيون، كل هذا أدى بى إلى تذكر قصة باليه مشهور هو باليه «كوبيليا»، وكان كل ما تذكرته منها أنها تدور حول رجل يصنع العرائس ويبيعها، وكان من بين ما صنعه دمية لفتاة، فى غاية الجمال، ثم جعلها باستخدام بعض أعمال السحر تتحرك وترقص كأنها امرأة حقيقية من دم ولحم.

لم أتبين على الفور العلاقة بين الأميرة ديانا والدمية كوبيليا، ولكنى شعرت شعورا قويا بأن هناك شبها شديدا بينهما، فأحضرت القصة وقرأتها، فإذا بى أتبين أن الشبه كبير لدرجة تحتم على أن أروى قصة كوبيليا على القارئ.

* * *

الدكتور كوبلياس صانع ماهر للعرائس ولكنه أيضا يفهم فى السحر ويمارسه بنجاح. من بين العرائس التى صنعها عروسة بالحجم الطبيعى رائعة الجمال، سماها «كوبيليا»، وشعر بالفخر الشديد عندما أتم صنعها ووضعها على كرسى فى الشرفة ليراها كل رائح وغاد، وقد ألبسها ثوبا يخلب اللب بجماله، ووضع فى يدها كتابا وكأنها تقرأ.

مر شاب وسيم فى الطريق فرأى العروسة فى الشرفة فظن أنها امرأة حقيقية وفتن بجمالها ووقع على الفور فى حبها، وراح ينتهز أى فرصة لكى يمر أمام شرفتها ليلقى نظرة جديدة عليها ويمتع عينيه برؤية الثوب الجديد الذى ترتديه كل يوم. وأخيرا لم يتحمل الشاب أكثر من ذلك فذهب إلى الدكتور كوبلياس ليعلن له حبه للفتاة ورغبته فى الاقتران بها. دهش الدكتور كوبلياس دهشة عظيمة وإن كان قد سر أيضا سرورا بالغا بنجاحه فى صنع دمية بهذه الدقة وهذا الجمال، وكان على وشك أن يبوح للشاب بالحقيقة وأن يقول له إنها ليست إلا دمية، ولكن خاطرا شريرا مر بذهنه، فهو ليس فقط صانعا ماهرا للعرائس ولكنه أيضا تاجر جشع لا يشبع من تكديس المال، بعضه فوق بعض.

سأل الدكتور كوبلياس نفسه: «إذا كان هذا الشاب بمثل هذا النزق فلماذا لا أفيد من نزقه؟ ما دام يظن أنها امرأة حقيقية فسوف أجاريه فى سفهه وغيه، وأزيده بلاهة على بلاهته، فأستخدم ما أعرفه من طرق سحرية لأضفى على الفتاة ما ليس فيها، وأجعلها تتحرك وتمشى وترقص وتبتسم وتضحك وتتكلم، وكأنها أذكى وأرق امرأة، بالإضافة إلى كونها أجمل النساء، وأجعلها تقول كلاما من تأليفى، فيقع المسكين فى حبها أكثر فأكثر، ويصبح على استعداد لأن يدفع لى كل ما يملك مهرا لها».

وفعلا استأذن كوبلياس من الشاب بضع لحظات، وألقى بنظرة على بضع صفحات فى أحد كتب السحر التى يملكها، وذهب إلى الدمية وأجرى عليها بعض الطقوس فإذا بها تخرج إلى الشاب وهى تبتسم وترقص وتتكلم وكأنها أذكى وأرق امرأة فضلا عن جمالها الخلاب.

سر الشاب سرورا عظيما، وكاد يطير من الفرح لولا أنه من سوء حظ الدكتور كوبلياس أن حدث، قبل أن يقبض الثمن من الشاب، أن تعثرت قدم كوبيليا أثناء الرقص فوقعت على الأرض، فهرع إليها حبيبها لمساعدتها على القيام، فإذا به يراها على الأرض كالجثة الهامدة، وإذا به عندما مد يده ليلمس جبينها، يكتشف لدهشته العظيمة وخيبة أمله الشديدة، أنها ليست إلا دمية من البلاستيك، لا حياة فيها بالمرة، وأنها ليست إلا وجها جميلا وجسدا ممشوقا يرتدى ثوبا رائعا، أما الباقى كله فمن أعمال السحر التى قام بها الدكتور كوبلياس.

كاد الشاب أن يجن جنونه إذ رأى كل أحلامه تتبدد فى لحظة، وعندما رآه الناس بهذه الحال انهالوا بالشتائم والسباب على الدكتور كوبلياس، الذى خدع الشاب هذه الخدعة الدنيئة طمعا فى نقوده، فأدى بالشاب إلى هذه الحالة النفسية البائسة.

ودافع الدكتور كوبلياس عن نفسه قائلا: «وماذا تنتظرون منى أن أصنع مع شاب مهووس لا يستطيع التمييز بين المرأة الحقيقية والمرأة البلاستيك، وعلى استعداد دائما لأن يرى ما يريد أن يراه، دون أن يستخدم عقله، ويريد أن يعيش على الدوام فى حلم بعد آخر من أحلام اليقظة، ومستعد لدفع أى مبلغ من المال لمن يهيئ له هذا الحلم؟ إذا كان هو بهذه البلاهة فلماذا لا أستفيد من بلاهته وهذه صناعتى ومهنتى؟ هل أنا وصى عليه؟».

ولكن الناس لا يقتنعون، ويستمرون فى توجيه السباب والإهانات للدكتور كوبلياس، خاصة وأنهم هم أنفسهم كانوا قد خدعوا مثل هذا الشاب تماما، وكانوا كلما مروا على بيت كوبلياس، ظنوا هم أيضا أن الدمية امرأة حقيقية من لحم ودم.

عدد صغير جدا من الناس، ممن يتسمون بالميل إلى الفخر بأنفسهم، انتهزوا هذه الفرصة لأن يفخروا بأنفسهم ويشمخوا بأنوفهم فقالوا بتكبر واضح «لقد كنا نعرف منذ أول لحظة أنها ليست إلا دمية، ولم ننخدع بحيل الدكتور كوبلياس ولو للحظة واحدة. إنه هو الذى جعلها تبتسم وترقص وتتكلم، وإنه هو الذى كان يختار لها الثياب، بل هو الذى كان يضع الكلام الذى تنطق به، وهو الذى فكر لها فى كل الأدوار التى كانت تقوم بها، لكى تستمر فى التأثير على هذا الشاب وتملك بها عقله.

ومن ثم فنحن لا نشعر بأى حزن بالطبع لماحدث لها. إذ كيف يحزن عاقل لما يصيب دمية من البلاستيك مهما كانت جميلة الوجه؟».

مضى الدكتور كوبلياس مهزوما مدحورا، ولكن لا يجب أن يظن أى شخص أن ما حدث له فى قصته مع كوبيليا سوف يمنعه لأكثر من يوم أو يومين من أن يصنع عرائس أخرى، فالقصة لا بد أن تتكرر طالما وجد أشخاص لهم جشع الدكتور كوبلياس، ويملكون من القدرة على صنع العرائس ومن كتب السحر ما يملكه،

وطالما ظل هناك من الشباب والشيوخ ما يستعذبون الحياة فى أحلام لا صلة لها بالحقيقة.

❋ ❋ ❋

لست فى حاجة بالطبع إلى أن أبين للقارئ بصريح العبارة، العلاقة بين قصة الأميرة المسكينة ديانا وقصة الدمية كوبيليا، أو أن أقول للقارئ من هو الدكتور كوبلياس فى قصة الأميرة ديانا، ومن هو الشاب الذى وقع فى حبها... إلخ فالأمر واضح تماما. ولكنى أحب فقط أن ألفت نظر القارئ إلى أنه فى القصة الحقيقية، قصة الأميرة ديانا، عاد الدكتور كوبلياس إلى صنع العرائس بأسرع بكثير مما كنا نظن، ومما حدث حتى فى قصة كوبيليا. فحتى جنازة الأميرة ديانا الرائعة، كان ترتيبها بإيحاء خفى من الدكتور كوبلياس، الذى حقق حتى من الجنازة نفسها مكاسب خيالية. وأنه حتى الآن لم يجرؤ إلا عدد ضئيل جدا من الناس على القول بأن الأميرة ديانا لم تكن فى الحقيقة أكثر من امرأة عادية جدا، وأن الذين يعتقدون ذلك ولم يقولوه علنا، لم يمنعهم من قوله علنا إلا خوفهم من الدكتور كوبلياس، أو أنهم قالوه ومنع الدكتور كوبلياس نشره. ولكى أثبت للقارئ أن الدكتور كوبلياس قد عاد فورا إلى صنع دمى جديدة تبدو وكأنها أشخاص حقيقيون، ألفت نظره إلى أن بعض الجرائد قد بدأت تنشر مقالات عن الأمير الصغير وليام، الابن الأكبر للأميرة الراحلة، تحمل عناوين: «نحن نحبك يا وليام!».

❋ ❋ ❋

مما يلفت النظر أيضا فيما نشر عن مصرع الأمرة ديانا، تكرر المقارنة بين الصدمة التى أحدثها مصرعها وتلك التى أحدثها مصرع الرئيس الأمريكى كينيدى، وكذلك خبر انتحار مارلين مونرو. ولكن المهم أن نلاحظ التطور الرهيب الذى حدث فى قوة تأثير وسائل الإعلام خلال ثلث القرن الذى انقضى منذ مصرع كينيدى وانتحار مارلين مونرو، وقد يضع هذا يدنا على السبب الحقيقى للأثر غير المسبوق لمصرع ديانا.

ففى خلال ثلث القرن الماضى تضاعفت قوة وسائل الإعلام من خمس نواح على الأقل: قدرتها على الوصول إلى الخبر والصورة، وسرعة نقلهما من مكان لآخر، ودرجة إلحاحها على أذهان الناس، وإتقانها لوسائل التأثير فيهم، فضلا عن عدد الناس الذين تستطيع الوصول إليهم. ذلك أنه لم يعد هناك مكان فى العالم يستعصى على وسائل الإعلام الوصول إليه، وليس هناك سور لا تستطيع تسلقه، ولا تكاد أن يكون هناك مكان يستطيع فيه أحد أن يحظى فيه بالخلوة بنفسه أو بصديقه دون أن تصل إليه عدسة الكاميرا، ولا يكاد أن تكون هناك كلمة ولا يمكن تسجيلها.

والقدرة المالية التى أصبحت تتوافر لوسائل الإعلام دعمت قدرتها التكنولوجية. وكل ما يتم الحصول عليه من أخبار وصور يتم نقله وإذاعته فى لمح البصر، مصحوبا بأكثر التعليقات فاعلية وتأثيرا فى الناس، ويذاع كل هذا بإلحاح غريب على أسماع الناس وعيونهم، مع استمرار البرامج التليفزيونية والإذاعية طوال الليل والنهار، وإذاعة نشرة أخبار جديدة كل بضع دقائق، لا لكى يسمعها من لم يسمع سابقتها، بل ليسمع الشخص نفسه النشرة نفسها مرات عدة. وقد أصبح عدد الذين يشاهدون التليفزيون ويسمعون الراديو ويقرأون الجريدة أضعاف عددهم منذ ثلث قرن، ولم تعد المسافات البعيدة ولا سلطة الدولة قادرة على حرمانهم من معرفة ما يجرى بكل تفاصيله، سواء كان الخبر يستحق أن يعرفوه أو لا يستحق، يتفق أو لا يتفق مع رأى الحكومة التى يتبعونها. بل لقد تضاعف عدد هؤلاء مرات عدة حتى خلال الفترة القصيرة التى انقضت بين زواج ديانا وموتها. كان الذين شاهدوا مراسم زواجها يعدون بعشرات الملايين فإذا بالذين شاهدوا جنازتها يعدون بمئات الملايين.

ما مغزى هذا كله؟ قد يقال إن كل هذا يفسر لماذا كان عدد الذين صدموا لمصرع ديانا بهذا الحجم الكبير، ولكنه لا يفسر حجم الصدمة نفسها، ولكن الحقيقة أن حجم الصدمة يتناسب مع عدد الذين تعرضوا لها. ولهذا الأمر علاقة وثيقة بغريزة القطيع. إن تأثير خبر أو منظر معين على شخص إذا كان بمفرده يختلف تماما عن تأثيره عليه لو كان بين جمهور غفير. إن المرء قد يمضى فى جنازة مع خمسة أشخاص فلا يشعر

بما يشعرّ به لو كان حوله الآلاف المؤلفة من الناس ويعرف أن هذه الجنازة يشاهدها فى الوقت نفسه مئات الملايين الآخرون. إنه قد لا يبكى بمفرده، ولكنه قد يبكى وهو محاط بأشخاص يبكون.

إن جزءا كبيرا من وقع الصدمة التى أحس بها الناس لدى سماعهم بمصرع ديانا يعود فى رأيى إلى هذا الأمر البسيط: عدد الناس الذين تعرضوا للصدمة نفسها فى الوقت نفسه. وهو أيضا يفسر جزءا كبيرا (بل لعله الجزء الأكبر) من استحواذها على اهتمام الناس لسنوات عدة قبل وفاتها. فبماذا كانت الأميرة ديانا مشهورة؟ بالجمال؟ نعم. بالأزياء الجميلة التى كانت ترتديها؟ نعم. بزواجها ثم طلاقها من ولى عهد بريطانيا؟ نعم. ولكن الأهم من ذلك كله بكثير هو شهرتها نفسها، أى أنها كانت مشهورة فى الأساس بأنها مشهورة.

بهذا المعنى كانت الأميرة ديانا ضحية، ضحية ذلك الوحش الكاسر المسمى بالجماهير، أو الأعداد الغفيرة، وهو وحش قادر على التهام أى شخص وقتل أى روح، وتحويل أى إنسان إلى دمية تصبح طوع بنانه، تتحرك وتتكلم وتتصرف كما يشاء لها بالضبط أن تتحرك وتتكلم وتتصرف. وهكذا كانت الأميرة ديانا فى سنواتها الأخيرة.

المخيف فى الأمر، فضلا عن كل ذلك، هو أننا لا زلنا فى بداية الطريق، إن الأهمية الحقيقية لظاهرة الأميرة ديانا هى أنها يجب أن تلفت نظرنا إلى ما ينتظرنا فى المستقبل. لقد مر مصرع كينيدى ثم انتحار مارلين مونرو بسلام نسبى. وها هو مصرع ديانا يصرخ فينا ينبهنا أنه حتى لو مر هو أيضا بسلام، فلمن يكون الأمر هكذا دائما. ففى المرة القادمة سيكون الجنون حقيقيا، ولن يدرى المرء ما إذا كان يبكى شخصا حقيقيا أو موهوما، يبكى لأنه حزين أم لأنه يراد منه أن يكون حزينا، أو حتى ما إذا كان هو الذى يبكى أم شخص آخر يشبهه.

الفصل الرابع

العولمة والمجتمع الاستهلاكى

(١)

الوظيفة الحقيقية للمجتمع الاستهلاكى

كنا فى مطلع شبابنا شديدى الإعجاب بالعبارة الشهيرة التالية لكارل ماركس: «دأب الفلاسفة عبر العصور على محاولة تفسير العالم. أما الأن فالمهم تغييره». كانت عبارة ثورية تماما، وكانت هذه الروح الثورية تناسب ذلك العمر الذى كنا فيه نبالغ فى قدرتنا على تغيير العالم، ونظن أنه من السهل، بين يوم وليلة أن نتخلص من كل ما نكره فى نظامنا الاجتماعى أو السياسى. مع مرور الزمن وتقدمنا فى السن أدركنا أن التغيير، وإن كان مطلوبا، ليس دائما بالسهولة التى كنا نتصورها، وأن هناك من الأشياء ما يستحيل تغييره كم أن هناك ما ليس من المستحب تغييره.

حدث أيضا مع مرور الزمن، وما أصاب النظم والحركات الثورية من ضعف، أن أصبح الأكثر شيوعا من الدعوة إلى تغيير الأوضاع، مجرد الشكوى من سوء الأوضاع، حتى ولو لم يحاول الشاكون التفكير فى طريقة تغيير أو حتى تفسيرها. أصبح السائد الآن هو مجرد الكشوى، أو النقد اللاذع الذى لا يقترن، فى معظم الأحوال، بأى اقتراح بما يمكن عمله. عبر عن هذه الحقيقة مؤخرا، كاتب ظريف اقترح أن ندخل تغييرا طفيفا على عبارة ماركس الشهيرة بحيث تصبح: «دأب الفلاسفة عبر العصور على محاولة تفسير العالم. أما الآن فالمهم هو أن نشكو منه!»

من بين ما دأبنا على الشكوى منه، دون أن نحاول تغييره أو حتى البحث عن الأسباب التى أدت إليه، ما يسمى «بالمجتمع الاستهلاكى»، مع أن ظاهرة بهذه

القوة وهذه الدرجة من الانتشار لا بد أن يكون وراءها أسباب قوية بدورها ومنتشرة أيضا انتشارا كبيرا. نحن لا نكف عن الشكوى من أن الناس أصبحوا شديدى الفهم للحصول على مختلف أنواع السلع، وأصبحوا يتصرفون وكأن الهدف من الحياة هو الاستمتاع بالسلع والخدمات المختلفة، وأن معيار النجاح والفشل فى الحياة هو مدى نجاحنا أو فشلنا فى الحصول على قدر كبير منها. نحن نشكو من هذا ولا نكف عن انتقاده، فمن أين أتى وكيف لنا أن نفسره؟

لم يكن الوضع كذلك منذ أقل من مائة عام، بل وقد أقول منذ أقل من خمسين عاما. الظاهرة إذن حديثة، عرفتها الولايات المتحدة أولا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ثم انتشرت فى دول غرب أوروبا بمجرد أن أنهت أوربا مهمة إعادة بناء ما دمرته الحرب، ثم أخذت فى الانتشار حتى فى معظم دول العالم الثالث (وإن ظلت هناك محصورة حتى الآن فى الطبقتين العليا والوسطى). وأثناء ذلك لم تستطع حتى الدول الاشتراكية مقاومة ظاهرة المجتمع الاستهلاكى، فانفتحت بدورها عليه، وكأن سقوط النظام الاشتراكى فى دولة بعد الأخرى من دول شرق أوربا، ابتداء من أواخر الثمانينيات، لم يكن إلا بهدف تحقيق «المجتمع الاستهلاكى». وقد كنا نظن أن الصين أكثر قدرة على المقارنة من غيرها من الدول الاشتراكية، فإذا بالمجتمع الصينى، رغم أنه لم يتخل رسميا عن النظام الاشتراكى يبدى نهما استهلاكيا تزداد شدته وانتشاره بسرعة، ناهيك عن مساهمة الصناعة الصينية فى تغذية النهم الاستهلاكى فى سائر بلاد العالم، بما فى ذلك الولايات المتحدة نفسها.

الأمر إذن ليس ظاهرة عارضة لا تلبث أن تختفى، بل إنها تنتشر انتشار النار فى الهشيم، وتترسخ جذورها كالشجرة القوية التى غرست فى تربة ملائمة ولا يكف الناس عن سقيها. وكلما فكرت فى أسباب هذه الظاهرة زاد ميلى إلى اعتبارها ظاهرة تكاد تكون حتمية، وأن من الصعب جدا أن نتصور مسارا مختلفا للتاريخ لا يتضمن هذه المرحلة «مرحلة المجتمع الاستهلاكى»، وإن كان من الممكن جدا (بل وربما الأرجح) ألا تستمر إلى الأبد.

المذنب الحقيقى هو «التطور التكنولوجى». فالحاصل أن هناك قوتين أساسيتين فى الإنسان، تدفعانه دفعا إلى تطوير ما لديه من تكنولوجيا. القوة الأولى هى حب الاستطلاع والرغبة فى فهم المزيد من أسرار الطبيعة، والقوة الثانية هى ميل الإنسان الطبيعى إلى تفضيل أى وسيلة جديدة يكتشفها ويكون من شأنها تخفيف عبء الإنتاج، وتمكينه من إشباع حاجاته بطريقه أيسر وأقل عناء. هاتان القوتان لا بد أن تؤديا إلى تطوير التكنولوجيا المتاحة لإنتاج السلع والخدمات. ولكن هذا التطور التكنولوجى لا بد أن ينتج عنه، ليس فقط تخفيف عبء الإنتاج ومشاقة، بل وزيادة القدرة على إنتاج كميات أكبر من السلع والخدمات، وتخفيض الوقت اللازم لإنتاج أى كمية معينة منها.

هذه النتيجة كان لا بد أن يترتب عليها مشكلتان:

المشكلة الأولى: أى نوع من السلع والخدمات يحسن إنتاجها بهذه القدرة الإضافية التى ولدها التقدم التكنولوجى؟ هل هى السلع الضرورية؟ ولكن هذه السلع ليس من المفيد زيادتها إلا فى حدود قدرة (ورغبة) الناس على استيعابها، والقدرة (والرغبة) على استيعاب السلع الضرورية محدودة بالضرورة بعدد السكان من ناحية، وبالحدود التى تفرضها طبيعة الإنسان البيولوجية. لقد قال آدم سميث (مؤسس علم الاقتصاد) منذ أكثر من قرنين من الزمان أن «معدة الإنسان لها قدرة محدودة على استيعاب الغذاء»، واستخدمت هذه العبارة للتعبير عن حقيقة أعم وأشمل هى أن طبيعة الإنسان البيولوجية تفرض حدودا على حجم استهلاكه للسلع الضرورية.

لا مفر إذن من إنتاج مزيد من السلع والخدمات الكمالية. وكلما تقدمت التكنولوجيا كلما قلت نسبة المنتجات الضرورية فى إجمالى الناتج، وزادت نسبة المنتجات الكمالية إذ إن قدرة الإنسان على استهلاك الكماليات أكثر قابلية للزيادة، من قدرته على استهلاك الضروريات. فاستهلاك الكماليات أكثر تأثيرا بالخيال، وربما يمر بذهن الإنسان من أفكار، وبما يمكن أن يحمله من طموحات، ومن ثم فمجال الخداع أكبر فى مجال الكماليات، خداع النفس وخداع الغير، باستخدام مختلف أنواع الإعلان وأساليب ترويج السلع.

المشكلة الثانية: ما الذى يمكن للإنسان عمله فى أوقات الفراغ التى لا بد أن تطول مع تخفيض ساعات العمل الناتج عن التقدم التكنولوجى؟ لقد قضى الإنسان الجزء الأكبر من تاريخه الطويل دون أن يتمتع بأى وقت فراغ، إذ كان لا بد أن ينفق يومه كله فى بذل الجهد الشاق لتحصيل طعامه وطعام أسرته ثم النوم. أما الآن فإن كل ما يحتاجه من طعام وملبس ومأوى يمكن إنتاجه فى جزء صغير من اليوم، بل وقد يستطيع المرء أن يتوقف تماما عن العمل فى يوم أو أكثر من أيام الأسبوع، فماذا عساه أن يصنع خلال هذه الساعات الطويلة من الفراغ؟

لا شك أن زيادة الميل إلى الاستهلاك يمكن الاعتماد عليها لحل هذه المشكلة أيضا. فلتعلم الإنسان وتدربه على استهلاك كمية أكبر وأكبر من السلع والخدمات، ولتغرس فى ذهنه الاعتقاد بأن هذا الإقبال على الاستهلاك ليس فقط عملا ممتعا بل وأيضا عملا ضروريا وأخلاقيا، بل وأنه هو الهدف الوحيد من الحياة. فإذا نجحت فى هذا فقد نجحت فى تصريف السلع التى لم تكن تجد لها مشتريات، وفى نفس الوقت تكون قد نجحت فى ملء أوقات الفراغ.

ذلك أن الاستهلاك عمل يستغرق وقتا، ومن الممكن زيادة الوقت الذى يستغرقه الاستهلاك، ليس فقط بزيادة كميات السلع والخدمات المعروضة للاستهلاك، بل وأيضا بزيادة هذه السلع والخدمات تعقيدا، فإذا بالاستهلاك يتحول شيئا فشيئا إلى عملية لا تقل صعوبة عن عملية الإنتاج، وقد لا تقل عنها عناء.

هكذا انتشرت، مع نمو المجتمع الاستهلاكى، فكرة «المستهلك الحصيف» ومضمونها أن على المستهلك، إذا أراد ان يكون حصيفا، أن يختار ما يستهلكه بعناية، فيقارن بين المعروض عليه ليختار أرخصه وأحسنه، ويمكن أن يدرس صفات السلعة المعروضة عليه بعناية قبل أن يقدم على شرائها: ما الذى تحتويه من العناصر الغذائية، وما أثرها على صحته وعلى وزنه؟ ومن بين الأحجام المختلفة المعروضة عليه، ما الحجم الأمثل الذى يناسبه؟ وإذا كان الشراء فى بلد أجنبى، فهل اتبع المستهلك الإجراءات اللازمة لكى يحصل على تخفيض

فى السعر فى حالة أخذها معه عبر الحدود؟ وهل يسمح المحل التجارى الذى يشترى منه السلع بتغيير أو إرجاع السلعة إذا ثبت عدم ملاءمتها؟ وما الإجراءات اللازمة لهذا أيضا... إلخ.

هكذا ترى أن الاستهلاك قد تحول إلى عملية مضنية لا تقل فى مشاقها عن الإنتاج، وقد نحتاج إلى ساعات طويلة للقيام بها على النحو الأمثل، فإذا بالمجتمع الاستهلاكى قد ضرب عصفورين بحجر: إيجاد سوق واسعة بدرجة كافية لتعريف ما أنتجته التكنولوجيا الحديثة، وإعطاء المستهلك ما يشغله ويملأ وقت فراغه، فلا يعتمد فقط على الجلوس كالأبله أمام التليفزيون لملء هذا الفراغ، أو على شرب الخمر لقتل الإحساس به.

قرأت فى مسيرة الكاتب الأيرلندى الشهير جوناثان سويفت (J. Swift) أنه كتب مرة خطابا إلى خطيبته يحثها فيه على تنمية قدرتها العقلية وعلى الاستمتاع بالقراءة، وإلا فإنهما مهددان، بعد الزواج، بألا يكون أمامها لتمضيه وقت الفراغ إلا «الذهاب إلى بعض الأشخاص فى بيوتهم فى زيارة أو استقبالهم فى بيتنا فى زيارة» (To Visit Or To Be Visited).

لاشك أن سويفت لم يكن يتصور، وقد كان يكتب فى عصر ما قبل الثورة الصناعية، أن شراء السلع ومحاولة حل مشاكل الاستهلاك، يمكن أن يستغرقا كل أوقات الفراغ، بل وأيضا جزءا من الوقت الذى كان من الأفضل أن يخصص للنوم.

(٢)

المجتمع الاستهلاكى ... فى بلادهم وبلادنا

قضيت فى إنجلترا ست سنوات (٥٨ ـ ١٩٦٤) أدرس الاقتصاد وأحضر للدكتوراه. ثم ظللت أذهب إلى إنجلترا بعد ذلك عاما بعد عام لأسباب مختلفة. أتيحت لى إذن فرصة رؤية إنجلترا على فترات قصيرة، وإذ امتدت هذه الزيارات حتى اليوم، استطعت أن أشهد ما طرأ على المجتمع الإنجليزى من تطورات، عبر هذه الفترة الطويلة التى كادت تصل إلى نصف قرن.

فى أواخر الخمسينيات لم تكن بوادر المجتمع الاستهلاكى قد ظهرت بعد بوضوح. كانت بريطانيا وسائر دول أوربا الغربية قد أتمت ما سمى «بإعادة بناء ما دمرته الحرب»، وعادت الحياة اليومية إلى طبيعتها، وانتهى عهد توزيع السلع بالبطاقات، وأرسيت أسس ما سمى «بدولة الرفاهية» أى الاعتراف بحق الجميع فى الحصول على الخدمات العامة، وبعض السلع الضرورية بأسعار مدعمة من الدولة، أو حتى بالمجان، وعلى الأخص خدمات الصحة والتعليم.

ولكن كل هذا لم يكن ينضوى تحت لواء ما سمى بالمجتمع الاستهلاكى، الذى يقصد به الإقبال من الجماهير الغفيرة على اقتناء السلع الكمالية، والمبالغة فى شراء ما ليس هناك حاجة حقيقية إليه، مع ازدياد الأهمية التى يعلقها الناس على القدرة على الاستهلاك، وتنافس الناس فيما بينهم فى إظهار هذه القدرة، وانتشار الاستهلاك المظهرى الذى لا يخدم إلا هذه الرغبة فى التفوق على الآخرين.

كان منتصف الستينيات هو التاريخ التقريبى لظهور هذه النزعة الاستهلاكية

بوضوح، وقد اقترن هذا بالنجاح المفاجئ وغير المعهود الذى حققته فرقة البتيلز (الخنافس) الغنائية الشهيرة التى كانت تعبر عن رغبة جديدة وقوية فى التعبير عن النفس والتمتع بالحياة، وببروز قوة جديدة فى الحياة العامة وفى النشاط السياسى هى قوة الشباب الذين شعروا بدافع قوى للتعبير عن أنفسهم والمطالبة بتغييرات جذرية فى السياسة والتعليم ونمط الحياة. كان أقوى مثال على بروز هذه القوة الحديثة الحركة الطلابية فى فرنسا فى ١٩٦٨ التى سرعان ما ظهر مثيل لها فى دول أوربية كثيرة ثم فى الولايات المتحدة. قيل وقتها إن أحد أسباب هذا الميل الجديد إلى التعبير الحر عن النفس بأساليب جديدة، خاصة بين الشباب، هو نفس السبب الذى أدى إلى ظهور المجتمع الاستهلاكى، وهو زيادة الرخاء وارتفاع مستوى الدخول لدرجة أتاحت حجما أكبر من الفراغ لدى الشباب، ما كان من الممكن لهم بدونه أن يمارسوا هذه الحرية الجديدة.

منذ ذلك الحين شاهدت النمو السريع فى المجتمع الاستهلاكى عاما بعد عام: المحلات التجارية تمتلئ بالسلع الجديدة من مختلف الأصناف، وتمتلئ أيضا بالمشترين المقبلين على اقتنائها حتى لتمد بعض هذه المحلات التجارية ساعات العمل فيها إلى ٢٤ ساعة فى اليوم. المنتجون يتفننون فى ابتداع طرق جديدة للإعلان وترويج السلع. زيادة الميل إلى استخدام أوقات الفراغ (التى تزداد طولا) فى أنشطة تنطوى على إنفاق أكبر على مختلف السلع والخدمات. لم يعد الرخاء يعنى مجرد اقتناء المزيد من الطعام، بل أصبح يعنى الخروج لتناول الطعام فى المطاعم والمقاهى، ولم يعد قضاء يوم على شاطئ البحر يعنى مجرد ارتداء لباس البحر وتعريض الجسم للشمس والنزول فى الماء للسباحة، بل أصبح يتطلب شراء مختلف السلع التى لم تكن تعتبر ضروريه بالمرة فأصبحت لا غنى عنها، كالقوارب الخشبية أو المطاطية، الصغيرة والكبيرة أو المراكب النفاثة، أو الأدهنة المختلفة لحماية الجسم من أشعة الشمس، أو النظارات الشمسية الفاخرة والقبعات والملابس الخاصة بالجلوس على الشاطئ دون غيره، أو مختلف الأوانى الملائمة لحفظ المشروبات ساخنة أو باردة حتى يأتى وقت شربها... إلخ.

أصبح كل نشاط، من الذهاب إلى الشاطئ، إلى الانتقال إلى مكان العمل، إلى الاجتماع بالأصدقاء، بل وحتى القراءة والكتابة، عملا «كثيف الاستخدام لرأس المال» (إذا استخدمنا الاصطلاح الشائع بين الاقتصاديين)، والمقصود هنا اقتران النشاط باستخدام سلعة مادية لم تكن تستخدم من قبل للقيام بنفس النشاط، الأمر الذى يستدعى بالطبع مزيدا من الاستهلاك».

عبر الكاتب الشهير (النمساوى الأصل) إيفان إيليتش (Ivan Illich) عن هذا التطور تعبيرا طريفا وصحيحا عندما قال إنه فى المجتمع الحديث (أو المجتمع الاستهلاكى) تتحول الأفعال (Verbs) إلى أسماء (Nouns). فالمشى من مكان إلى مكان (وهو فعل) يتحول إلى سيارة (وهى اسم)، وغسيل الملابس باليد يتحول إلى غسالة كهربائية، وطهو الطعام يتحول إلى أجهزة إلكترونية لا يحتاج طهو الطعام عن طريقها إلا إلى الضغط على زر أو زرين، وتنظيف البيت يتحول إلى مكنسة كهربائية، والجلوس مع بقية أفراد العائلة لتبادل الحديث عما حدث خلال اليوم يتحول إلى تليفزيون ملون ...إلخ.

* * *

كنت كلما ذهبت إلى إنجلترا ثم إلى الولايات المتحدة، عاما بعد عام ألاحظ اتساع المجتمع الاستهلاكى وانتشاره أكثر فأكثر، حتى اقتحم ميادين كان المفترض أنها أبعد ما تكون عن تشجيع الاستهلاك، كالمدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والأنشطة الرياضية. وتسابقت الشركات الكبرى، وهى أكبر المستفيدين من المجتمع الاستهلاكى، على غزو عقول الناس منذ نعومة أظافرهم، فرضخت هذه المؤسسات لما تمارسه من ضغوط، ففتحت المدارس والجامعات والنوادى الرياضية أبوابها للدعاية الاستهلاكية، وقبل الأبطال الرياضيون أن يرتدوا ملابس تحمل أسماء الشركات الشهيرة، بل وقبل بعض رؤساء الحكومات أن تستخدم شهرتهم للترويج لبعض السلع بعد خروجهم من الحكم.

* * *

هذه الأمور كلها تبدو ثقيلة على النفس لأكثر من سبب. فالمجتمع الاستهلاكى

يعامل الإنسان كمستودع للسلع (والبعض قد يقول كصندوق قمامة)، يقضى حياته فى عملية لا تنتهى من الامتلاء ثم التفريغ ثم الامتلاء من جديد، ويصور حاجات الإنسان كما كانت حاجات غير محدودة لا يشبع حاجة إلا وتظهر حاجة جديدة، ويتناقش الناس فيه على إشباع هذه الحاجات ويقوِّمون مراكزهم الاجتماعية على أساس حجم استهلاك كل منهم من السلع والخدمات وانشغال الناس المستمر بعملية الاستهلاك لا بد أن يكون على حساب أمور أخرى كانت تعتبر فى الماضى أجدر بالاهتمام، كتنمية العقل، أو خدمة الآخرين، أو الاستمتاع بالطبيعة، أو بناء علاقات اجتماعية أفضل... إلخ.

ولكن عيوب المجتمع الاستهلاكى، وإن كانت قد وصلت إلى درجة مقلقة فى البلاد التى نشأ فيها، وهى بلاد غنية تستطيع أن تتحمل التكاليف المادية للمجتمع الاستهلاكى، (ولو أنها تعانى من تكاليفة النفسية)، هذه العيوب عندما تنتقل إلى بلد فقير، كمعظم بلاد إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، لا تبدو فقط سببا للقلق بل تكاد تشبه الفضيحة. إن ظاهرة المجتمع الاستهلاكى، كما تبدو فى بلاد الرخاء قد تظهر لنا كتبديد سفيه للموارد أو انشغال بغير المهم بدلا من المهم، ولكنها عندما تظهر فى البلاد الفقيرة تتحول إلى مشهد مأساوى كوميدى، وإلى قوة تعمل على تمزيق نسيج المجتمع وحضارته. ولكن هذا يحتاج إلى الكثير من التفصيل.



كنت كلما رأيت مظهرا من مظاهر المجتمع الاستهلاكى فيما أزور من بلاد أوربية أو فى الولايات المتحدة يعترينى الأسف على رضوخ أصحاب هذه الحضارة العظيمة (المسماة بالأوربية أحيانا أو الغربية أحيانا أخرى) لمتطلبات التطور التكنولوجى، بصرف النظر عما يمكن أن ينتج عن ذلك من آثار نفسية واجتماعية مدمرة. المهم هو الإنتاج، ومزيد من الإنتاج، ومن أجل ذلك لا بد من التسويق ومزيد من التسويق. ومن أجل التسويق تجوز التضحية بأى شىء، حتى روح الإنسان نفسه.

كل هذا بدا لى سيئا بدرجة كافية. وأقصد بهذا ما أحدثه المجتمع الاستهلاكى

من آثار سلبية على الحياة الاجتماعية والثقافية فى الغرب الذى ابتدع هذا النمط من الحياة ولكن لم تمض سنوات كثيرة حتى رأيت ما هو أسوأ من ذلك. فابتداء من أوائل السبعينيات بدأت رياح المجتمع الاستهلاكى تهب على العالم العربى، وبدأت المجتمعات العربية تسمع وترى ما طرأ من تطور على المجتمعات الأكثر ثراء فى الغرب. بدأت تصل إلى المجتمعات العربية أنواع جديدة من السلع الاستهلاكية البالغة الجاذبية، وأنواع جديدة من الموسيقى والأفلام التى تنطوى على أنماط جديدة من السلوك والقيم، وتدور كلها حول ضرورة التمتع بالحياة الآن ودون انتظار، وحول اهتمام مبالغ فيه وغير معهود بالجسد، وحول المبالغة فى احترام الحرية الشخصية مهما تعارضت مع المألوف وما اعتاد الناس احترامه وتقديسه.

وصل كل هذا إلى مجتمعاتنا العربية منذ أوائل السبعينيات، ثم ساعد على انتشاره عدة أمور. ساعد على ذلك أولا تبنى دولة عربية بعد أخرى لما عرف بسياسة «الانفتاح الاقتصادى». فالانفتاح الاقتصادى فتح الأبواب أمام السلع الجديدة والسياح والأفلام، كما فتح الأبواب أيضا أمام الراغبين فى السفر ورؤية ما يجرى فى العالم. ثم جاء عصر الهجرة إلى دول النفط، وهى دول كانت بطبيعة ظروفها أسبق إلى الانفتاح من غيرها من الدول العربية، كما أن الهجرة سمحت بتدفق قوة شرائية جديدة سمحت بمزيد من الانغماس فى المجتمع الاستهلاكى الجديد.

فى نفس الوقت الذى حدث فيه الانفتاح والهجرة، دخل التليفزيون فى البلاد العربية عصرا جديدا، فطالت ساعات إرساله، وزاد ما يعرضه من أنماط السلوك غير المعهود للغالبية العظمى من الناس فى العالم العربى. واكتشف القائمون على التليفزيون مصدرا رائعا للربح من وراء الإعلانات، التى زادت الحاجة إليها من جانب المنتجين والمستوردين، فامتلأت برامج التليفزيون بالإعلانات التى تغذى النزعة الاستهلاكية، وتثير التطلعات إلى المزيد والجديد من السلع، وتشيع السخط على الأنماط القديمة منها.

* * *

بعد أن انقضى أكثر من ثلاثة عقود على مجيء المجتمع الاستهلاكى إلى بلادنا،

بدا لى المنظر العام مثيرا للرثاء والأسف، بأكثر بكثير مما كان يثيره فى نفسى منظر المجتمع الاستهلاكى فى الغرب. كان خاطر مماثل قد خطر لى عندما رأيت لأول مرة. منذ سنين كثيرة، سيارة أمريكية فارهة الطول تسير فى الشوارع الضيقة بإحدى العواصم العربية، وسط ازدحام شديد، ورجال ونساء يحاولون عبور الشارع من أى مكان وبلا ضابط، والباعة المتجولون يسدون أمامها الطريق إذ لا يجدون أمامهم مكانا آخر مناسبا لبيع بضائعهم. ثم رأيت نفس النوع من السيارات الأمريكية تسير فى الطرق الواسعة والسريعة فى لوس أنجلوس، فإذا بهذه السيارت الفارهة تسير بسهولة رائعة فى بلادها، ودون أى عائق. بدا لى أن هذا المجتمع الاستهلاكى فى بلادنا شىء بالغ القبح. صحيح أن المجتمع الاستهلاكى فى أى بلد جدير بإثارة النفور ولكنه جدير بإثارة نفور أشد بكثير عندما نراه فى مجتمع فقير.

ما أسباب ذلك بالضبط؟ هناك أولا السبب الواضح والمتعلق بالمفارقة بين الفقر الشديد ومظاهر الثراء الفاحش. فالمجتمع الاستهلاكى لا بد أن تظهر فيه هذه المفارقة بدرجة أشد حدة. ولكن هناك سببا آخر أقل وضوحا وإن لم يكن أقل أهمية وهو أن انتقال المجتمع الاستهلاكى من البلاد التى نشأ فيها إلى بلاد أخرى، مثل بلادنا، أقل ثراء ولكنها أيضا ذات جذور ثقافية مختلفة، لا بد أن يحمل فى طياته بالتدريج إحلال ثقافة محل أخرى. وكأن السلع الاستهلاكية الجديدة التى يفتن بها الناس فى بلادنا ليست إلا «حصان طروادة» تظنه مجرد حصان فإذا به يحمل فى جوفه جنودا معتديه. إن المجتمع الاستهلاكى عندما يأتى إلى بلد فقير لا يجلب معه فقط مستوى معيشة أعلى بكثير مما يستطيع غالبية الناس فى هذا البلد الفقير أن يصلوا إليه، ولكنه يجلب معه أيضا ثقافة بأكملها، ونظرة جديدة إلى الحياة، لم يكن لدى أهل هذا البلد الفقير أدنى استعداد لاستقبالها.

إن المجتمع الاستهلاكى عندما يأتى إلى بلد فقير لا يثير فقط «أحزانا طبقية»، بل «وأحزانا ثقافية» أيضا. فقد كان لدينا أمل، فى وقت من الأوقات، فى أن تستطيع مجتمعاتنا أن تقدم للإنسانية شيئا مختلفا، بل وشيئا أفضل من هذا.

(٣)

العبودية الاختيارية

هناك ألف طريقة لكتابة التاريخ الإنسانى، إذ إن هناك ألف طريقة لقراءة التاريخ وفهمه. كتابة التاريخ هى كرواية قصة، وهناك كما نعرف عدد لا نهائى من الطرق التى يمكن أن نروى بها أية قصة مهما كانت بسيطة، فما بالك برواية قصة مثيرة كقصة تطور الإنسان؟.

لقد نظر البعض إلى التاريخ الإنسانى فرأوا فيه دورات متكررة تشبه الدورة التى يمر بها الفرد فى حياته: يولد وينمو ويشيخ ثم يموت، ثم يولد غيره وينمو ويشيخ ثم يموت، فهكذا رأوا بزوغ الحضارة وازدهارها وأفولها، ثم بزوغ غيرها بعدها وأفولها وهكذا، وليست هناك بالضرورة، فى نظرهم، أفضلية لحضارة على الحضارات التى سبقتها.

بينما رأى آخرون فى التاريخ تقدما مستمرا أو صعودا مستمرا من الأسفل إلى الأعلى، كل فترة هى أعلى من سابقتها على «سلم» الرقى، ومن ثم فهى أفضل، وبالتالى فإن المستقبل لا بد أن يكون أفضل من الحاضر، كما أن الحاضر أفضل من الماضى. على العكس من ذلك بالضبط، نظر آخرون إلى التاريخ فرأوا فيه تدهورا مستمرا من الأفضل إلى الأسوأ، وكأننا ننزل باستمرار على درجات السلم بدلا من أن نصعد إلى أعلى، ومن ثم اعتبروا أن أزهى فترات التاريخ الإنسانى هى فترة موغلة فى القدم وتوقعوا أن يكون المستقبل أسوأ من الحاضر.

ليس هذا هو ما فى الأمر: دورات متكررة، أو صعود إلى أعلى أو تدهور إلى

أسفل، بل هناك أيضا فوارق شاسعة بين ما يؤكد عليه المؤرخون وما يتجاهلونه أو يهملون شأنه. البعض يرى التاريخ الإنسانى وكأنه قصة نمو عصبيات أو قوميات وسيطرتها على غيرها، يعقبها ضعف وذبول وزوال وقيام عصبيات أو قوميات جديدة، بينما قرأ البعض التاريخ على أنه قصة تحديات طبيعية أو اجتماعية تستدعى استجابة من الناس، والاستجابة قد تكون إيجابية أو سلبية، فإذا كانت إيجابية قامت الحضارة وازدهرت، وإذا كانت سلبية اندثرت الحضارة أو تدهورت .

ولكن آخرين نظروا إلى التاريخ فلم يروا فيه إلا صراعات بين طبقات، ونظر آخرون فرأوا فيه قصة تطور تكنولوجى مستمر يترتب عليه كل تطور آخر فى كل مناحى الحياة، بينما رأى فريق آخر أن العامل الحاسم هو تطور الفكر الإنسانى وأنه هو المسئول عن كل تطور آخر.

كتاب آخرون رأوا التاريخ وكأنه تاريخ ما فعله العظماء، فإذا بالتاريخ فى نظرهم مجرد تراكم لأحداث ترتبت على ظهور بعض العباقرة العسكريين أو السياسيين أو العلماء، وعلى ما أتوا به من أعمال أو اختراعات أو ما ارتكبوه فى بعض الأحيان من جرائم.

التاريخ فى نظر البعض أحداث تحدث نتيجة للصدفة المحضة، ولكنه فى نظر آخرين أحداث تتبع قوانين صارمة قد يسهل أو يصعب اكتشافها ولكنها موجودة.

التاريخ فى نظر البعض هو نتيجة إرادة إلهية تصدر عن حكمة قد ندركها أحيانا وقد لا ندركها، ولكن التاريخ فى نظر آخرين من صنع الإنسان وحده، الذى يتصرف بحكمة أحيانا وبحماقة فى أحيان أخرى.

من الممكن أن نضيف إلى تلك القائمة عشرات من الأصناف الأخرى من النظر إلى التاريخ، ولكن فى هذا الكفاية. والمهم بعد ذلك أن نلاحظ أن هذه النظرات (أو النظريات) على اختلافها الشديد، قد لا تكون بالضرورة متعارضة أو متضاربة، وإنما هى فى معظم الأحيان، تأكيد على جانب من الجوانب أكثر من غيره، دون أن يعنى ذلك بالضرورة إنكار وجود الجوانب الأخرى، حتى وإن بالغ أصحاب بعض هذه النظريات بدرجة قد توهم بهذا الإنكار وهذا التعارض.

إذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا يسمح لى القارئ بأن أضيف إلى آلاف القصص التى روى بها التاريخ قصة واحدة أخرى؟

هذه هى قصتى إذن، إذا سمح لى القارئ بروايتها.

* * *

من أشد الرغبات إلحاحا على الإنسان منذ مرحلة متقدمة جدا فى تاريخه، الرغبة فى أن يزيد ما لديه من «وقت الفراغ» أى الوقت الذى يستطيع فيه أن يمارس بحرية أى نوع من النشاط أو ألا يمارس أى نشاط على الإطلاق، ويستسلم فيه للراحة التامة.

إنى أميل إلى الاعتقاد بأن هذه الرغبة هى من رغبات الإنسان الأساسية، وجدت معه منذ نشأته، ولعلها تستند إلى حاجة بيولوجية، بل قد نجد صورا قريبة منها حتى لدى الحيوان، بما تتضمنه من ميل إلى تقليل حجم المبذول لإشباع الحاجات الأساسية (وأهمها الحصول على الطعام) إلى الحد الأدنى، أى أن يفرغ من العمل الضرورى فى أقل وقت ممكن، وبأقل جهد ممكن ثم يبدأ فى اللعب.

هذه الرغبة، أو الميل أو النزوع الطبيعى إلى زيادة كمية الفراغ، هى التى تفسر لنا التطور المستمر فى التكنولوجيا (أى طرق إنتاج السلع والخدمات) منذ قام الإنسان بصنع أبسط الأدوات الحجرية لتسهيل الصيد، أو أول أنواع العصى لكى يصل إلى ما لا تستطيع يده المجردة الوصول إليه، أو منذ اكتشف لأول مرة كيف يشعل النار، أو الزراعة أو استئناس الحيوان... إلخ كل هذه الاكتشافات والاختراعات لم يكن الهدف منها، فى التحليل الأخير، فضلا عن استمرار الوجود نفسه، إلا تقصير يوم العمل وإطالة وقت الفراغ.

ولكن الإنسان لا بد أنه اكتشف أيضا، منذ وقت مبكر جدا، أن من أكثر الوسائل فعالية لإطالة وقت الفراغ، هو قهر إنسان آخر. فمن البديهى أنه يمكنك أن تطيل وقت فراغك بأن تحول مهمة العمل إلى غيرك، وتتفرغ أنت للعب. إن من الممكن (ومن

المفيد) أن ننظر هذه النظرة إلى مختلف صور القهر التى مارسها الإنسان عبر تاريخه الطويل، ولا زال يمارسها.

فلا بد أن الرجل مثلا، قد اكتشف منذ وقت مبكر، أن قهر المرأة وسيلة فعالة جدا لتمكينه من إطالة وقت فراغه، فيعهد إليها بالأعمال التى لا يريد هو أن يقوم بها ومن ثم اخترع فكرة أنه، أى الرجل، أكثر ذكاء وأقدر على الابتكار، وعلى فهم المشكلات السياسية العويصة... إلخ، وذلك حتى يتمكن، دون تأنيب من ضميره أو لوم من أحد، من الجلوس على كرسى وثير وهو يدخن سيجارته أو غليونه، ليقرأ صحيفة اليوم، ريثما تنتهى المرأة من غسل الأطباق أو طهو الطعام، أو أن يجلس بالقهوة مع أصحابه يتسلى بلعب النرد بينما تقوم هى بتنظيف البيت، أو كالذى نراه فى المجتمع الصناعى الحديث، والمسمى بالمتقدم، من قيام المدير (الذى هو فى العادة من الرجال) بإصدار الأوامر واتخاذ القرارات الحاسمة بينما تجلس السكرتيرة فى صبر لتكتب أوامره على الآلة الكاتبة، أو تحضر له القهوة فى مكتبه وهى فى كامل زينتها.

نفس الشيء يمكن أن يقال عن قهر الرجل الأبيض للرجل الأسود، وصولا إلى نفس الهدف: إطالة وقت الفراغ الذى يتمتع به الأول على حساب الثانى، ومن صوره الصارخة التى كثيرا ما شاهدناها فى الأفلام، صورة الرجل الأوربى الجالس فى شرفة بيته الخشبى فى أواسط إفريقيا، وقد استغرق فى النوم فى وسط النهار من شدة الحر، بينما وقف رجل أسود يحرك له مروحة ضخمة ليخفف عنه من حرارة الجو أو يقوم بطرد الذباب عن وجهه.

لهذا الهدف نفسه إذن، تستعمر الدول الكبرى الدول الصغيرة، وتضطهد الأغلبية الأقلية، ويستغل رب العمل عماله والمخدوم خدمه...إلخ. كما أن من الممكن القول بأن الصراع على تملك وسائل الإنتاج (سواء كانت أرضا زراعية أو آلة أو مصنعا أو بئر ماء) وحرمان الآخرين منها، كان دائما يتم لنفس الهدف: أن يتمكن صاحب الأرض أو المصنع من التمتع بوقت فراغ أطول بينما يقوم بالعمل آخرون. ويمكن

القول بأن هذا هو الذى يفسر لنا أيضا لما ظل العمل اليدوى محتقرا على مر العصور، فهو الدليل الأكيد على قلة ما يحوزه القائم به من فراغ. بل ولعل التطلع إلى التحاق بطبقة أعلى هو فى الأساس تطلع إلى مزيد من الفراغ، إذ نلاحظ أن رموز هذا الصعود على السلم الاجتماعى هى فى معظم الأحوال رموز لكثرة الفراغ، سواء تمثل الرمز فى حيازة السيارة الخاصة أو كثرة الخدم، أو ارتداء الملابس النظيفة الفاتحة اللون التى لم تتلوث بأى أثر من آثار العمل اليدوى... إلخ.

لعل هذا هو الذى يفسر لنا أيضا سحر التكنولوجيا الحديثة لنا جميعا، بل ولماذا يقع الناس بهذه السهولة فى شباك الحضارة الغربية. فالسيارة الخاصة والوجبات السريعة والمكنسة الكهربائية والمصور الكهربائى والغسالة الأتوماتيكية... إلخ كلها وسائل لإطالة الفراغ، وفى هذا على الأرجح يكمن سحرها.

كان الإنسان قادرا دائما على أن يبتدع من النظريات ما يبرر منه قهر غيره، حتى يسهل عليه تحقيق هذا الغرض: إطالة وقت الفراغ. لقد رأينا فى حالة قهر الرجل للمرأة أنه أشاع أن الرجل أكثر ذكاء وقدرة على الابتكار، ولكن الحيلة قد تكررت فى ميادين أخرى وعلى مر العصور. فلتبرير التمييز العنصرى أشيع أن الأسود أقل من الأبيض ذكاء، واتهمت الأقليات دائما بالغباء والكسل وسوء الخلق لتبرير قهر الأغلبية لها. وأرسطو العظيم نفسه قدم لنا نظرية لتبرير نظام الرق، لكى يتفرغ هو وأصحابه للفلسفة (دون أن يكون سيئ النية بالطبع). وسانت توماس الأكوينى قدم تبريرا فلسفيا لنظام الإقطاع. والاقتصاديون التقليديون وأصحاب الداروينية الجديدة قدموا نظريات باهرة لتبرير الرأسمالية.....إلخ.

ولكن يجب أيضا أن نعترف بأن القهر قد تغيرت صورته على مر العصور، وقد تكون حدته قد خفت شيئا فشيئا مع كل تقدم فى التكنولوجيا، أو هكذا على الأقل يبدو الأمر لأول وهلة. فالتقدم المستمر فى طرق الإنتاج سمح أكثر فأكثر بزيادة الإنتاج وزيادة سهولة الحياة، مما سمح للفئات المقهورة بأن تتمتع هى نفسها بكمية متزايدة من الفراغ. ففى البداية كانت الوسيلة الوحيدة التى يمكنك بها أن تتمتع ببعض

الفراغ هى أن تقتل غريمك أو منافسك، إذ إن الموارد المتاحة (كالأراضى المتاحة للصيد أو المراعى أو الأراضى الصالحة للزراعة) كانت محدودة لدرجة لا تسمح لك أنت وهو (أو لقبيلتك وقبيلة أخرى) بالبقاء على قيد الحياة فى نفس الوقت، فكان على القبيلة لتستمر فى الحياة أن تغير على قبيلة أخرى وتعمل فيها تقتيلا رجالا ونساء وأطفالا قبل أن تستولى على أرضها أو مخزونها من الغلال (وهذه هى الطريقة التى يتبعها بعض الحيوان عندما يتنافس مع غيره على ضحيه فيقتله لكى ينفرد بها). ولكن مع تقدم التكنولوجيا، تمدن الإنسان قليلا واكتفى باستبعاد الآخر بدلا من قتله، فيجبر الرقيق على القيام بكل الأعمال التى لا يرغب السيد فى القيام بها. ثم ارتقى نظام الرق إلى نظام الأقنان فى ظل الإقطاع، ثم ارتقى نظام الأقنان إلى نظام العامل الأجير فى ظل الرأسمالية. وفى كل خطوة كان المقهورون يتمتعون بفراغ أطول مما كانوا يحصلون عليه فى المرحلة السابقة، لمجرد أن هذا أصبح ممكنا تكنولوجيا.

كان من الممكن إذن أن نتصور أن يأتى الوقت، مع التقدم المستمر فى طرق الإنتاج، الذى يصبح من الممكن فيه أن يتمتع الجميع بدرجة عالية من الفراغ، ومن ثم ينتهى القهر إلى الأبد: ينتهى قهر الرأسمالى للعمال، وقهر الرجل للمرأة، والمدينة للريف، والأبيض للأسود، والشمال للجنوب... إلخ.

ومن المؤكد أن هذا هو الذى كان بذهن كارل ماركس عندما تصور أن الاشتراكية ثم الشيوعية لا بد أن ينتصرا فى النهاية ومن ثم يزول القهر إلى الأبد، وتعم المساواة وتزول أداة القمع الأساسية وهى الدولة.

ولكن الذى حدث للأسف لم يكن كذلك، بل إن ما حدث لم يكن ماركس - على الأرجح - ليتصوره. كانت ثقة ماركس فى التكنولوجيا عالية جدا، وقد ثبت أنها أعظم مما كان يتصور. أما ثقة ماركس فى الإنسان، فقد ثبت للأسف أنها أكبر بكثير من الحقيقة، إذ ثبت أن الإنسان أسوأ بكثير مما تصور ماركس. لقد كان من الممكن أن نتصور أن رغبة الإنسان في زيادة وقت فراغه لا بد أن تكون لها نهاية، وكان من الممكن أن نظن أنه مادام وقت الفراغ لا يمكن عقلا أن يزيد عن ٢٤ ساعة فى اليوم،

فلا بد أن يكف الإنسان، فى لحظة ما، عن السعى لإطالة وقت فراغه. ولكن ثبت أن الأمر ليس كذلك، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل:

السبب الأول: هو أنك حتى لو أعفيت تماما طوال الأربع والعشرين ساعة كل يوم، من أى عمل إجبارى، فأنت لا شك تقوم خلال اليوم بنشاط ما، ولو تمثل فى اللعب أو تناول الطعام...إلخ وكل هذا النشاط الاستهلاكى المحض يتطلب جهدا يمكن اختصاره أو تخفيفه. فشباك السيارة يمكن أن نحاول أن نجعل فتحه أوتوماتيكيا بدلا من بذل الجهد لفتحه لتحريك عضلات اليد. والحذاء الذى ترتديه لكى تذهب للعب التنس يمكن أن يصبح أقل وزنا مما يخفف عليك الجهد الذى تبذله فى المشى ويزيد من سرعتك. والحصول على صورة فوتوغرافية يمكن أن تختصر مدته فلا تكون بحاجة إلى انتظار تحميض الصورة بل تخرج لك الصورة بمجرد التقاطها. وقل مثل ذلك عن صنع القهوة أو حلاقة الذقن... إلخ. كلها أعمال يمكن أن تختصر مدتها وتحويلها إلى أعمال فورية. لا نهاية إذن، فيما يبدو، لما يمكن أن تفعله لزيادة وقت الفراغ.

والسبب الثانى: أن الإنسان لديه خوف مستمر من أن يضطر فى وقت ما فى المستقبل إلى فقدان ما يتمتع به الآن من فراغ. نعم أنا أتمتع الآن بالفراغ، ولكن ما الذى يضمن لى أن أتمتع به فى المستقبل؟ لا بد أن أحتاط للأمر. والإنسان يعيش فى العادة وهو يحمل شعورا لا مبرر عقلانى له، ولخصه أحد الكتاب بقوله وهو على فراش الموت «إنى أعرف أن كلنا يجب أن نموت، ولكنى كنت دائما أحمل شعورا دفينا بأنه قد يحدث استثناء فى حالتى أنا شخصيا»! إن هذا «الاحتياط للمستقبل» قد يكون مكلفا للغاية، إذ إنه بدوره لا نهاية له.

والسبب الثالث: أن الإنسان يحب أن يضمن الفراغ ليس لنفسه فقط، بل ولأولاده وأولاد أولاده... إلخ، وهذا أيضا هدف ليس له نهاية.

إذا كان الأمر كذلك حقا، أى أنه ليس هناك فى الحقيقة نهاية لسعى الإنسان لإطالة وقت الفراغ، فإنه يترتب على ذلك أنه ليس هناك نهاية أيضا للقهر، فيستمر الإنسان فى

محاولة قهر غيره طمعا فى المزيد ثم المزيد من الفراغ. يضاعف قوة هذا الدافع لقهر الغير داء آخر فى الإنسان هو أن درجة استمتاعه بالفراغ تتوقف للأسف على مدى تميزه عن غيره فى ذلك، أى أن الأمر نسبى إلى حد كبير، فيزيد استمتاعى بالفراغ كلما قل ما تتمتع أنت به من فراغ، وإذا رأيت غيرى يتمتع بنفس الدرجة من الفراغ التى أتمتع بها فقد يزول أو يضعف استمتاعى به بعبارة أخرى، قد يكون أحد الدوافع لاستمرار القهر هو مجرد هذا الدافع الدنىء إلى أن أصبح أفضل منك أو متميزا عنك، وهذا يستدعى ليس فقط إطالة وقت فراغى بل تقصير وقت فراغك.

ولكن لعل الكارثة الحقيقية، والسبب الأكبر لاستمرار القهر، فى صورته الحديثة على الأقل، هو شىء غير هذا كله، وهو أن الإنسان على الرغم من سعيه المستمر لإطالة وقت فراغه، قد اتضح للأسف أنه عاجز إلى حد كبير عن الاستمتاع «بفراغ» حقيقى. إن الإنسان، فيما يبدو، يتصور قدرته على الاستمتاع «بالحرية» بأكثر كثيرا من الحقيقة، وهو فيما يظهر، إذا حصل على هذه الحرية بالفعل لا يعرف فى معظم الأحيان ما الذى يفعله بها. إنه يتصور أنه يتوق إلى بضع ساعات فى نهاية اليوم يفعل خلالها ما يشاء، ثم يحصل على هذه الساعات فإذا به لا يدرى ماذا يصنع بنفسه، وإذا به لا يجد أمامه إلا أن يدير التليفزيون ويلقى بنفسه أمامه ليصبح متلقيا سلبيا لأى شىء يطرأ على الغير أن يشغله به، مهما كانت سخافته، بل ومهما أدرك المشاهد نفسه درجة سخافته. فإذا لم يكن الحل فى التليفزيون أو الفيديو، فإنه فى معظم الأحيان فى أشياء شبيهة بهما، تتلخص كلها فى الحصول على سلع أو خدمات حديثة يلهى بها نفسه ويعفيها من المسئولية عن قضاء وقت الفراغ «بحرية». ولكن إذا كان قضاء وقت فراغ يتطلب بدوره سلعا وخدمات جديدة، شأنه بالضبط شأن إشباع حاجاته الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومأوى... إلخ، فإن إطالة وقت الفراغ لا يبدو على الإطلاق أنه سوف يعفى الإنسان من العمل، بل ولاحتى من العمل الشاق، كل ما فى الأمر أن العمل سوف يتحول من إنتاج الضروريات إلى إنتاج ما نسميه أحيانا بالكماليات. ولكن هذه «الكماليات» لم تعد فى الحقيقة كذلك، بل لقد أصبح نفس الإلحاح الذى كان مقصورا على السلع الأساسية كالغذاء والكساء. وإذا بالقهر باق

معنا كما كان، ولكنه تحول فقط من استعباد لإنتاج المزيد من الغلال وأمثالها، إلى استعباد لإنتاج المزيد من التليفزيونات أو أجهزة الفيديو أو آخر موضات الملابس أو أجهزة الحلاقة الكهربائية... إلخ.

لقد سبق أن رأينا أن لكل صورة من القهر أيديولوجياتها ونظرياتها التى تبررها، فلا بد أن نتوقع إذن أن يظهر من الأيديولوجيات ما يبرر هذه الصورة الجديدة من القهر. وقد ظهرت الأيديولوجية بالفعل، وهى تدور باختصار حول الترويج لإشاعة كاذبة من أساسها، ولكن الغالبية العظمى من الناس قد صدقتها للأسف، وهى أن ما كان يسمى بالكماليات هو فى الحقيقة ضروريات. هذه العقيدة التى انتشرت انتشار النار فى الهشيم هى عقيدة جديدة تماما، إذ لم تشهد البشرية عصرا اعتقدت فيه الغالبية العظمى من الناس أنهم يحتاجون حاجة ماسة إلى كل هذه الأشياء، من السيارة ذات النوافذ التى تفتح أتوماتيكيا، إلى الكوكاكولا كوسيلة للقضاء على العطش، إلى أجهزة التكييف، إلى أجهزة غسل الصحون الكهربائية... إلخ، ويشعرون بالحرمان الشديد إذا لم يحصلوا عليها. ويدخل فى نفس الباب، ويكون جزءا مهما من هذه الإشاعة، تعريف «التقدم» و «التنمية» بأنهما زيادة ما فى حوزة الفرد من سلع وخدمات، حتى ولو كانت هذه السلع والخدمات من نوع هذه الأشياء التى ذكرتها حالا.

هذا التغيير الجوهرى والخطير فى «أيديولوجية القهر» يمكن التعبير عنه بالقول بأن القهر بعد أن كان إجباريا طوال عصور التاريخ الماضية أصبح الآن قهرا اختياريا. كان الناس فى الماضى يقبلون القهر صاغرين للحصول على ما هو حقا من الضروريات، سواء كانوا عبيدا أم أقنانا أم عمالا مأجورين، ولكنهم كانوا يعرفون فى معظم الأحيان أنهم واقعون تحت القهر.

أما الآن فهم يقبلون القهر دون أن يعرفوا حقيقته. فإذا كان يمكن تصوير مراحل التاريخ السابقة فى صورة رجل يجر ساقية بدلا من الثور، وكلما توقف ضرب بالسوط فيضطر إلى الاستمرار فى السير، فإن الصورة فى الحالة الثانية هى صورة رجل يجر

الساقية وقد علقت أمامه جزرة أو ثمرة يشتهيها ولكنه لا يبلغها أبدا، فكلما اقترب منها ابتعدت عنه.

هذه هى العبودية الاختيارية، وهى أعلى مراحل القهر، لأنك لا تستطيع أن تثور ضدها إلا إذا أدركتها وأنت لا تدركها، والعالم كله لا هم له فيما يبدو إلا أن يضمن أن تستمر فى هذه الحالة من انعدام الوعى.

(٤)

نحن المستهلكين المساكين

منذ شهور قليلة قام أحد كبار المذيعين بالتليفزيون البريطانى بإلقاء محاضرة فى الولايات المتحدة، ثم نشرت فى إنجلترا، أحدثت ضجة واسعة، وأثارت اهتماما كبيرا بين المشتغلين بالإعلام، وإن كانت القضية التى أثارها بسيطة وواضحة، ولعل الكثيرين قد عبروا عنها قبله فى أحاديثهم الخاصة وتعليقاتهم العابرة. ربما كان هذا دليلا جديدا على أن أهم الأفكار وأخطرها هى فى الواقع أبسطها.

هذه الفكرة البسيطة التى عبر عنها الإذاعى الكبير هى أن نشرات الأخبار فى الإذاعة والتليفزيون، بل وفى وسائل الإعلام الغربى بصفة عامة، تركز تركيزا غريبا على الأخبار السيئة، ولا تفسح مكانا يذكر للأخبار السعيدة. يقول الرجل إن الذى يشاهد نشرة أخبار فى التليفزيون (فى الدول الغربية على الأقل) يخرج بانطباع سيئ جدا عن هذا العالم، إذ إن خبرا بعد خبر ينهى إلى علمه كارثة، ومصيبة بعد أخرى، سواء تعلق الأمر بسقوط طائرة، أو غرق باخرة، او اغتصاب النساء فى البوسنة، أو اختطاف طفلة بريئة فى أحد شوارع إنجلترا، أو انتحار أحد السياسيين فى فرنسا، أو مقتل أحد السياح فى فلوريدا، أو ازدياد حجم البطالة فى ألمانيا، أو فضيحة رشوة فى إيطاليا، أو انفصال ولى العهد البريطانى عن زوجته، أو تدهور حالة ميزان المدفوعات البرازيلى... إلخ فلا تنتهى نشرة الأخبار إلا وقد تركت فى نفس المشاهد مرارة أو سخطا أو غضبا أو خوفا، إذ لو كان العالم هو حقا كما تصوره نشرات الأخبار: مسلسل لا ينتهى من القتل والسرقة والاغتصاب والتبطل والتضخم والطلاق والرشوة... إلخ، فما جدوى العيش أصلا؟

ولكن لحسن الحظ أن الأمر ليس كذلك فى الحقيقة. فإلى جانب حوادث القتل والانتحار هناك أيضا أخبار زواج سعيد أو ميلاد طفل جميل. وإلى جانب أخبار المجاعات والثورات فى العالم الثالث هناك أخبار عن انخفاض معدل الوفيات وارتفاع السن المتوقع للحياة. وإلى جانب أخبار سقوط الطائرات، هناك اكتشافات جديدة فى عالم الطب تقلل الألم وتعطى الإنسان عمرا جديدا. وإلى جوانب حوادث اعتداء على حفنة من السياح فى إحدى البلاد، هناك ملايين السياح الذين تركوا بيوتهم وعادوا إليها سالمين بعد أن شاهدوا أجمل مناظر فى العالم وتذوقوا مختلف أنواع المأكولات الشهية التى لم يكونوا قد ذاقوها من قبل... إلخ. الحياة باختصار تحتوى على هذا وذاك، فلماذا نجد نشرات الأخبار تكاد تقتصر على المؤسف والمحزن والمقلق؟

هكذا تساءل الرجل ومعه كل الحق. ولأن الحق معه فقد أثارت محاضرته الناس وعلقت عليها سائر الصحف، وتعاطف معه الكثيرون الذين بادروا بالكتابة إليه وإلى الصحف يعبرون عن تأييدهم لرأيه. وإذا بالمسئولين عن جهاز التليفزيون وعن إعداد نشرات الأخبار يصابون بدهشة شديدة إذ لم يكونوا يظنون أن سخط الناس على نشراتهم هو بهذا الانتشار وبهذه القوة.

ولكن يبقى السؤال: إلى أى مدى يمكن أن يأمل فى أن يحدث هذا الاحتجاج أثرا يذكر فى محتوى نشرات الأخبار؟ إلى أى مدى يمكن أن يخضع رجال الإعلام للرغبات الحقيقية للرأى العام، التى عبر عنها مؤخرا بهذه القوة وهذا الوضوح؟

أصارح القارئ بأننى لست كبير الأمل فى أن يستجيب رجال الإعلام لهذه الرغبة، وإن كنت لست واثقا تمام الثقة فى السبب الحقيقى لهذا الإحجام. إن لدىَّ عدة تفسيرات محتملة لتلك الظاهرة التى نشكو منها: غلبة الأخبار السيئة فى نشرات الأخبار، وتعمد استبعاد الأخبار السعيدة، وتخفيض الزمن المتاح لها إلى أقل حد ممكن. من بين هذه التفسيرات أرجح التفسير الأتى: إن المسئول عن هذه الظاهرة هو المجتمع الاستهلاكى. فقد أصبحت برامج التليفزيون خاضعة لرغبة المعلنين عن السلع: تختار البرامج التليفزيونية بحيث تناسب الإعلانات، بدلا من أن تختار

الإعلانات بحيث لا تؤذى البرنامج التليفزيونى. ونجاح الإعلان يقاس بكثرة عدد المشاهدين ومدى تأثرهم به، والأخبار السيئة والمقلقة تدفع الناس دفعا إلى متابعة الأخبار أملا فى الحصول على طمأنينة لا تأتى أبدا، وهذه المتابعة المستمرة للأخبار تضمن أن يقع أكبر عدد من المشاهدين فريسة للإعلانات.

هذا من ناحية، ولكن من ناحية أخرى نجد أيضا أن الشخص القلق والمتوتر والخائف هو مستهلك جيد. فمن المعروف مثلا أن القلق كثيرا ما يدفع إلى زيادة استهلاك الطعام، وكأن هذا الاستهلاك يتضمن تعويضا عن شىء مفقود. ولكن هذا الأمر صحيح أيضا فيما يتعلق بسائر السلع: إذا شعر المرء بالقلق كثيرا ما يذهب لشراء شىء، أى شىء، تماما كما نحاول تهدئة الطفل الذى يبكى ويصرخ بإعطائه لعبة أو قطعة من الحلوى. فإذا كانت وسائل الإعلام قد أصبحت فى خدمة مروجى السلع، فإن من مصلحة الجميع (إلا المستهلك المسكين بالطبع) أن يعم القلق وينتشر التوتر. وما هو أفضل لذلك من نشرات أخبار كئيبة ومقلقة؟

إن الأمر لا يحتاج إلى مؤامرة بين المسئولين عن التليفزيون وبين منتجى السلع والمروجين لها. كل ما يحتاجه الأمر هو أن تتفق مصلحة هذا مع مصلحة ذاك، فتحدث النتيجة الوخيمة التى ندفع ثمنها نحن المستهلكين المساكين.

(٥)

حلول عالمية لمشكلات عالمية

فى زيارة حديثة لى لتونس، شكا لى صديق تونسى من ظاهرة جديدة وغريبة على المجتمع التونسى، شدت انتباهى وقذفت بفكرى فى أكثر من اتجاه. قال إن له أخا، فى سن المراهقة، لا يكاد يكف عن مشاهدة برامج التليفزيون الأجنبية، بخاصة الإيطالية، التى أصبحت سهلة الالتقاط لأى صاحب تليفزيون فى تونس، خصوصا مع تقدم شبكات الاتصال وشيوع ورخص ما يسمى الطبق أو «الدش» (Dish) الذى يمكنك من التقاط عدد كبير جدا من القنوات التليفزيونية من مختلف دول البحر المتوسط كان الذى يفزع صديقى التونسى ما امتلأت به هذه البرامج المقبلة من الشاطئ الآخر، من مناظر الجنس الفاضح والجريمة، وانصراف طلبة المدارس انصرافا مقلقا عن استذكار دروسهم، وإضاعتهم الوقت فى ما لا يفيد، حتى بدأ المدرسون والمهتمون بشئون التعليم يعبرون عن قلق حقيقى من أن شبكات التليفزيون الأجنبية أصبحت منافسا حقيقيا لهم فى الاستحواز على عقل التلميذ واهتماماته.

لقد اعتبرت الأمر على درجة كبيرة من الأهمية وأكثر استحقاقا للاهتمام من كثير من الموضوعات التى لا يكف المثقفون العرب عن عقد الندوات والمؤتمرات لمناقشتها. هل فى الأمر غزو ثقافى جديد؟ أو هو مثال جديد للانصراف عن الإنتاج إلى محض الاستهلاك؟ أو هو تبديد لطاقة عربية ثمينة فى ما لا يفيد؟ أو هو فقدان العرب تدريجيا، للثروة التى كانوا يعلقون عليها آمالهم فى مستقبل أفضل، وهى الشباب؟ أو كل هذا فى الوقت نفسه؟ ثم إن الخطورة تزداد لأن الأمر يبدو

وكأن لا حيلة لنا معه، فالغرب لا يأتيك هذه المرة بالمدافع والقنابل التى يمكنك ولو بالكثير من المشقة، الاستعداد لها، وتحصين نفسك ضدها أو حتى إعداد القوة الكافية لمواجهتها، ولايأتيك هذه المرة بالسلع التى يمكنك أن تمنعها أو تفرض ضدها الحواجز الجمركية العالية. لا إنها تأتيك هذه المرة مع الهواء الذى تتنفسه. إذا أقفلت دونها الباب، دخلت من النافذة، وإذا أغلقت النافذة تسربت من خلال مسام الجدران. ثم إنها تأتيك هذه المرة لا بالتهديد والوعيد، ولكن بمنتهى النعومة واللطف، وهى لا تجبرك على شيء، مطمئنة إلى أنك ستسعى إليها بقدميك بمجرد أن تسمع عن اقترابها منك.

* * *

وعدت إلى مصر من دون أن أحسم الأمر فى ذهنى، القضية معلقة بالنسبة لى، لا أدرى ما الذى يجب أن يكون موقفنا إزاءها. وما إن قضيت بضعة أيام فى مصر حتى تفجرت فى الصحف والمجلات قضية الطبق أو «الدش» (Dish) الذى انتشر فى مدينة بعينها من مدن مصر، هى مدينة دمياط الساحلية، بدرجة تفوق درجة انتشاره فى العاصمة نفسها، فدمياط أقرب من غيرها من المدن المصرية إلى دول معينة فى شمال البحر المتوسط اشتهرت برامجها التليفزيونية بمناظر الجنس الشديدة الإثارة والممتدة طوال ساعات الليل، ولكن دمياط مشهورة أيضا، من قديم، بنشاط صناعها ودأبهم وحرصهم على إتقان ما يصنعون، بخاصة فى صناعة الأثاث الفاخر، الذى لقى نجاحا كبيرا فى التصدير وجلب لمصر كميات لا يستهان بها من العملات الصعبة، فإذا بأصحاب هذه الصناعات يفاجأون بعمالهم من الشباب يسهرون طوال الليل فى مئات من المقاهى المغلقة على روادها، يشاهدون فيها فيلما بعد آخر من هذا النوع من الأفلام، ويتقاضى أصحاب المقاهى مقابل هذا أثمانا باهظة. ويصل هذا الشباب الليل بالنهار مما هدد عددا من الصناعات تهديدا خطيرا، وزاد من قلق الآباء والأمهات على أولادهم، وقلق أرباب الصناعة على صناعاتهم، وقلق المسئولين عن الأمن مما بدا لهم من انفلات الأمور من أيديهم، ومن تحول مقاهى دمياط من أماكن بريئة للراحة إلى نواد ليلية.

واتخذ محافظ دمياط قرارا جريئا بمنع المقاهى من عرض هذه الأفلام، وقام بنزع هذه الأطباق التى ركبها أصحاب المقاهى، وهدد المقاهى الأخرى بالمصير نفسه إذا لجأت إلى هذا السلوك.

ولكن الأمر يبدو لى، طبعا، وكأنه لم يحسم قط، والقضية ما زالت قائمة كما هى. هل يمكن أن نتصور حقا أن بإمكاننا عزل ثقافة عن أخرى ـ فى العصر الذى نعيش فيه ـ بقرار من محافظ مهما كانت قوته وثقته بسلامة موقفه؟ هلا يمكن أن تفرض رقيبا على الناس لتطمئن إلى نوع الهواء الذى يتنفسونه وأنه لا يختلط بشىء ترغب فى منعه؟ قال البعض إن الحل الحقيقى هو أن نقوى مؤسساتنا الاجتماعية وندعم علاقاتنا العائلية ونصلح نظام تعليمنا، فكل هذا هو الحامى الحقيقى لأبنائنا من الثقافات الغازية. ولكن هل نسطيع هذا حقا فى الوقت الذى زحف فيه أثر هذه الثقافات على عائلاتنا وأخذت فعلا فى تفكيك روابطنا الأسرية، وأثرت فى نمط حياتنا الاقتصادية تأثيرا انعكس بدوره على نوع العلاقات الاجتماعية السائدة، وعلى نظامنا التعليمى وحياتنا الثقافية بأسرها؟.

قال آخرون إن الحل هو فى تقوية وسائل إعلامنا وجعلها قادرة على منافسة وسائل الإعلام الغازية، فهل هذا القول يقصد به الجد أو المزاح؟ لقد أصبحت وسائل إعلامنا، هى نفسها، خاضعة خضوعا يزداد يوما بعد يوم لسيطرة أصحاب المال ومروجى السلع الغربية، الذين ينتجون تلك البرامج نفسها التى نشكو منها.

سألت نفسى: هلى نحن نخطئ إذ نظن أن مشكلة عالمية يمكن أن يكون لها حل محلى أو وطنى؟ ألا يصح القول إن العالم، وقد أصبح قرية صغيرة، لا بد من أن يحل مشكلاته عقلاء هذه القرية جميعا مجتمعين، ولا يمكن أن يكون الحل فرديا يقوم به رب كل أسرة بمفرده؟

(٦)

الحرب ضد المجتمع الاستهلاكى

مهما بلغ سخطنا على الغرب أحيانا، ومهما انتقدنا أخطاءه، وفى بعض الأحيان، جرائمه، وأيا كان رأينا فى تجاوزات الحضارة الغربية الحديثة ورفضنا لمساوئها، فإننا من حين لآخر نرى فى الحياة الغربية بعض السمات التى لا يسع المرء إلا أن يكبرها ويقدرها كل التقدير، وأن يتمنى لأمته أن يكون لها مثلها. إنى لا أقصد بذلك سلع الغرب وأجهزته الكهربائية والإلكترونية، وإنما أقصد أشياء أخرى بعيدة كل البعد عن مظاهر المجتمع الاستهلاكى، بل هى نقيضها تماما.

من ذلك ما حدث مؤخرا فى مدينة بريطانية هى «بريستول»، حيث قامت إحدى الشركات التجارية الشهيرة (تسكو) بشراء قطعة أرض تقع فى إحدى ضواحى المدينة، لتقيم عليها متجرا كبيرا (سوبر ماركت). استشاط الناس فى المدينة غضبا، واجتمع مئات من شباب المدينة لتنظيم احتجاجهم على إقامة المتجر فى هذا المكان، وللتشاور فيما يجب عمله. أما سبب الغضب والاحتجاج فهو أن هذه الأرض التى اشترتها الشركة تقع فى منطقة غابات رائعة الجمال، وإقامة متجر عليها يتطلب قطع عدد من الأشجار الباسقة البديعة التى يقدر عمر بعضها بتسعة وثمانين عاما. وإقامة متجر من نوع متاجر (تسكو) من شأنه أن يضفى على المنطقة درجة عالية من القبح. ففضلا عما تؤدى إليه من قطع الأشجار، وإقامة مبنى حديث قبيح المنظر، من النوع الذى يبنى عادة لهذا الغرض، حيث لا تراعى إلا الاعتبارات الاقتصادية البحتة، فإنها لا بد أن تؤدى شيئا فشيئا إلى استئصال المزيد فالمزيد من الأشجار،

أولا لإفساح مكان لانتظار السيارات، ثم لبناء متاجر أخرى جاءت لتصبح قريبة من (تسكو). ولا بد أن تعج المنطقة شيئا فشيئا بالحركة والضوضاء، وبتلوث الهواء، وإذا بالمنطقة الطبيعية الرائعة الجمال تتحول إلى نسخة مكررة من وسط المدينة بكل قبحه وضوضائه وتلوثه.

قرر شباب المدينة أن يبذلوا كل ما فى وسعهم لمنع هذا الأمر. وإذا بهم يذهبون فيحتلون المكان، بعد أن هيأوا أنفسهم للإقامة فيه أياما وأسابيع إذا اقتضى الأمر، وتناوبوا فيما بينهم حراسة الأشجار طوال ٢٤ ساعة فى اليوم لمنع قطعها. لجأت الشركة إلى القضاء، وحيث إنها أصبحت هى المالكة قانونا للأرض، وليس فى القانون ما يمنعها من بناء متجر فى هذا المكان، أصدر القضاء حكمه لصالحها، وطلبت الشركة تنفيذ الحكم. وأمرت الشرطة الشباب بالانسحاب من المنطقة فلم يمتثلوا للأمر، ولجأ بعضهم رجالا ونساء، إلى تسلق بعض الأشجار إلى ارتفاع يزيد على ١٨ مترا، حيث أقاموا على أعلى فروعها، معلنين أنه إذا أرادت الشركة قطع الأشجار فلتقطعها وهم فوقها، فإذا سقطت الأشجار سقطوا معها. وإذا بالشرطة تضطر إلى إرسال قوات يصل عددها إلى مئات، تصدرت صورهم الصحف، وهم يسيرون وسط الغابات وكأنهم ذاهبون إلى معركة، لحماية الشركة وهى تقوم بعملية قطع الأشجار.

واضطر الشباب إلى الانسحاب محزونين مكتئبين بعد أن قضى بعضهم ٢٨ ساعة فى أعلى الشجر، هطلت عليهم خلالها أمطار شديدة، ومع ذلك لم يرضخوا إلا بعد أن جاءهم رجال الشرطة يهددونهم بالاعتقال، واعتقلوا بعضهم بالفعل.

على الرغم من انسحابهم فإنهم فى رأيى أحرزوا انتصارا عظيما. لقد عبروا عن شىء من أنبل وأجمل ما فى الإنسان، واستطاعوا أن يحصلوا على شعبية ودعاية لقضية نبيلة، هى قضية الدفاع عن الجمال، وحق الإنسان فى حياة نظيفة، وفى التعبير عن نفسه فى مواجهة تسلط وجبروت الشركات التجارية، ورفض المجتمع الاستهلاكى الذى يغزو الإنسان شيئا فشيئا داخل نفسه، ويحرمه بالتدريج من التمتع بأجمل ما فى الحياة.

حاولت الشركة دون جدوى تحسين صورتها أمام أهل المدينة، فأخذت تقول وتكرر إنها لا تنوى أن تفعل هذا أو ذاك، وإنها ستراعى الجمال بأكثر مما يريدون، وأنها لن تقطع من الأشجار إلا الحد الأدنى الضرورى، وستقوم بزراعة غيرها، وإنها ستقوم بتقديم خدمات جديدة للمدينة... إلخ. وهذا كله مكسب حققه الشباب المتمسك بحقه، ولكن المكسب الحقيقى هو أنهم سجلوا موقفا وأعلنوا رأيا وتمسكوا به لآخر لحظة، على أمل أن يأتى جيل تال من الناس ينجح فى تغيير القانون لصالح الناس، ويجعل قيم الجمال والحرية أعلى من قيم الاستحواذ والثراء.

الفصل الخامس

العولمة وحضارة السوق

(١)

عصر التسويق

نحن نعيش فى عصر يمكن أن يسمى بأسماء متعددة. سماه البعض بعصر ثورة المعلومات أو ثورة الاتصالات، وسماه آخرون بعصر «الرأسمالية المتوحشة» أو عصر «نهاية التاريخ» أو «نهاية الأيديولوجيا» أو «عصر صراع الحضارات» أو «المجتمع الاستهلاكى» أو «عصر الجماهير الغفيرة»... إلخ.

ولكنى أضيف الآن أنه «عصر التسويق» فقليل من الأشياء ينمو فى عصرنا بسرعة تقارب سرعة التسويق، ولا يبدو أن الإنفاق يزيد على شيء بمعدل يفوق معدل زيادة الإنفاق على التسويق. وأضيف أيضا أنه لا شيء يبدو وكأنه يفسد علينا حياتنا فى هذا العصر أكثر مما يفسده التسويق: لا توحش الرأسمالية ولا صراع الحضارات، ولا زيادة السكان وانتشار ظاهرة الجماهير الغفيرة... إلخ.

كيف أثبت للقارئ أننا نعيش بالفعل فى «عصر التسويق»؟ انظرا أولا إلى المساحة التى يشغلها التسويق فيما يبثه التليفزيون، وما تنشره الصحف، والأهم من ذلك أن نلاحظ الزيادة فى هذه المساحة مع مرور الوقت.

تلاحظ نفس الزيادة فى المساحة التى يحتلها التسويق، فى الشوارع من إعلانات مرصوصة على طول الطريق، وفى أماكن الترفيه، من دور السينما إلى النوادى والشواطئ. وفى المباريات الرياضية امتلأت جدران الملاعب بالإعلانات، ومولت الشركات المسابقات ومنحت الجوائز، وأعطت للاعبين

قمصانا كتب عليها اسم الشركة فتحول كل لاعب إلى إعلان متحرك. ثم دفعت الشركة للأبطال الرياضيين ملايين من الجنيهات لكى يظهر الواحد منهم إلى جانب صورة صغيرة لصالحها. ودفعت الشركات مثل هذا للممثلات الجميلات حتى يقترن الوجه الجميل بالسلعة المراد بيعها، فإذا بالممثلة الجميلة تباع كما تباع السلعة.

كان التليفزيون فى بداية ظهوره خاليا تمامًا من الإعلانات، إذ لا بد أن القائمين على التليفزيون قد استسخفوا الفكرة بشدة، فى البداية. التليفزيون؟ هذا الاختراع العظيم الذى يمكن أن يستخدم استخدامات عظيمة، هل يجوز أن يتحول إلى مجرد وسيلة لتسويق الصابون أو المشروبات الغازية؟ ثم رضخ التليفزيون للضغوط أو الإغراء، وسمح للإعلانات بأن توجد بين البرامج، ثم سمح لها بأن تتخلل بعض البرامج التافهة، ثم سمح لها بأن تتخلل برامج أكثر جدية ورزانة. ثم أصبح المعلنون ينتجون هم أنفسهم البرامج التليفزيونية الملائمة للإعلان، وأطيح بالبرامج غير الملائمة إلى أوقات يندر أن يكون لها مشاهد، إذ إنها لا تأتى إلا فى الساعات المتأخرة من الليل أو فى مطلع الفجر.

حدث تطور مماثل فى الصحف. ففى البداية كان النجاح التجارى للجريدة يتوقف على إعجاب القراء بسياستها أو نوع كتابها، ثم دخلت الإعلانات الصحف، وشيئا فشيئا أصبح الإعلان مصدرا مهما من مصادر التمويل والربح. وترتب على هذا أن هدف الجريدة لم يعد بالطبع إرضاء القراء، بل مجرد «جذبهم»، إذ إن المهم لاستمرار الجريدة، أصبح هو استمرار رغبة المعلنين فى الإعلان فيها، واستمرار هذه الرغبة يتوقف على حجم التوزيع، ولكن حجم التوزيع لا يساوى بالضبط حجم «رضا القراء»، بل أصبح، أكثر فأكثر يتوقف على القدرة على «ربطهم» بالجريدة، إما بالإثارة اليومية، أو التشويق إلى ما يمكن أن يجدوه فى اليوم التالى، حتى ولو اكتشف القراء بعد وقوعهم فى الفخ أنهم لم يخرجوا من الجريدة بشىء ذى بال. المهم فقط هو أن يكون نظرهم قد وقع على الإعلان، وهذا كاف تماما من وجهة نظر المعلنين.

لم يكتف المعلنون بالتليفزيون والإذاعة والصحف والحوائط والأعمدة المضاءة فى

الشوارع، بل دخلوا أيضا النوادى ثم المدارس. فالمعلنون يهمهم جدا أماكن التجمهر، حيث يصل الإعلان الواحد، فى نفس الوقت، إلى الأعداد الغفيرة. ولكن صغار السن فيهم مزايا لا يستهان بها: عاداتهم لم تتشكل بعد أو لم تتجمد بعد، ومن ثم فهم على استعداد لقبول الجديد بسهولة أكبر. وهم يهتمون برأى أقرانهم أكثر مما يهتم كبار السن، ويهمهم أن يحصلوا على إعجاب هؤلاء الأقران (خاصة من الجنس الآخر)، ومن ثم فهم أكثر استعدادا لمجاراة الموضة الشائعة. وصغار السن لا زالوا يبحثون عن ذواتهم ويسرهم أن تعرف لهم «شخصية» يتميزون بها عن غيرهم. ومن معالم «الشخصية» ما يستهلكه المرء من سلع، وما يفضله من أنواع المأكولات والملبوسات. فلماذا لا يستغل المعلنون هذه الحاجة الماسة لدى الشباب والصبية، فيقدمون سلعهم وخدماتهم وكأنها هى التى تميز شخصا عن غيره؟ أضف إلى هذا أن «التعليم فى الصغر كالنقش على الحجر»، وبنفس المنطق يمكن أن نقول «إن من يظفر به الإعلان فى الصغر سيظل مغنما حتى الكبر».

* * *

ما هو الضرر بالضبط من كل هذا؟ إن قائمة الأضرار التى تنشأ من انتشار ظاهرة التسويق، أطول بكثير مما قد نظن. بل إنى واثق من أنى أستطيع حصرها فإليك بعضها.

قيل مرة إن كل شيء مباح فى حالتين: «الحرب والحب» ولكن ها قد تبين أن كل شيء مباح أيضا فى التسويق. ولا أدرى بالضبط كيف انتشر الاعتقاد بأنه من أجل إقناع الناس بشراء سلعة ما بدلا من سلعة أخرى يجوز عمل أى شيء: أى نوع من الكذب والخداع، أى درجة من السماجة وقلة الذوق، أى درجة من الإلحاح، أى استخدام للجنس، أى تشويه للمناظر الطبيعية، أى تشويه لعقول الأطفال وصغار السن وتشجيعهم على التمرد على ذويهم، أى عبث باللغة، أى إفساد للأعمال الكلاسيكية فى الموسيقى أو الأدب، أى إضرار بالصحة، أى اقتحام للخصوصية أو إقلاق للراحة...إلخ.

ما الذى أدى بالبعض إلى الاعتقاد بأن كل هذا يمكن أن نضرب عنه الصفح إذا كانت النتيجة هى نجاح عملة التسويق؟ ثم ما الذى أدى ببقية الناس إلى قبول كل هذا والسكوت عليه؟

ذلك أن من المدهش قلة ما أبدى من مقاومة لهذا كله، والسرعة التى تساقطت بها وسيلة بعد أخرى من وسائل الإعلام، فرضخت وقبلت السير فى نفس الاتجاه، مهما كان ما تتسم به من قبل من رصانة وجدية والتزام أخلاقى. والحكومات التى يفترض أن من مهامها حماية شعوبها من أى شىء مغشوش، ومن محترفى النصب والاحتلال، وحماية الثقافة الوطنية واللغة، وحماية الأطفال من أى صورة من صور الاعتداء، وحماية العائلة من التفكك...إلخ، كيف رضخت الحكومات، الواحدة بعد أخرى لرغبات عدد قليل جدا من الناس فى تسويق سلعهم بأى طريق؟

كانت أول دولة تبلغ بهذا التسويق مدى مثيرا للقلق هى الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن من الصعب أن نفهم لماذا كانت البداية فيها قبل غيرها. فالسوق الأمريكى مرشح من البداية لأن يكون سوقا مجزية للغاية، وواعدة بأعلى الأرباح، إذ اجتمع فيه منذ وقت مبكر، أى قبل أى دولة أخرى: الحجم الكبير للسكان، مع ارتفاع متوسط الدخل، مما يعد المنتجين الباحثين عن أسواق، نماذج عالية لا يمكن أن يطمح إليها منتج سويسرى مثلا أو دينماركى، إذا اقتصر على التسويق داخل بلاده، إذ إن ميزة ارتفاع متوسط الدخل يطيح بها صغر حجم السكان. ولم يكن من الممكن أن يطمح إليه أيضا منتج صينى أو هندى، إذ إن ميزة حجم السكان يطيح بها انخفاض الدخل. نظر المنتجون والبائعون الأمريكيون إلى ضخامة السوق الأمريكية فسال لعابهم، وأغرتهم فرص الربح الكبيرة، الكامنة فى هذه السوق الواسعة بمحاولات لا تنقطع لتوسيع السوق أكثر فأكثر.

لم ينقض وقت طويل حتى انتقلت الجرثومة إلى سائر البلاد الرأسمالية الأخرى، ثم من هذا العالم الغنى إلى دول العالم الفقير أو الثالث ثم فوجئنا ذات يوم بانهيار

العالم «الثانى»، الذى كان يرفع شعار الاشتراكية، فإذا به يصاب بين يوم وليله، هو بدوره بجرثومة «التسويق» لقد قيل وقتها إن سبب سقوط الاشتراكية هو ما اتسمت به نظم الحكم فيها من ديكتاتورية. ولكن الحقيقة، إذا أردنا الصراحة الكاملة، هى أن الذى أسقط الاشتراكية ليس تيار الديمقراطية الكاسح (فهو ليس فى الحقيقة تيارًا ولا كاسحا) وإنما أسقطتها مدافع التسويق.

(٢)

الأسرة وحضارة السوق

ليس صحيحا ما قاله الكثيرون عن مؤتمر الأمم المتحدة عن السكان والتنمية، الذى عقد فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤ من أن الوثيقة الأساسية المعدة للمناقشة فى هذا المؤتمر، تدعو إلى ممارسة الرذيلة والإجهاض والشذوذ الجنسى وممارسة الجنس خارج الزواج. ولكن الصحيح هو أن الوثيقة تبدى تسامحا غريبا إزاء هذا كله.

ومن ثم فليس صحيحا القول بأن الضجة الكبيرة التى ثارت حول هذا المؤتمر كانت ضجة مفتعلة أو ليست فى محلها أو أن الذين فجروها لا بد أنهم لم يقرءوا الوثيقة. فالوثيقة خطيرة حقا مثلما زعم أنصارها ومعارضوها على السواء، ولهذا فقد كانت وسوف تظل مدة طويلة، جديرة بالمناقشة وتستحق ما ثار وما سوف يثور حولها من جدل.

وأصارح القارئ بأنى لم أكن أتوقع قبل قراءة الوثيقة، أن أجد فيها تعبيرا واضحا بهذه الدرجة عن مبدأ الحرية الفردية، وأن تذهب إلى هذا الحد فى التساهل مع الميول والأهواء الشخصية. «الفرد» فى نظر وثيقة هذا المؤتمر هو الأساس، ومصلحته ورغباته هى المعيار، لا العائلة ولا الأمة ولا الدين ولا التقاليد ولا العرف. وكل ما تفرضه العائلة أو الأمة أو الدين أو التقاليد من قيود، من حق الفرد التخلص منها، والوثيقة تقف معه فى محاولة الفرار من هذه القيود.

على ضوء هذا يمكن أن نفهم موقف الوثيقة من الحرية الجنسية والشذوذ الجنسى والإجهاض. فالوثيقة نادرا ما يرد فيها لفظ «العائلة» أو «الأسرة»، إلا عندما تشير

إلى تنظيم الأسرة، والمقصود بهذا، كما هو معروف، شيء لا يكاد يكون ذا علاقة بالأسرة.

وتفضل الوثيقة، كبديل للفظ العائلة أو الأسرة، أن تستخدم ألفاظا ذات معان مرنة للغاية تشمل أى شخصية، دون الالتزام بأن يكون أحد الطرفين ذكرا والآخر امرأة، فتحاول الوثيقة قدر الإمكان تجنب استخدام لفظ «الزوجين» وتفضل عليه لفظ «قرينين» (Couple)، ويندر فى الوثيقة أن يرد لفظ «الزواج»، وعندما تتكلم عن ممارسة الجنس لا تفترض وجود زواج، بل تحرص باستمرار، كلما جاء لفظ (قرينين Couple)، أن تضيف على الفور لفظ الفرد «أو الأفراد» (Individuals) إذ ليس من الضرورى فى نظر الوثيقة أن تكون ممارسة الجنس هى دائما بين نفس الشخصين أو القرينين. وهى عندما تتكلم عن وسائل مكافحة مرض الإيدز لا تذكر من بين هذه الوسائل، العفة الجنسية، أو الامتناع عن ممارسة الجنس خارج نطاق الزواج. والوثيقة تتكلم بإسهاب غريب عن ممارسة الجنس بين المراهقين دون أن تبدر منها أى عبارة تدل على الاستهجان، وفى نفس الوقت تعبر الوثيقة بصراحة عن استهجانها للزواج المبكر، وتفترض (رغبة فى تخفيض معدل نمو السكان) أنه كلما تأخر سن الزواج كان هذا أفضل. لا شك إذن أن ممارسة الجنس بين المراهقين هى فى نظر الوثيقة، ممارسة خارج نطاق الزواج، ومع هذا فهى تتكلم عنه وكأنه شيء لا تشوبه شائبة: المهم فقط أن يتجنب المراهقون الوقوع فى الأمراض، وهذا يتطلب توعيتهم وتقديم الخدمات لهم المتعلقة بممارسة الجنس ومنع الحمل، وتوفير منتهى السرية لهم، واحترام حقهم فى الاحتفاظ بنشاطهم سرا عن الجميع!

أما الإجهاض، فالوثيقة وإن كانت لا تدعو إليه، وتفضل عدم الاحتياج إليه، فإنها لا تدينه، حتى لو لم يكن فى الحمل أى خطر على الأم، ما دام «إجهاضا آمنا» أى المهم فقط فى نظر الوثيقة هو ألا يهدد الإجهاض حياة الأم، وفيما عدا هذا فإنه لا غبار عليه.

والوثيقة تستخدم عبارة «الأمومة المبكرة» دون تمييز بين ما إذا كانت قد حدثت

فى نطاق الزواج أو خارجه، والشيء الوحيد الذى تستهجنه الوثيقة فى هذه الأمومة المبكرة، فيما يبدو، هو أنها تزيد من معدل نمو السكان، كما أنها تقيد فرص الأم فى العمل والمساهمة فى الإنتاج!

الحرية الفردية إذن، وإلى آخر مداها، هى الفلسفة الكامنة وراء وثيقة موتمر السكان والتنمية. ومن حق واضعى الوثيقة، بالطبع، أن يتبنوا من الفلسفات الاجتماعية ما شاءوا، ولكن ليس من حقهم أن يقدموها للعالم وكأنها تعبير عن موقف إنسانى عام، يمثل آخر مراحل التقدم البشرى. هذا هو المرفوض. فلتعبر كل أمة أو حضارة عن قيمها كما تشاء، ولكن ليس من حقها أن تصور قيمها الخاصة وكأنها «قيم الإنسان» فى أى مكان وزمان. وقد ساعد على الوقوع فى هذا الخطأ، للأسف. وعلى سهولة خداع الكثيرين من قراء الوثيقة، اللغة التى كتبت بها، وهى لغة تقارير الأمم المتحدة بوجه عام، التى سماها البعض بحق (Unspeak) تشبيها لها بما أسماه جورج أورويل(New Speak) أو «اللغة الجديدة»، فى الملحق الذى أرفقه بروايته الشهيرة (١٩٨٤)، وكان يقصد بهذه اللغة الجديدة ما يمكن أن يشيع فى المستقبل من طريقة فى الكلام والكتابة، عندما تسود الديكتاتورية فى المجتمع التكنولوجى المتقدم، وتفرض على الناس طريقة فى التفكير تخدم مصالح الفئة الحاكمة وتستأصل من الفكر الإنسانى الأفكار القديمة عن العدل والجمال والحرية ...إلخ، وتغرس معانى جديدة تماما لهذه الكلمات ومناقضة للمعانى القديمة وإن كانت لا تزال تعبر عنها بنفس التعبيرات. «لغة الأمم المتحدة» هذه التى كتبت بها الوثيقة، أقل ما يمكن أن توصف به هو أنها لغة «لزجة» لا طعم لها ولا رائحة، يختار أصحابها ألفاظهم بعناية فائقة توحى لقارئها بأن مضمونها هو مجرد تحصيل حاصل، أو من قبيل البديهيات، أو توحى بأنها لغة محايدة، مع أن هذا الحياد المصطنع نفسه هو الذى يؤدى إلى تهريب قيم خاصة بمجتمع معين إلى غيره. مثال ذلك هو ما أشرنا إليه حالا من استخدام لفظ «قرينين» (Couple) بدلا من زوجين. فلفظ «قرينين» أكثر حيادًا، لأنه لا يفترض رباطا قانونيا معينا، ولكن حياده هذا هو الذى يجعل الشذوذ الجنسى والعلاقات الجنسية دون زواج أمرا مقبولا وجائزا لدى كاتب الوثيقة وقارئيها.

ومن الواضح أن وثيقة مؤتمر السكان، بتبنيها مبدأ الحرية الفردية فى العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، إلى هذا المدى البعيد، إنما تحاول أن تستميل إليها جماعات ضغط مهمة، وتزداد قوتها يوما بعد يوم فى المجتمعات الغربية الراهنة، وعلى الأخص الحركات النسوية الحديثة التى ترفع شعار تحرير المرأة وتفهمه فهما خاصا، والحركات المعبرة عن الشواذ جنسيا. فهذه الجماعات والحركات تبارك كل هذا الذى تعبر عنه الوثيقة من تسامح مع الحرية الجنسية خارج نطاق الزواج، ومع حرية الإجهاض، ومع الشواذ جنسيا، فضلا عما تتضمنه الوثيقة من عبارات متكررة، فى كل فرصة تسنح لذلك، عن ضرورة التسوية بين الرجل والمرأة.

إن الدعوة إلى المساواة فى بعض الظروف تصبح واضحة الفساد والخطل، كما فى المثال الواقعى التالى الذى يتعلق بحكم صدر منذ وقت ليس بالبعيد من إحدى محاكم نيويورك يقضى بالمساواة فى المعاملة بين الرجل والمرأة فى أمر غريب حقا. وأصل القضية أن امرأة صعدت إلى إحدى سيارات النقل العام فى مدينة نيويورك وهى عارية الصدر تماما، فتعرض لها بعض الركاب بالنقد مما انتهى إلى تدخل الشرطة حيث اعتبر تصرف المرأة تصرفا غير لائق. رفعت المرأة دعوى ضد الشرطة تطالب بالتعويض على أساس أن تعرض الشرطة لها فى هذا الأمر، يدخل فى باب التمييز فى المعاملة بين الرجل والمرأة، وهو تمييز منعه الدستور، إذ ما دام يسمح للرجل بركوب السيارات العامة وهو عارى الصدر، دون أن يتعرض له أحد، فالواجب أن يكون كذلك الموقف من المرأة. والمدهش أن المحكمة أخذت بدعواها وحكمت لها ضد الشرطة، ومن ثم أصبح من المسموح به، من الآن فصاعدا، أن تسير النساء عاريات الصدور فى الطريق العام والسيارات العامة...إلخ.

الحكم واضح الفساد، ولكنه يعكس اتجاها متزايد القوة لدى الرأى العام الأمريكى، ويفهم المساواة والعدالة بين الرجل والمرأة هذا الفهم الغريب. وأخشى أن وثيقة مؤتمر السكان، وإن لم تكن قد وصلت بعد إلى هذا الحد، فإنها توحى بأنها على وشك أن تصل إليه. ففى الوثيقة عبارات عن ضرورة اشتراك الرجل فى الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، أسوة بالنساء، دون أن تأخذ فى الاعتبار اختلاف الظروف

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للرجال والنساء فى المجتمعات المختلفة، وكأن الهدف الأسمى، فى نظر الوثيقة، هو تمكين المرأة من العمل خارج المنزل. ولكن إطلاق حرية النساء فى العمل خارج المنزل لا يعنى أن عمل النساء فى الخارج، بأجر، ولحساب الغير، هو بالضرورة أكثر تحقيقا للرفاهية الاجتماعية، فى جميع الأحوال، وفى نظر جميع الأسر، من عمل المرأة داخل المنزل، دون أجر، وفى خدمة أسرتها. إن هذه النظرة التى تسود وثيقة مؤتمر السكان، تتفق بالطبع، تمام الاتفاق، مع اعتبارها الأسرة الصغيرة، دائما وفى جميع الأحوال، أكثر تحقيقا للرفاهية من الأسرة الكبيرة، وأن ارتفاع متوسط دخل الفرد، هو أهم عامل من عوامل الرفاهية، تتضاءل إلى جانبه أى اعتبارات أخرى تتعلق بالعلاقات الأسرية أو غيرها.

* * *

إذا تأملنا نمط التفكير الكامن وراء كل هذه المواقف التى تعبر عنها وثيقة مؤتمر السكان، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أنها كلها تعبر عما يمكن تسميته «حضارة السوق» أى الحضارة (أو نمط الحياة) التى بزغت فى أوربا الغربية منذ نحو ثلاثة قرون أو أكثر قليلا، ونمت وترعرعت ولا تزال تنمو وتترعرع، والتى تتسم بسيادة قيم البيع والشراء، والإدراج المتزايد للأشياء والعلاقات داخل نطاق «السوق»، بحيث تزيد يوما بعد يوم، الأشياء والعلاقات التى تباع وتشترى، والتى يقبض مقابلها ثمن بعد أن كانت تبذل بلا مقابل.

* * *

لفت نظرى فى زيارتى الأخيرة لإحدى البلاد الأوربيةً كثرة عدد السيارات الفاخرة التى يقودها شباب صغار السن لا تتعدى أعمارهم العشرين، والظاهرة لم تعد غريبة على بلادنا نحن، ولكنها تنتشر بسرعة أكبر فى الدول الغنية. وهى تذكرك بظاهرة أعم هى ميل المنتجات السلعية والخدمات، أكثر فأكثر إلى تلبية رغبات صغار السن. يظهر ذلك فى نوع المأكولات والملابس والمطاعم، كما يظهر فى أنماط الموسيقى والغناء الشائعة وموضوعات الأفلام والمسرحيات والبرامج التليفزيونية ومختلف أنواع الترفيه. نلاحظ أيضا، وبالتالى، اتجاه مختلف أنواع الإعلان إلى الاهتمام، أكثر

فأكثر، بجذب أنظار الشباب وصغار السن. وفى نفس الوقت نلاحظ اتجاها متزايدا إلى استقلال صغار السن عن عائلاتهم، سواء استمروا فى سكنى نفس البيت أو استقلوا بالسكن أيضا. من المستفيد من كل هذا إلا بائعو السلع؟ هؤلاء الذين يستطيعون الآن بيع ثلاث سيارات بدلا من سيارة واحدة، وثلاثة أجهزة تليفزيون أو فيديو بدلا من جهاز واحد...إلخ. إنهم أيضا المستفيدون من تشجيع صغار السن على المطالبة بإشباع أى ميول أو أهواء قد تخطر لهم، إذ لكل من هذه الميول والأهواء سلع وخدمات جديدة متصلة بها، فيزيد الطلب وتروج المنتجات وتتضاعف الأرباح. ولكن أى هذه الميول والأهواء أقوى وأكثر استبدادا بالنفس من الميول الجنسية؟ إذن فلتشجع هذه الميول إلى أقصى حد، ولتطلق حرية ممارسة الجنس من أية قيود، بل وليقبل الشواذ جنسيا وليرحب بهم، رجالا ونساء، تحت شعار الحرية وعدم التمييز!

ما الذى حدث إذن؟ تفكيك متزايد للعائلة إلى أجزائها، وتشجيع كل جزء منها على الاستقلال، تحت شعار مزيد من الحرية، والتخلص من أية قيود، والحقيقة أن المقصود هو جر الجميع إلى الوقوع فى فخ «السوق»، أى مزيد من البيع والشراء.

* * *

إن من الممكن أن نرى فى كل التطورات نحو مزيد من الحرية، والانطلاق من قيود الأسرة والمجتمع والوطن والدين، استمرارا لنفس الاتجاه القديم الذى بدأ مع بزوغ الرأسمالية. بدأ «بتحرير» الفرد من قيود الإقطاع، حتى يعمل «بحرية» فى خدمة صاحب العمل فى التجارة أو الصناعة، وانتهى «بتحرير» الفرد من «قيود» الأسرة والزواج، لكى يمارس ميوله الجنسية بمنتهى «الحرية». وكما جرى الترويج لخطوات «التحرير» الأولى بنشر أفكار لا أساس علميا لها مثل أن الناس يولدون متساوين (مع أن العكس قد يكون هو الأقرب إلى الصحة)، يجرى الآن الترويج للحرية الجنسية وتفكيك الأسرة بنشر أفكار هى بدورها قليلة الحظ من العلم، كإنكار أى اعتبار بيولوجى يبرر التمييز بين المرأة والرجل، مع الزعم فى نفس الوقت بأن الشذوذ الجنسى له أساس بيولوجى!

إن وثيقة مؤتمر السكان الأخيرة يمكن أن تقرأ على أنها انعكاس وتعبير مباشر عن «حضارة السوق»: دع كل شيء لقوى السوق وخلص الأفراد، ذكورا وإناثا، من قيود التقاليد والدين، واتركهم «أحرارا» ليقعوا «مختارين» فى قيود السوق. دع المرأة تخرج من سجن العرف والتقاليد لتدخل سجن السوق «بمطلق الحرية»، ودع الأولاء والبنات يمارسون الجنس منذ العاشرة، وأيا كان نوع هذه الممارسة، طبيعيا أو غير طبيعى، أخلاقيا أو غير أخلاقى، فهذا يجعلهم فريسة سهلة لقوى السوق ويعظم الأرباح. فالفرد المتخلص من قيود الأسرة والدين والوطن والأخلاق، هو أسهل فريسة لقوى السوق، وهيئة الأمم المتحدة، التى نظمت المؤتمر الأخير، قد أصبحت، للأسف الخادم المطيع لهذه القوى!

(٣)

رمضان فى ٢٠٠٧

لاحظت أن الناس فى مصر (وأظن أن نفس الملاحظة تنطبق على سائر البلاد العربية وربما على سائر البلاد الإسلامية أيضا) يزيد احتفالهم بشهر رمضان عاما بعد عاما: يتلهفون على حلوله أكثر مما كانوا فى الماضى، ويبذلون جهدا أكبر فى الاستعداد له، فإذا جاء ابتهجوا به أكثر مما كانوا به من قبل، ويختلف سلوكهم خلاله الآن عن سلوكهم فى شهور رمضان الماضية.

سألت نفسى عن السبب، وكان أول ما خطر بالبال بالطبع أن الناس أصبحوا أكثر تدينا. ألا تراهم يذهبون إلى المساجد أكثر مما كانوا يذهبون من قبل؟ وتراهم فى وسائل المواصلات العامة أكثر إقبالا على قراءة المصحف، بل وعلى تلاوته أحيانا بصوت مسموع. أولا ترى أيضا زيادة الإقبال على صلاة التراويح، وعلى طلب الفتوى فيما يعتبر وما لا يعتبر السلوك الإسلامى الصحيح فى شهر رمضان، وتمسكهم بدرجة أكبر بمختلف أنواع السلوك التى يعتبرونها من لوازم التدين الكامل، سواء تعلق الأمر بالزى أو إطلاق اللحية أو آداب التخاطب وتناول الطعام...إلخ. لا عجب إذن (هكذا قد يقول المرء لنفسه) أن زاد اهتمام الناس أيضا بشهر الصيام وتلهفهم على قدومه.

ولكنى لاحظت أيضا أن من بين مظاهر الاهتمام ما قد يثير التساؤل عما إذا كان الأمر يتعلق فقط بزيادة درجة التدين، أو حتى إذا كانت بعض مظاهر الاهتمام لها أية علاقة على الإطلاق بالتدين.

من المؤكد أن شهر رمضان قد تحول شيئا فشيئا، مع مرور السنين إلى ما يمكن تسميته «بالمهرجان الاستهلاكى الكبير». فكمية المأكولات المستهلكة خلال هذا الشهر أصبحت أكبر بكثير منها فى سائر الشهور، وأكبر منها فى شهر رمضان فى الأعوام السابقة. والناس خلاله ينفقون جزءا كبيرا مما ادخروه فى سائر شهور السنة، بل وكثيرا ما يقترضون من أجله على أساس أن يردوا القرض فى شهور لاحقة. والجلوس أمام التليفزيون يطول قبل الإفطار وبعده، وبرامج التليفزيون تصبح برامج استهلاكية أكثر منها فى الماضى، سواء بزيادة مساحة الإعلانات أو زيادة عدد البرامج التى تنطوى على مسابقات وجوائز. وتمتد ساعات الإرسال التليفزيونى حتى تشمل النهار والليل بطولهما، ويزيد خلاله التعرض لأنماط استهلاكية أعلى بكثير من المستوى الذى يسمح به مستوى الدخل لمعظم مشاهدى التليفزيون، فإذا خرج الناس بعد الإفطار من منازلهم فما أكثر ما يتعرضون له من إغراءات استهلاكية فى الشوارع والمطاعم والفنادق وأماكن الترفيه، حيث يمكن أن يجمع المرء بين تناول وجبة السحور والاستمتاع بالغناء والموسيقى، وتصبح وجبه السحور مناسبة جديدة لالتقاء الأصدقاء والأحبة حيث يحلو الحديث ويزيد المرح.

لوحظ هذا الزحف الاستهلاكى حتى على إذاعة من الإذاعات المصرية تسمى «بإذاعة القرآن الكريم». إذ بدأت فى هذا العام تذيع إعلانات تجارية قبل صلاة المغرب وقبل الفجر، عن سلع مثل السيراميك وأنواع السمن والزبد والمأكولات المحفوظة...إلخ والراجح أن بائعى هذه السلعة ومنتجيها أرادوا أن يستفيدوا من كثرة المقبلين على الاستماع إلى القرآن الكريم فى رمضان، فوجدوا فرصة كبيرة لزيادة المبيعات فى مخاطبة هذا العدد الغفير من المتدينين المهم لدى هؤلاء البائعين ليس نوع المستمعين وميولهم، متدينين هم أم غير متدينين، بل المهم فقط هو عددهم. وعندما يزيد العدد يتسع السوق وتتضاعف الأرباح، ولايهم لديهم بعد هذا إذا أذيع الإعلان وسط عدد من البرامج الفكاهية أم عدد من الآيات القرآنية.

ما هو بالضبط العيب فى هذا التطور، أى تطور شهر رمضان إلى «مهرجان

استهلاكى كبير»؟ إنى لا أرى فى هذا مجرد تطور مؤسف من الروحانية إلى المادية من شهر قصد به التعبد والتأمل والارتقاء الروحى، إلى شهر يسوده النهم الاستهلاكى والتلذذ بالتهام المزيد من الطعام. ما لا يقل عن هذا إزعاجا وإثارة للأسف فى رأيى، هو ما ينطوى عليه هذا التطور من «هزيمة ثقافية». فرمضان لم يكن فقط شهرا روحانيا، بل كان أيضا تعبيرا عن ثقافة أمة. وعندما يتخلى المصريون وسائر العرب عن طريقه ممارستهم التقليدية للصوم والتعبد فى رمضان فإنهم يتخلون أيضا عن جزء من ثقافتهم.

قد يسأل القارئ عما أقصده بهذا بالضبط، وعما يمكن أن يحل محل هذا الجزء الذى نتخلى عنه من ثقافتنا، هل هو «ثقافة مغايرة»؟ هل المقصود أن التخلى عن تقاليد رمضان ينطوى على صورة من صور «الغزو الثقافى» أو «التغريب»؟

الحقيقة أنى أقصد شيئا أسوأ من هذا. لقد كتب مرة الكاتب اليسارى المصرى المشهور سمير أمين، مقالا بعنوان «الرأسمالية هى نفى للثقافة»، وكان يقصد بهذا أن الرأسمالية تؤدى إلى محو أى ثقافة تقوم بغزوها. ولكنى أريد أن أدخل تعديلا بسيطا على هذه العبارة فبدلا من كلمة «الرأسمالية» أود أن أضع «حضارة السوق»، فتصبح العبارة «حضارة السوق هى نفى للثقافة»، بمعنى أن تحويل أى مناسبة، مثل شهر رمضان إلى مجرد مناسبة للبيع والشراء ينطوى على «نفى للثقافة» أى على تمزيق النسيج الذى صنعت منه ثقافة الأمة ويهددها بالزوال.

لتوضيح ذلك أقول إن تحويل أى عمل أو علاقة أو مناسبة إلى سبب للمكسب وتحقيق الربح، لا بد فى النهاية أن يقضى على أى معنى أو مغزى لهذا العمل أو لهذه العلاقة أو المناسبة. الفرق هنا بين عمل لا يستهدف الربح (وإنما يستهدف شيئا آخر) وعمل لا يستهدف إلا الربح، هو كالفرق بين العلاقة الجنسية بين زوجين متحابين، وتلك التى تجرى مقابل ثمن يدفعه الرجل للمرأة. لا بد فى مثل هذه العلاقة الأخيرة أن يختفى الحب. والحال هنا شبيه أيضا بحالة الطبيب الذى يسيطر عليه دافع المكسب المادى وهو يمارس مهنته مع مرضاه، أو المدرس الذى يريد أن

يحصل على أكبر دخل ممكن مما يلقيه من دروس، أو الواعظ الدينى الذى يتربح من مواعظه...إلخ.

بعبارة أخرى: عندما يدخل البيع والشراء فى العلاقة بين شخصين، يزول أى معنى آخر لهذه العلاقة. فاستخدام إذاعة القرآن الكريم للترويج لبعض السلع بين سورة قرآنية وأخرى، أو بين مجموعة من الآيات ومجموعة أخرى، لا بد أن يفسد شعور المستمع للقرآن، وأن يوحى بأن تلاوة الآيات القرآنية كان بدافع آخر غير مجرد التقرب إلى الله وغير التحلى بالأخلاق التى يحض عليها الدين.

إنى عندما أشاهد فانوس رمضان وهو ينتشر أكثر فأكثر على أبواب البيوت والفنادق والمطاعم، وتزداد أحجامه وتتعدد ألوانه ومن ثم ترتفع أسعاره، عندما أرى هذا وأتذكر ما حدث لشجرة الكريسماس فى أوربا وأمريكا، وكيف أن الكريسماس والشجرة أصبحا فى الأساس مناسبة للبيع والشراء، ولتبادل الهدايا التى لا صلة لها بالدين، أقول لنفسى: إن هذا الاعتداء ليس فقط على الدين بل هو أيضا اعتداء على ثقافة الأمة إذ تزول بالتدريج العواطف التى ارتبطت بأعمال معينة فى رمضان، لتحل محلها فقط الرغبة فى تحقيق المكسب، ويتحول مهرجان كبير للعواطف الإنسانية إلى مهرجان كبير للاستهلاك.

هل كان «تخريب ثقافة الأمة» هو إذن الهدف المقصود بما سمى منذ ثلاثين عاما «بالانفتاح الاقتصادى»؟ لا لم يكن هذا هو المقصود من الانفتاح، ولكن كان هذا التخريب نتيجة حتمية لهذا الانفتاح. وهو يحدث الآن فى الصين والهند، مثلما يحدث فى العالم العربى، فإذا بالثقافة (أو الحضارة) الغربية تحولنا جميعا إلى نسخ مكررة (وباهتة) من نفس الأصل، وكأنها «بلدوزر» (أو وابور الزلط) يسير على الثقافات جميها. فلا يصبح من الممكن تميز إحداها عن غيرها.

(٤)

عالم ثالث .. «للفرجة»

منذ نحو عشرين عاما بدأت تتردد نغمة معينة فى الكتابات الاقتصادية عن العالم الثالث، مؤداها أن العالم الصناعى، أو المتقدم، آخذ شيئا فشيئا فى «الاستغناء عن العالم الثالث» وأن هذا العالم الثالث يصيبه يوما بعد يوم المزيد من «التهميش»، أى الابتعاد عن المجرى الرئيسى للاقتصاد العالمى والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجى، وأن دوره فى العلاقات الاقتصادية الدولية سيميل مع الأيام، إلى التضاؤل والانكماش، بينما تزيد العلاقات قوة بين الدول الصناعية بعضها ببعض.

كان من أوائل القائلين بهذه الفكرة اقتصادى كبير ذائع الصيت، هو الأستاذ آرثر لويس، وهو من أكبر الكتاب فى قضايا التنمية والعالم الثالث، وحصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد فى أواخر السبعينيات. فمنذ نحو عشرين عاما، ألقى محاضرة قال فيها:

«من المألوف هذه الأيام أن يعتقد المرء بأن رخاء البلاد الصناعية يعتمد على استغلاله للبلاد المختلفة، ولكن الواقع هو أنك لو جمعت كل صادرات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية لما بلغ مجموعها أكثر من ٥ , ٣٪ من مجموع الدخل القومى للبلاد الصناعية. فلو تصورنا أن آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية قد غرقت كلها تحت سطح البحر، لما أثر ذلك تأثيرا يذكر على الرخاء الحاضر أو المستقبل لأوربا وأمريكا الشمالية».

ومنذ ذلك الحين أخذت هذه النغمة تتكرر وتزداد قوة، وإن اتخذ التعبير عنها صورا متعددة، حتى بدأ يصدقها الكثيرون من كتاب العالم الثالث نفسه، على الرغم من أنها، فى رأيى تحمل من البطلان أكثر مما تحمل من الصدق، ولكن ليس من الصعب أن ندرك سبب شيوعها وانتشارها.

فهناك أولا ما أصاب التنمية فى العالم الثالث من انتكاسات منذ أوائل السبعينيات (باستثناء حفنة الدول الشهيرة فى جنوب شرقى آسيا)، بعد أن كان مسار التنمية فى الستينيات مشجعا وباعثا على الأمل.

وهناك ثانيا الثورة التكنولوجية الجبارة التى شهدها الغرب خلال ربع القرن الماضى، وتخلفت عنها بشكل ملحوظ بلاد العالم الثالث الفقيرة ثم جاءت الثمانينيات فزادت الطين بلة، إذ إنه، باستثناء عدد صغير جدا من الدول، معظمها فى جنوب وجنوب شرقى آسيا، كادت عجلة التنمية أن تتوقف فى سائر مناطق العالم الثالث حتى شاع اعتبار عقد الثمانينيات بمثابة «العقد الضائع» من عمر التنمية.

أدت الثورة التكنولوجية فى الغرب، إضافة إلى ازدياد اتساع الفجوة بين العالم المتقدم والعالم الثالث، إلى انخفاض أهمية عدد كبير من المواد الأولية الطبيعية التى كان العالم المتقدم يعتمد فى الحصول عليها اعتمادا أساسيا على العالم الثالث. فما كانت تنتجه الطبيعة وحدها أصبح الإنسان قادرا بما يتوافر له من علم وتكنولوجيا، على إنتاجه، مقتصدا فى كمية المواد الأولية التى يحتاج إليها، سواء باستبدال مادة بمادة أخرى أم بإطالة عمر ما يستخدمه من مواد، أو بإعادة تدوير ما سبق استخدامه...إلخ ناهيك عن أنه مع استمرار ارتفاع مستويات المعيشة فى الغرب نقل بالتدريج القيمة النسبية للمنتجات الغذائية والسلع الضرورية فى مجموع ما تستهلكه وتستورده الدول المتقدمة، وهذه المنتجات تحتل قدرا كبيرا من الأهمية من منظور العالم الثالث ونسبة مهمة من صادراته.

كل هذا صحيح، ولكن شيئا واحدا على الأقل لا تنخفض فى صدده أهمية العالم الثالث، منظورا إليه من العالم الصناعى المتقدم. قد تكون أهميتنا «كمنتجين» آخذة

حقا فى الانخفاض، ولكن ليست كذلك أهميتنا «كمستهلكين»، وعلى الأخص كمستهلكين للأسلحة. قد تكون وظيفتنا «الإنتاجية» فى الاقتصاد العالمى، آخذة فى الانخفاض حقا، ولكن ليست كذلك وظيفتنا «الاستهلاكية». قد يقال، ردا على ذلك: وكيف يكون العالم الثالث مستهلكا من دون أن يكون منتجا؟ إن أهميتك كمستهلك مرتبطة أشد الارتباط بأهميتك كمنتج، إذ إن حجم استهلاكك يتوقف فى نهاية الأمر على حجم إنتاجك، ولا يمكن أن تستمر فى الاستهلاك من دون أن يكون لديك القدرة على دفع ثمن ما تستهلكه وردى على ذلك يكمن فى أمور عدة:

الأول: أن هذا صحيح فى المدى الطويل، وليس بالضرورة فى المدى القصير، فأنا أستطيع أن أتحملك كمستهلك لفترة ما، بصرف النظر عن ضعف إنتاجك وضآلة قوتك الشرائية، وأعوض ذلك بما أعطيه لك من قروض، وهذا بالطبع يفسر جزءا كبيرا من القروض التى أغرقت بها الدول المتقدمة فقراء الدول من العالم الثالث. أما فى المدى الطويل فإن من الممكن للدول المتقدمة أن تلجأ إلى واحد من الحلول الأخرى التالية.

الحل الثانى: هو أن تمارس الضغوط على بعض بلاد العالم الثالث التى تنتج سلعة مرغوبة ومطلوبة كالبترول مثلا، لإجبارها على تمويل مشتريات دولة أخرى فى العالم الثالث أيضا ولكنها أقل قدرة على الشراء.

الحل الثالث: هو أن تجبر دول العالم الثالث على «بيع الأصول» أى أن تجبر على تسديد ديونها عن طريق التخلى عن ممتلكاتها للغير. إن هذا يفسر لنا جزءا كبيرا من حملة «التخصيصية» أو «الخصخصة» أى عرض ما تملكه الدولة للبيع للقطاع الخاص، وطنيا كان أو أجنبيا. فقد لا يكون هذا، فى جزء كبير منه، إلا طريقة لتسديد ديون لم يتم عقدها بسبب حاجة المقترض إلى المال، لكى يشترى ما يحتاجه من سلع ضرورية، بل بسبب حاجة المقرض إلى البيع، لتصريف سلع لا يجد من يشتريها.

وأخيرا فإن هناك حلا **رابعا**: يولد دخلا، ويزيد القدرة الشرائية، من دون أن يرتبط

ذلك بزيادة حقيقة فى القدرة الإنتاجية. فأنت قد تكون معدما، وغير قادر على إنتاج أى شىء على الإطلاق ولكنك قد تكون مع ذلك صالحا «للفرجة»، لدرجة أن كثيرين قد يكونون على استعداد لإعطائك مالا لمجرد التفرج عليك. وهذه هى السياحة، وهى قد تصبح مصدرا للدخل لا يستهان به، يمكن أن ينفق على شراء ما تحتاج ومالا تحتاج إليه، من السيارات إلى الأسلحة. لا عجب إذا أن أصبح الاهتمام بتنمية السياحة من أكثر ما تنصح به الدول المتقدمة دول العالم الثالث الفقيرة.

(٥)

ماذا حدث للرياضة؟

إن متابعة ما يجرى خلال الدورات الأولمبية والتفكير فيما طرأ على الألعاب الأولمبية خلال القرن الماضى، منذ عادت إلى الوجود فى ١٨٩٦، يثيران كثيرا من الخواطر عما طرأ على العالم من تغير خلال هذه مائة العام.

أول ما يطرأ على الذهن هو أن كل شىء قد أصبح أكبر مما كان، وأكثر مما كان. عندما بدأت الألعاب الأولمبية من جديد وعقدت دورة ١٨٩٦ فى أثينا، كان عدد الدول المشتركة ١٣ دولة، وكان عدد الرياضيين جميعا، فى جميع الألعاب الممثلة فيها ٣١١ شخصا، ولم تزد هذه الألعاب عن ثمانية. كان أقصى عدد يمكن أن يشاهد الألعاب ويتابع ما يجرى فى الدورة أربعين ألف شخص، هم الذين اكتظ بهم الاستاد فى أثينا. أما فى الدورة الخامسة والعشرين التى انعقدت فى برشلونة فى ١٩٩٢ مثلا، فقط أصبح عدد الدول المشتركة ١٧٢ دولة، وعدد الرياضيين المشتركين عشرة آلاف، يؤدون ٢٨ لعبة، ويتفرج عليهم عدا الأربعمائة ألف شخص المجتمعين فى استاد برشلونة، عدد يقدر بما يزيد على بليون (ألف مليون) نسمة يتفرجون من خلال شاشة التليفزيون.

عن طريق التليفزيون يستطيع المشاهد أن يرى المنظر الواحد معروضا بسرعة وببطء، من الأمام ومن الخلف، من بعيد ومن قريب، وأن يرى ملامح المتسابق وهو يستعد، ثم وهو يؤدى اللعبة، ثم وهو يتلقى الميدالية، ثم وهو يبكى لدى رؤية علم دولته يصعد إلى السماء، ويسمع نشيده الوطنى يعزف ليسمعه معه بليون نسمة فى جميع أنحاء الأرض.

لا عجب أن المدينة التى تختار لتجرى على أرضها الدورة، مرة كل أربع سنوات، يعتبر هذا الاختيار بمثابة نعمة تلقى إليها من السماء ولا تعادلها نعمة. فيقال عن أهل برشلونة عندما سمعوا منذ عدة سنوات خبر اختيار مدينتهم للدورة الأولمبية التالية، خرج منهم عشرات الألوف إلى الشوارع يهللون ويرقصون، وقضوا السنوات التالية يبنون ويوسعون ويجملون مدينتهم، وكان من بين ما بنوه، غير المبانى التى ستستضيف الزوار والرياضيين، والملاعب التى ستجرى فيها المباريات، مطار جديد وطريق دائرى جديد يحيط بالمدينة كلها. ولم لا؟ إن الدورة الأولمبية أصبحت مصدرا للثروة والدخل والعمالة لا يستهان به، فضلا عن الشهرة وذيوع الصيت. لقد قدر ما حققه التليفزيون الإسبانى من دخل بسبب الدورة بنحو ٦٣٣ مليون دولار، وأن ثلثى هذا المبلغ ذهب إلى مدينة برشلونة، وأن شركة سيات، التى عهد إليها بمهمة توفير وسائل المواصلات، قامت بتدريب ما لا يقل عن ٣٢ ألف شخص على الأعمال الموكولة إليهم، وأن زوار المدينة الذين أتوا إليها بسبب الدورة يزيد عددهم عن مليون شخص، منهم من الصحفيين فقط عدد يزيد على العشرين ألفا.

من الممكن أن يمضى المرء فى استعراض أرقام من هذا النوع إلى ما لا نهاية. ولكن الأرقام السابقة تكفى لتذكيرنا من جديد أن العالم يسير كل يوم إلى الأكبر والأكثر والأضخم، وأن كل هذا قد حدث بسبب الثورة التكنولوجية. إن التقدم التكنولوجى الذى أحرزه العالم خلال مائة السنة الماضية هو الذى سمح بأن يجتمع كل هؤلاء الناس، الآتين من كل أطراف الأرض، فى مدينة واحدة، وهو الذى سمح لأصغر دولة أو أمة أن تساهم فيما كان حكرا على عدد محدود من الأمم، وهو الذى سمح لأفقر فلاح فى أصغر قرية فى إفريقيا بأن يسمع ويشاهد ما يجرى، دقيقة بدقيقة، فى المدينة الإسبانية العريقة. ولكن الأمر لا يقتصر على هذا. إن هذه الثورة التكنولوجية قد ساهمت مساهمة عظيمة، وتساهم كل يوم فى تقليل الفوارق بين الناس: بين الأسود والأبيض، بين الإفريقى والآسيوى والأوربى والأمريكى، بين الرجال والنساء، وبين الفقير والغنى. إن هذه الثورة التكنولوجية لم تسمح فقط لأفقر فلاح فى أقصى أطراف الأرض بالمشاركة فى هذا المهرجان العظيم، ولو بالتفرج

عليه، ولكنها هى أيضا التى سمحت لهذا العدد من الرياضيين السود بأن يشاركوا فى المهرجان على قدم المساواة مع زملائهم من ذوى الألوان الأخرى، بل وبأن يقوموا بتمثيل البلاد الصناعية نفسها، فإذا بالأمريكى الأسود يتنافس مع الفرنسى الأسود، أو البريطانى الأسود، فى هذه الرياضة أو تلك، ثم يقف الأمريكيون، من مختلف الألوان، أو الفرنسيون من مختلف الألوان، ليصفقوا لممثلهم الفائز بصرف النظر عن لون بشرته. وقد قيل مثل ذلك عن مشاركة المرأة بمنتهى الحرية، ودون أدنى شعور بالدونية، فى أكثر مما يساهم به الرجل من ألعاب. إن النشاط الرياضى له الطبع فضل كبير فى تحقيق هذه المساواة، ولكن الثورة التكنولوجية هى التى سمحت لهذا العدد الغفير من الناس، بتحقيق درجة كافية من ارتفاع الدخل سمح للفقير الأسود أو الأبيض، الإفريقى أو الأوربى، بأن يظهر قدراته ويحصل على قدر كاف من الفراغ يسمح له بالاشتراك فى هذه الألعاب. وقل مثل ذلك عما قدمته الثورة التكنولوجية للمرأة من فرص التقدم والتعليم وقدر أكبر من الفراغ.

ولكن للأمر للأسف وجها آخر لا يمكن التغاضى عنه. إن هذا الاتجاه نفسه إلى الأكبر والأكثر والأضخم، هو الذى جعل للمال هذه السطوة. إذ لا يمكن أن نتصور أن يصل عدد المتفرجين إلى بليون شخص، ولا يطالب الرياضى البطل، بنصيب فيما يدره هذا من أرباح. ولا يمكن أن نتصور أن تجلب الإعلانات كل هذا الملايين من الدولارات، دون أن يرضخ الرياضيون لإغراء أن يتحولوا هم أنفسهم إلى مروجين للسلع، ولو كانت سلعا تافهة أو حتى سلعا مضرة. لقد كان الرياضى منذ ثلاثين أو أربعين عاما يطرد من اللعب ويحرم من الاشتراك فى المسابقات إذا ثبت أنه يتكسب من الرياضة. الآن انظر إلى ما يحصل عليه الرياضى الناجح من ملايين الدولارات كل سنة، وما يحصل عليه، من جراء ذلك من تقدير وتبجيل.

كذلك لا يمكن أن نتصور أن تصل قوة وسائل الاتصال إلى هذه الدرجة دون أن يفرض التليفزيون إرادته على الرياضيين أنفسهم، فيصبح التليفزيون هو البطل الحقيقى وهم المنفذون لإرادته. لقد أصبح التليفزيون يؤثر فى اختيار نوع الألعاب

التى تمثل فى الدورة الأولمبية، فما لا يصلح للإذاعة والتصوير لا يصلح أيضا للدورة الأولمبية. ناهيك بالطبع عن جلوس الناس ساعات طويلة، فاغرين أفواههم فى سلبية مذهلة، يتفرجون على ما يقرر الآخرون أنه جدير بالمشاهدة. خلاصة الأمر فيما يبدو: أن التكنولوجيا الحديثة قد جعلت الناس جميعا سواء، أو هى فى سبيلها إلى أن تجعلهم كذلك. ولكنها أيضا، فيما يبدو، قد قهرتهم جميعا.

(٦)

أخلاقيات رياضة الجولف

هل يمكن أن يخطر على البال أن لعبة الجولف لعبة «غير أخلاقية؟» بل هل يمكن أن يخطر ببال أحد أن يصف بهذا الوصف أى لعبة رياضية على الإطلاق؟

نعم، إن هذا ممكن وحدث بالفعل. فالزعيم الصينى الشهير ماو تسى تونج، الذى قاد ثورة ناجحة فى الصين منذ نحو ستين عاما، وحكم الصين بعد ذلك لمدة تزيد على ربع قرن، وصف رياضة الجولف بأنها تنطوى على «انحلال أخلاقى»، ومن ثم ظلت ممنوعة منذ تولى ماو تسى تونج الحكم فى الصين فى ١٩٤٩ وحتى وفاته فى ١٩٧٦.

قد يبدو هذا الحكم مدهشا بالنظر إلى أن هذه الرياضة تبدو بريئة تماما. رجال أو نساء يضربون كرة صغيرة بيضاء، بمضارب ذات شكل خاص، على مساحة شاسعة من النجيل الجميل، تمتد عادة لعدة أفدنة، على مستويات متفاوتة فى الارتفاع والانخفاض، وقد تتخللها برك صغيرة من الماء، وزع فيها عدد من الحفر الصغيرة، بحجم لا يزيد كثيرا عن حجم الكرة، ويبلغ هذا العدد (فى ملعب الجولف المثالى) ثمانية عشر حفره، حددت المسافات بينها بعناية. وينحصر هدف اللاعب فى أن يصوب الكرة لكى تصل إلى الحفرة فى أقل عدد من الضربات، وينتقل من حفرة إلى أخرى حتى ينتهى من الثمانية عشر حفرة بعدد من الضربات يقل عن عدد ضربات منافسة.

الرياضة إذن جميلة، وتمارس فى مكان جميل، وفى الهواء الطلق، وتشجع على نمو

مهارات بدنية وعقلية لا يستهان بها، فالتفوق فيها يحتاج إلى جسم سليم، وأعصاب هادئة، وتقدير صحيح لقوة الضربة المطلوبة بحيث تتناسب مع طول المسافة التى تقطعها الكرة، وقوة الريح واتجاهها، وارتفاع الأرض أو انبساطها...إلخ.

ولكن ماو تسى تونج نظر إلى لعبة الجولف من وجهة نظر مختلفة تماما، وهى وجهة نظر العدل والمساواة. قد تقول: وما علاقة لعبة رياضية بالعدل والمساواة؟ والرد الذى قيل وقتها فى الصين أن رياضة الجولف تحتاج إلى مساحة شاسعة من الأرض، وتستخدم كميات هائلة من المياة، ولا يتمتع بها إلا عدد صغير جدا من الأثرياء الذين يملكون، ليس فقط المال الكافى للإنفاق على هذه الرياضة عالية التكاليف، ولكن أيضا كمية كافية من الفراغ الذى يتطلب المشى وراء الكرة لمسافات طويلة، من حفرة لحفرة ومن ثم رأى ماوتس تونج فى تخصيص مساحات كبيرة من الأرض وكميات كبيرة من المياة لرفاهية عدد قليل من الناس أمرا يأباه العدل.

تغير الأمر بالطبع بمجيء عصر العولمة. فبانفتاح الصين على العالم، وتطبيقها لسياسة اقتصادية جديدة تقوم على تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتفتح الأبواب أمام الاستيراد والتصدير والسياحة، احتاجت الصين لاستخدام حوافز جديدة لجذب المستثمرين والسياح، بما فى ذلك إتاحة الفرصة أمامهم لقضاء وقت طيب فى الصين. وهل هناك طريقة أفضل، فى نظر المستثمرين وأثرياء السياح، لقضاء وقت طيب فى الصين، من ممارسة رياضة الجولف فى ملعب فاخر؟

فى العشرين سنة الأخيرة أنشأت الصين، بتكاليف باهظة، أكثر من مائتى ملعب للجولف، أحدها هو الآن أكبر ملعب للجولف فى العالم، ثمن العضوية فيه مائتا ألف دولار (٢٠٠ ألف) ثم يدفع العضو بعد ذلك اشتراكا سنويا قدره ألف ومائتا دولار (١٢٠٠).

لا بد أن رأى الصينيين قد تغير تغيرا جذريا فى الحجة الأخلاقية التى قال بها ماوتس تونج قبل ثلث قرن، إذ إن القواعد الأخلاقية التى يتطلبها عصر العولمة لا بد أن تختلف اختلافا جذريا عن تلك التى يتطلبها الانغلاق على العالم.

كان العدل مطلوبا قبل العولمة، فأصبحت التنمية هى المطلوبة، على أن يأتى العدل فيما بعد. «اجذب المستثمر الأجنبى أولا (هكذا تقول القاعدة الأخلاقية الجديدة) ولو بتخصيص مساحات هائلة للعب الجولف. فإذا جاء المستثمر زاد الناتج القومى، وإذا زاد الناتج القومى زاد الادخار، وإذا زاد الادخار زادت الاستثمارات فى مختلف فروع الإنتاج التى لا بد أن يفيد منها الغنى والفقير على السواء».

لاغضاضة فى رأيى فى هذا المنطق بشرط أن تكون الدولة التى تقوم بتطبيقه دولة قوية تعرف بالضبط ماذا تصنع، ومتيقظة تماما، فتوجه الاستثمارات الجديدة إلى المجالات التى تحقق بالفعل مصلحة المجتمع ككل، فلا تتحول الدولة كلها إلى ملاعب للجولف.

(٧)

ماذا حدث للسياسة؟

أثناء المعركة الانتخابية على الرئاسة فى الولايات المتحدة، بين جورج بوش وبيل كلينتون، وحملات الدعاية التى قام بها أنصار كل منهما، كان من الممكن أن نلاحظ أوجه شبه صارخة بينهما وبين حملات الدعاية التى تقوم بها الشركات التجارية للإعلان عن سلعها، وكأننا لسنا بصدد الدعاية للرئيس المقبل لأقوى دولة فى العالم، بل بصدد الدعاية لصنف من أصناف السيارات أو الصابون أو معجون الأسنان.

حملات الدعاية فى الحالتين تتكلف عشرات الملايين من الدولارات، فلا يستطيع أن ينهض بها إلا المقتدرون الميسورون، ومن لا يستطيع أن يجمع هذا القدر من المال عليه أن ينسى الأمر وينصرف لغيره من الأعمال. ومن ثم فإن أحد العوامل التى تحدد ما إذا كنت (تصلح) رئيسا للويات المتحدة أو لا تصلح، هو مقدار ما تحوزه ابتداء أو ما يمكن لك أن تعبئه من أموال. وكذلك الحال فى المنافسة بين منتجى السلع.

نجاحك فى الاستمرار فى الإنتاج يتوقف على نجاحك فى تعبئة المال الكافى للإعلان. قد يقال إن المال ضرورى للنجاح فى أى انتخابات، فى الولايات المتحدة كما فى غيرها، ولكن المدهش هنا كمية المال اللازم، والاستحالة التامة لاشتراك أى مرشح لا تتوفر له هذه الكمية من المال.

والأغرب من هذا أساليب الدعاية المستخدمة وموضوعها. فقد تضاءلت بشدة

أهمية الصراع حول البرامج الانتخابية، وما ينوى هذا الرجل أو ذاك عمله لو نجح فى الانتخابات، والمبادئ السياسية والاجتماعية التى يؤمن بها، وزادت بشدة أهمية أشياء من نوع مختلف تماما: مثل درجة (القبول) التى يتمتع بها الرجل لدى مشاهدى التليفزيون، وما إذا كان كلامه من النوع الذى يعجب النساء مرة، أو الرجال مرة أخرى، أو الشواذ جنسيا مرة ثالثة، وهل هو متزوج أو غير متزوج؟ وما نوع العلاقة القائمة بينه وبين زوجته وبقية أسرته؟ وهل هى تقف بجانبه أم لا؟ وما درجة ظرفها، هى بدورها وذكائها؟... إلى آخر هذه الأمور التى كان يظن المرء أن لا علاقة بينها البتة وبين مدى صلاحية الرجل كرئيس للجمهورية. وهكذا نجد أن كلا من المرشحين يثير موضوعات غريبة للنيل من خصمه، ويتطرق إلى أدق التفاصيل المتعلقة بحياة خصمه الشخصية، الآن أو فى الماضى البعيد، فى محاولة لتشويه (صورته) لدى الجمهور. والأمر هنا يذكرنا باستخدام منتجى السلع لأساليب فى الدعاية لا تتعلق بالمرة بطبيعة السلعة التى يجرى ترويجها. فمروجو السلع لا يعتمدون الآن على إقناعك بمزايا سلعهم وما تتفوق به حقيقة عن غيرها وإنما على مخاطبة الغرائز أو اللاشعور، كأن يقرنوا السيارة التى يراد بيعها بوجه امرأة جميلة، أو زجاجة الكوكاكولا بالاستقرار العائلى، أو القميص بالرجولة، أو الحذاء بالسعادة الزوجية...إلخ. فى الحالين إذن، فى السياسة والتجارة، ليس الهدف إقناع المستهلك بل ترويضه، ليس إخباره بل تضليله، ووسائل الإعلام تستخدم فى الحالين لا للإعلام بل للإعلان.

لا يمكن أن تكون أوجه الشبه هذه بين الدعاية التجارية والدعاية السياسية مجرد صدفة بل إن وراءها أسبابًا لن تخفى على القارئ. من بين هذه الأسباب درجة القوة والتأثير التى بلغتها وسائل الإعلام. إن تأثير التليفزيون مثلا فى حياة الأمريكى وفى تشكيل عقليته وتوجيه سلوكه يجعل من المستحيل على رجل السياسة أن يتجاهله. ولكن هذا التفسير لا يكفى بالطبع، إذ إن من المتصور أن يستخدم التليفزيون فى الأخبار والتحليل كما يستخدم فى الإبهار والتضليل. من الأسباب الرئيسية فى رأيى زوال الفوارق الهامة بين المرشحين. فمنذ وقت طويل بدأت الأحزاب السياسية فى الغرب تفقد بالتدريج ما يميز كلا منها عن غيرها، وأصبح من الصعب جدا على الرجل

العادى (بل وغير العادى) أن يخبرك بالفرق بين المحافظين والعمال، الجمهوريين والديمقراطيين، الاشتراكيين والرأسماليين...إلخ. كلهم يتكلمون تقريبا نفس اللغة ويقولون تقريبا نفس الكلام، ويضيفون إلى شعاراتهم الأساسية من التحفظات والاستثناءات ما يفقد هذه الشعارات أى معنى أو دلالة. وإذا زالت الفوارق الحقيقية زاد الاعتماد على الفوارق الوهمية، وإذا لم يعد من الممكن الارتكان على العقل لتفضيل مرشح على آخر، أصبح من الضرورى الارتكان على اللاشعور. وهذا هو بالضبط ما تقوله مبادئ الاقتصاد: فإذا كان منتج السلعة (محتكرا) أى كان هو الوحيد الذى ينتج سلعة معينة، فإنه لا يحتاج إلى إعلان، إذ ليس هناك من يبيع هذه السلعة غيره. وإذا كان كل المنتجين سواء، أى إذا كنا فى سوق (المنافسة الكاملة)، كما فى سوق القمح أو القطن مثلا، حيث يعرف الجميع على وجه اليقين، أنه لا يوجد فرق بين ما ينتجه منتج وآخر، لم تعد هناك أيضا حاجة إلى الإعلان، إذ إن المستهلك لا يمكن فى هذه الحالة تضليله. وإنما يوجد الإعلان وتشتد الحملات الإعلامية عندما تزول الفوارق الهامة وتبقى فوارق تافهة يمكن تضخيمها وإيهام المستهلك بأنها مهمة.

يجب أن نستغرب على أى حال أن نجد هذا الشبه بين عالم السياسة وعالم السلع. ففى ظل (حضارة السوق)، تزول بالتدريج الفوارق بين السلع والناس، فيعامل الناس وكأنهم سلع، وتعامل السلع وكأنها بأهمية البشر، ويصبح كل شىء معروضا للبيع.

(٨)

مبدأ حرية التجارة..
من وجهة نظر أخلاقية بحتة

جاء إلى القاهرة اقتصادى أمريكى شهير هو الأستاذ ستانلى فيشر، الذى يشغل الآن[١] منصب النائب الأول لمدير صندوق النقد الدولى، وألقى محاضرة فى أحد الفنادق الكبرى بالقاهرة عن مستقبل الاقتصاد المصرى، رسم فيها صورة وردية للغاية لما يتوقعه لمصر من ازدهار اقتصادى نتيجة أخذها بمبدأ الحرية الاقتصادية، حرية التجارة وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وفى أعقاب المحاضرة قال أثناء رده على أحد المناقشين إنه أثناء عمله كأستاذ فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، ذلك المعهد الشهير فى الولايات المتحدة، سأله أحد زملائه مداعبًا: هل يمكنك أن تدلنى على مبدأ اقتصادى واحد يتفق الاقتصاديون جميعا على صحته ولا يكون مع ذلك بدهيا وواضحا بذاته، حيث يمكن لأى شخص ـ بالمنطق السليم وحده ـ أن يصل إليه دون مساعدة من الاقتصاديين؟ يريد بذلك توجيه النقد إلى الاقتصاديون بأن ما يقولونه ويكتبونه لا يخرج عن أحد أمرين: إما بدهيات لا تحتاج إلى أى جهد لاكتشافها، أو آراء لا يتفق الاقتصاديون على صحتها. فرد عليه الأستاذ فيشر بقوله:

هناك نظرية النفقات النسبية، فالاقتصاديون متفقون على صحتها، وهى ليست من البدهيات.

---

(١) شغل ستانلى فيشر هذا المنصب من سبتمبر ١٩٩٤ إلى أغسطس ٢٠٠١، وقد صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٩٨ (الناشر).

هذه النظرية التى تعرف أيضا باسم نظرية المزايا النسبية، ترجع كما يعرف دارسو الاقتصاد إلى الاقتصادى البريطانى الشهير دافيد ريكادو، وخلاصتها فى كلمتين أنك إذا كنت بصدد دولتين وسلعتين، تنتج إحدى الدولتين (ولتكن بريطانيا) كلتا السلعتين بكفاءة أكبر (أى بنفقة أقل) من الدولة الأخرى (ولتكن البرتغال)، ولكن كانت درجة تفوق بريطانيا فى إحدى السلعتين أكبر من درجة تفوقها فى الأخرى، فإن من مصلحة الدولتين أن تتخصص بريطانيا فى إحدى السلعتين، وتتخصص البرتغال فى الأخرى، وتقوم التجارة بينهما على هذا الأساس، ومن ثم فمن الخطأ التدخل بتقييد حرية التجارة، ما دامت هذه التجارة تحقق مصلحة الدولتين. والدرس المستخلص من هذه النظرية أن على كل دولة أن تتخصص فى تلك السلعة التى تتمتع فيها (بميزة نسبية) أى التى تنتجها بنفقة أقل من نفقة الإنتاج فى الدول الأخرى، حتى ولو كان هذا التفوق (نسبيا) وليس (مطلقا)، كما فى المثال الذى ذكرناه حالا.

وريكاردو يستدل على انخفاض نفقة إنتاج سلعة فى دولة عنها فى أخرى بانخفاض سعرها، إذ إنه طبقا لنظرية الأسعار التى كان يؤمن بها، تتحدد الأسعار بنفقة الإنتاج (وكان يرد نفقة الإنتاج إلى عنصر العمل وحده ولكن هذا لا يهمنا بتاتا فى هذا المقام) ومن ثم فإن انخفاض السعر فى نظر ريكاردو معناه انخفاض النفقة، أى ارتفاع الكفاءة.

نحن لا نقول هذا الآن بالطبع. بل نقول إن السعر يتحدد بالعرض والطلب، ولكن القول بأن السعر يتحدد بنفقة الإنتاج، كما قال ريكاردو لم يفقد صحته كلية، فإنه لا يزال صحيحا فى المدى الطويل، وفى ظل المنافسة الكاملة، حينما ينخفض السعر بفعل المنافسة إلى حده الأدنى حيث يتساوى مع نفقة الإنتاج.

ولكن حتى إذا صرفنا النظر عن الاحتكار، الذى أصبح بصورة بأخرى هو القاعدة وليس الاستثناء، وصرفنا النظر عن الإعانات الحكومية والضرائب، ما زال هناك اعتراضان مهمان على هذا التصور للأمور:

الاعتراض الأول: أن الأسعار قد تعكس النفقة التى يتحملها المشروع ولكنها لا

تعكس بالضرورة النفقة التى يتحملها المجتمع ككل. هذا الاعتراض معروف بالطبع ومألوف لدى الاقتصاديين، ولكن المدهش هو تجاهله المستمر من جانب أنصار حرية التجارة، فمناقشاتهم وحججهم يدور الجزء الأكبر منها على أساس أن الدولة التى تنتج سلعة بنفقة أقل لا بد أن تكون هى الأكثر كفاءة، مع أن هذا لا يمكن أن يكون صحيحا إلا بفرض التساوى بين النفقة الخاصة مع النفقة العامة، إذ ليس هناك أى دليل على الكفاءة فى قدرة المنتج على إنتاج سلعة بنفقة قليلة إذا كان المجتمع يتحمل نفقات باهظة فى سبيل إنتاجها دون أن يتحملها المنتج. الأمر واضح فى حالة حصول المنتج على دعم من الدولة يمكنه من بيع سلعته بسعر منخفض دون أن يكون عالى الكفاءة فى إنتاجها، ولكن هناك أيضا حالات كثيرة تكون فيها النفقة التى يتحملها المنتج منخفضة بسبب ما أنفقته الدولة عبر عشرات السنين الماضية ولا تزال تنفقه على الطرق والكبارى ومصادر الطاقة، والتعليم، وغيرها من أنواع البنية التحتية التى يفيد منها المنتجون ولا يتحملون نفقاتها، دون أن يعنى ذلك أن هؤلاء المنتجين أكثر كفاءة من منتج آخر لنفس السلع فى دولة أخرى لا تنفق (أو لم تنفق فى الماضى) مثل هذه النفقات الهائلة على البنية التحتية، ومن ثم لا يبذل المجتمع ككل (أو لم يبذل فى الماضى) نفقات مماثلة من أجل إنتاج هذه السلعة.

كذلك فإن النفقة التى يتحملها المنتج لإنتاج سلعة، قد تكون أقل كثيرًا من النفقة التى يتحملها المجتمع ككل بسبب ما يترتب على هذا الإنتاج من تلوث أو أضرار بالصحة أو بالأمن أو بنوعية الحياة بصفة عامة، دون أن تفرض الدولة أى ضريبة أو عقاب من أى نوع على المنتج لما يسببه من أضرار.

الاعتراض الثانى: أن السعر قد يكون منخفضا (وكذلك النفقة) لأسباب تتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة دون أن يكون لهذا أى علاقة بارتفاع الكفاءة. فالسعر (وكذلك النفقة) قد يكون منخفضا لأن الأجور منخفضة، والأجور منخفضة بسبب شيوع البطالة والبؤس، أو بسبب سياسة قمعية تمنع العمال من المطالبة بأجور أعلى، فأى كفاءة يمكن أن تستنتج من ذلك؟

إن أجر العامل المكسيكى فى بعض القطاعات قد يكون أقل من عشر أجر العامل الأمريكى فى نفس هذه القطاعات، فهل يعنى هذا أن المنتج المكسيكى أكثر كفاءة من المنتج الأمريكى لنفس السلعة، مما يبرر تخصص المكسيك فى هذه السلعة وامتناع الأمريكى عن إنتاجها؟ هل انتقال إنتاج هذه السلعة من أمريكا إلى المكسيك فى هذه الحالة معناه استخدام أكثر رشدا لموارد العالم الاقتصادية؟ بالطبع لا. أو ليس معنى ترشيد استخدام الموارد هو تخفيض حجم التضحية التى تنطوى عليها عملية الإنتاج؟ فهل انتقال الإنتاج من أمريكا إلى المكسيك فى هذه الحالة ينطوى على تخفيض لحجم التضحية؟

كلا بالطبع، إن العامل المكسيكى أرخص من العامل الأمريكى، هذا صحيح، ولكن هذا لا يعنى أن استخدام ساعة من العمل المكسيكى ينطوى على تضحية أقل (من وجهة نظر العالم ككل) مما ينطوى عليه استخدام ساعة من العمل الأمريكى. إن العامل المكسيكى هو فقط أكثر فقرا ولكنه ليس أقل (قيمة)، وعمله لا ينطوى على قدر أقل من التضحية الإنسانية.

وقل مثل هذا على بلد كالولايات المتحدة ترتفع فيها بشدة نفقات التأمين ضد مختلف الأخطار التى يواجهها المنتجون، حقيقية كانت أم موهومة، بالمقارنة ببلد كاليابان مثلا، مما تجعل نفقات إنتاج بعض السلع فى الولايات المتحدة أعلى منها فى اليابان. فهل هذا يجعل المنتج اليابانى لهذه السلعة أكثر كفاءة؟

إن الاختلاف لا يعدو أن يكون اختلافا فى الظروف والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ولايمثل اختلافا فى مستوى الكفاءة فى التنظيم أو العمل.

يترتب على ذلك أنه إذا كانت الحكومة المصرية قد قررت يوما أن تنشئ مثلا صناعة للصلب فى مصر على الرغم من أنه كان من المتاح لها أن تستورد نفس السلعة من الخارج بسعر أقل، فإن هذا لا ينطوى بالضرورة على حماقة اقتصادية لمجرد مخالفته للتطبيق الحر لنظرية النفقات النسبية. ذلك أنه إذا أضفنا كل النفقات الاجتماعية التى تتحملها مصر بسبب الاستيراد، وإذا خصمنا من نفقة

الإنتاج فى مصر قيمة كل المزايا التى تعود على مصر من وراء إنتاج الصلب داخل البلد، وكل ما يمكن أن يعود على الصناعات الأخرى من مزايا من وراء إنتاج الصلب محليا، فإن حجم النفقة الحقيقية (بمعنى التضحية) لإنتاج الصلب داخل مصر قد يكون أقل من السعر الذى يمكن أن تستورد به. نعم. لا خلاف على سلامة المنطق الأساسى الذى يكمن وراء نظرية النفقات النسبية، فهو فى الحقيقة بدهى أكثر مما قد يظن الأستاذ ستانلى فيشر، وإنما الخطأ هو فى الاعتقاد بأن كل حالة نجد فيها السعر منخفضا فى دولة عنه فى الدول الأخرى تكون تلك الدولة أكثر كفاءة من غيرها.

لماذا إذن يشيع ذلك الاعتقاد بأن على كل دولة أن تتخصص فيما تنتجه بنفقة أقل من غيرها، ومن ثم على الدولة أن تترك التجارة حرة دائما حتى يسمح للتخصص الدولى بأن يجرى على هذا النحو؟

إن سبب شيوع هذا الاعتقاد فى مبدأ حرية التجارة ليس استناد هذا المبدأ إلى حقائق علمية، بل إلى موقف قيمى يعتبر أن من القيم الأخلاقية العليا (البحث عن أرخص الأشياء). إن وراء هذا المبدأ ليس السعى إلى تخفيض حجم التضحية الإنسانية إلى الحد الأدنى، كما يحب أنصاره أن يعتقدوا، بل السعى إلى تعظيم الأرباح، وتعظيم الربح شىء، وتخفيض حجم التضحية الإنسانية شىء آخر.

(٩)

كل هذا الغرام بالتصدير..

أستأذن القارئ فى أن أعود به فى الزمن أربعمائة عام إلى الوراء، ولكنى أعده بأن إقامتنا هناك لن تطول، بل سأربط هذا الماضى البعيد بالحاضر بعد قليل.

ذلك أنه منذ نحو ٤٠٠ عام، سادت فى أوربا الغربية كلها فكرة غريبة محورها أن ثروة الأمة تقاس بما لديها من ذهب وفضة. الأمة الغنية هى التى يكثر عندها الذهب والفضة، والفقيرة هى التى لا تحوز الكثير منهما. لا يهم ما لدى الأمة من قمح أو غيره من غذاء أو كساء أو ماشية أو مبان أو خيول أو مدارس أو ترع أو طرق...إلخ، المهم فقط هو الذهب والفضة، وكل ما عداهما لا نفع فيه إلا من حيث إنه من الممكن تصديره والحصول مقابله على ذهب وفضة.

الفكرة قد تبدو لنا غريبة الآن، ولكنها لم تكن غريبة على الأوربيين فى ذلك الوقت، بل اعتبروها من قبيل البديهيات، حتى جاء آدم سميث فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وأشبع الدنيا سخرية من هذه الفكرة: ما الذهب والفضة؟ إنهما ليستا إلا سلعتين من آلاف السلع، ولا تفضلان غيرهما من السلع فى شىء. قيمة السلعة هى فيما تشبعه من حاجة لدى الناس، والذهب والفضة تشبهان حاجة من الحاجات، كغيرهما من السلع، ولكن لعل الحاجة التى يشبعها الذهب والفضة أقل أهمية من غيرهما فى كثير من الظروف. المهم هو أن ثروة الأمة يجب أن تقاس بما تنتجه من سلع، أيا كان نوع هذه السلع: غذاء أو كساء أو بناء أو أثاث أو مكان للعبادة. ولا فضل لسلعة على أخرى إلا بقدر قدرتها على إشباع حاجة من الحاجات الإنسانية.

هكذا أعاد آدم سميث الأمر إلى نصابه، واتهم المذهب الذى يمجد الذهب والفضة (وهو المعروف بمذهب التجاريين) بأنه يرتكب نفس الحماقة التى ارتكبها «ميداس» فى الأسطورة اليونانية. إذ كان يعبد الذهب، ويتمنى أن يتحول كل شىء يلمسه إلى ذهب، فلما استجاب الله إلى دعائه، جن جنون ميداس إذ وجد الخبز الذى يلمسه يتحول إلى ذهب، والماء لدى لمسه يتحول إلى ذهب، وأخيرا... تحولت ابنته إلى قطعة من الذهب عندما لمسها بيده، فعرف بعد فوات الأوان كم كانت حماقته.

* * *

إن لدى شعورا قويا بأننا نرتكب اليوم حماقة مماثلة عندما نبدى كل هذا الحماس، الذى كان يبلغ درجة الهوس، بالتصدير. إن الذى يطالع جرائدنا ومجلاتنا، ويستمع إلى خطبنا السياسية، وتصريحات المسئولين عن الاقتصاد فى بلدنا، لا يمكن أن يلومه أحد إذا خرج بالانطباع الآتى: لا قيمة لسلعة إذا لم تكن صالحة للتصدير. مهما كانت جدارتها وقدرتها على إشباع حاجة قوية لدى المصريين. التصدير، التصدير! الحياة كلها لا قيمة لها بدون تصدير. القماش رائع لأنه قابل للتصدير المصنع ممتاز لأنه ينتج للتصدير.

وكل شىء يهون من أجل التصدير: الإعفاءات الضريبية تمنح والتسهيلات كلها تعطى، وقوانين البلاد تعطل، واستغلال العمال يصبح مباحا... وأفضل وصف يمكن أن يطلق على مطعم أو مقهى أو ملهى أو مشروب هو أنه «سياحى»، أى أنه يجلب للبلد عملة أجنبية، حتى كاد يصبح من الممكن تقسيم الأمة إلى نصفين: ما يصلح للتصدير وما لا يصلح. وكاد المرء أن يتمنى، إذا رزقه الله بولد، أن يكون الولد صالحا للتصدير، وإلا أصبح بائرا لا نفع من ورائه.

لا شك أن الأمر يحتاج إلى أن نستشير فيه «آدم سميث» من جديد، إذ يمكن أن نوجه إليه السؤال التالى: «قل لنا يا أبا علم الاقتصاد، أليست كل هذه السلع، سواء أتيحت للمصرى أو الأجنبى، تشبع حاجات إنسانية؟ وقد تكون كلها تشبع نفس الحاجة وبنفس القدر؟ فلماذا هذا التمييز الغريب؟ ألا نرتكب نحن بهذا التمييز

حماقة تشبه حماقة ميداس؟ إذ أصبحنا نستغنى عن أفضل ما ننتجه من أصناف الفواكه والمنسوجات والأثاث...إلخ لكى نحصل على عملة صعبة نستخدمها فى استيراد أشياء قد تكون أقل قدرة بكثير على إشباع الحاجات الإنسانية، كالأسلحة مثلا؟ أليس هذا شبيها بما فعله ميداس إذ لمس ابنته فأصبحت ذهبا؟

* * *

سوف يعترض على هذا بالطبع معظم الاقتصاديين، والأرجح أنهم سيبنون اعتراضهم على واحدة أو أكثر من الحجج الثلاث الآتية:

أولا: سيقولون إن الدعوة إلى التصدير ليست إلا تطبيقا لمبدأ «ريكاردو» الشهير المعروف بمبدأ المزايا النسبية. فإذا كانت هناك دولتان تنتج كل منهما بعض المنسوجات وبعض النبيذ، ولإحداهما ميزة نسبية فى إنتاج المنسوجات، وللأخرى ميزة نسبية فى إنتاج النبيذ، فمن الحماقة أن تستمر الدولتان فى إنتاج كلتا السلعتين بل الأفضل أن تتخصص الأولى فى إنتاج المنسوجات وتصدره للأخرى وتستورد منه بعض النبيذ، وأن تتخصص الأخرى فى النبيذ وتصدره للأولى وتستورد منها بعض المنسوجات. هكذا قال «ريكاردو»، والمنطق لا غبار عليه. ولكنه شيء مختلف جدا عن هذا الهوس بالتصدير الذى نراه حولنا اليوم. لقد كان هدف «ريكاردو» أن تحصل الدولة على نفس الكميات من المنسوجات والنبيذ، التى كانت تحصل عليها من قبل، ولكن بجهد أقل، أو أن تحصل على كميات أكبر بنفس الجهد، ومنطقه يؤدى إلى تحقيق هذا الهدف حقا فى العالم الذى كان يتصوره ويفترضه (فقد كان ريكاردو مولعا بالفروض المبسطة والبعيدة عن تعقيدات العالم الواقعى)، كان ريكاردو يفكر فى عالم خيالى نظيف مائة بالمائة، لا تشوبه أى مشاكل تتعلق بتوزيع الدخل، تفاوت القوة السياسية، أو غسيل المخ...إلخ ولكن العالم الذى نعيش فيه ليس هو عالم ريكاردو. نحن نعيش فى عالم يمكن فيه أن تصدر المنسوجات لتحصل مقابلها على دبابات، إما من أجل أن تحارب بها فعلا، أو من أجل أن يحصل غيرك من وراء ذلك على عمولات، أو لأن بائع الدبابات أجبرك على شرائها. كما أن من الممكن أن تصدر

ملابس كان يرتديها «زيد» المسكين لتحصل مقابلها على ملابس أكثر وأفخم حقا، ولكن لكى يرتديها «عمرو» الذى كان يملك بالفعل ما يكفيه من ملابس. أى أن من الممكن فى العالم الذى نعيش فيه أن نصدر ما نحتاج إليه لنستورد شيئا لا نحتاج إليه، إذا كان هذا هو ما يؤدى إليه توزيع القوة الشرائية بين الناس وتوزيع القوة السياسية. إن الوضع الآن، الذى خلقه هذا الهوس بالتصدير، ليس شبيها بمثال ريكاردو المتعلق بالمنسوجات والنبيذ، بل هو أشبه بشخص يملك فيلا جميلة، خدعه بريق الدولارات فأجرها لأجنبى وقنع بالسكنى فى البدروم أو فى غرفة فوق السطوح. قد يقال: «ألم يتخذ هذا الشخص ذلك القرار باختياره؟ إذن فهو أحسن حالا مما كان». وأنا أقول إنه لم يتخذ هذا القرار باختياره حقا، وإنما خضع لعملية من غسيل المخ وأصابه ما أصاب بقية المجتمع من جنون عام.

وثانيا: سيقولون إن التأكيد على ضرورة التصدير مفيد لأنه يؤدى إلى رفع الكفاءة، إذ إن النجاح فى التصدير يفترض النجاح فى المنافسة والنجاح فى المنافسة يشترط لتحققه زيادة الكفاءة. وأنا أقول إن النجاح فى التصدير لا هو بالشرط الضرورى ولا هو بالشرط الكافى لزيادة الكفاءة فالمنافسة مع الأجنبى أو النجاح فى إغرائه، قد يتطلب حقا زيادة الكفاءة (بتحسين السلعة أو تخفيض نفقة إنتاجها)، ولكن من البدهى أنه من الممكن تحسين السلعة أو تخفيض نفقة إنتاجها دون أن يكون هدفك إغراء الأجنبى بالشراء، بل وأنت تنتج للسوق المحلية. وهناك عشرات التجارب الناجحة فى التنمية التى اعتمدت فى نموها فى الأساس، على سوقها الوطنية، من الولايات المتحدة وألمانيا، عندما كان نموها يجرى وراء أسوار الحماية، إلى الصين والاتحاد السوفيتى عندما كانا منعزلين تماما عن العالم. ومن ناحية أخرى فإن النجاح فى المنافسة فى أسواق التصدير لا يعنى بالضرورة ارتفاعا فى الكفاءة، وإنما قد لا يعنى أكثر من النجاح فى إرضاء الأجنبى، و«إرضاء الأجنبى» له صور متعددة تتفاوت تفاوتا شاسعا، ليس فقط فى نفقة الإنتاج، بل وأيضا فى المستوى الأخلاقى، بل إنه ليشمل أنواعا من التصرفات يعف اللسان عن ذكرها.

وثالثا: سيقولون إنك محتاج إلى مضاعفة الجهد للتصدير من أجل حل مشكلة ميزان المدفوعات فوارداتك فاقت صادراتك بدرجة مخيفة، ولاعلاج لذلك إلا بالمزيد ثم المزيد من التصدير. وهنا فى الواقع مربط الفرس، ومنه يتضح الأمر وتظهر الحماقة الحقيقية وراء هذا الهوس بالتصدير. إن هوسنا بالتصدير سببه فى الحقيقة هوسنا بالاستيراد. وهذا الهوس بالاستيراد يتراوح بين استيراد القمح لفشلنا فى زيادة إنتاجه بالدرجة الكافية وبين استيراد الطائرات الحربية للاشتراك فى حرب لم نرد الاشتراك فيها أصلا، فضلا عن اضطرارنا لدفع فوائد على ديون لم يكن هناك أدنى داع للتورط فيها. جنون التصدير إذن هو فى حقيقته جنون بالاستيراد، وجنون الاستيراد أساسه أمران:

الأول: الوقوع فريسة للاعتقاد بأن الأجنبى هو الذى يملك أسرار السعادة، وأن السلع المحلية لا تشفى غليلا، وإنما الذى يشفى الغليل ويفتح لك أبواب الجنة هو السلع المستوردة.

والثانى: مجموعة من المستفيدين من عقد الصفقات مع الخارج، سواء كانت هذه الصفقات لاستيراد أسلحة، أو سيارات تحتوى على كافة الكماليات، أو عقد قروض ميسرة أو غير ميسرة.

ليس غريبا إذن أن يسود هذا الغرام بالتصدير فى مجتمع يسيطر عليه التجار والوسطاء، التجار الوسطاء من كل نوع وصنف. كما أنه لم يكن غريبا أن يسود الاعتقاد بأن الثورة تتكون فقط من الذهب والفضة منذ نحو أربعمائة عام، فى عصر عرف بأنه «عصر التجاريين».

(١٠)

تجارة السلاح

لايسع المرء إلا أن يتساءل الآن، وقد انتهت الحرب الباردة، وتحول الاتحاد السوفيتى وبقية أوربا الشرقية من ألد الأعداء إلى أوفى الأصدقاء: ما هو ياترى مصير صناعة السلاح؟ لقد أدت الحرب الباردة التى استمرت ما يقرب من نصف قرن، خدمة جليلة لأصحاب مصانع الأسلحة فى الغرب والشرق، والمتاجرين فيها، بحيث إنه لو لم توجد الحرب الباردة، لخلقوها خلقا. بل ولماذا لا نقولها بصراحة: ألم تكن الحرب الباردة من خلقهم هم؟ أليس هذا أقرب إلى الحقيقة من القول بأن الأسباب الأساسية للحرب الباردة كانت هى الاختلافات العقائدية والفلسفية؟ هل خطر الحرب هو الذى يؤدى إلى نمو صناعة الأسلحة أم إن نمو صناعة الأسلحة هو الذى يؤدى إلى الكلام عن الحرب؟ أو فلنترك العمالقة الكبار وننظر إلى عملائهم الصغار: هل صحيح أن الولايات المتحدة كانت عاجزة طوال ثلث القرن الماضى، الذى انقضى على قيام ثورة كاسترو فى كوبا، عن التخلص منه وإزاحته عن الحكم؟ أم أن وجود كاسترو على أريكة الحكم فى كوبا قد أدى خدمة لا تقدر لصناعة الأسلحة وتجارها (وغيرهم) فى الولايات المتحدة، مما جعل للولايات المتحدة مصلحة محققة فى استمرار حكمه رغم الزعم بغير ذلك؟ إذا فلنتأمل الرعب الذى أشاعته الولايات المتحدة ووسائل إعلامها لدى حكام بقية دول أمريكا اللاتينية (بل ولدى الشعب الأمريكى نفسه) من هذا العفريت الذى يحكم كوبا، ونظامه الشرير، ولنتأمل بلايين الدولارات التى أنفقتها حكومات تلك

الدول على الأسلحة لحماية نفسها من هجوم مسلح من الخارج أو الداخل قد تقوم به العناصر الموالية للنظام الكوبى؟

الآن وقد أصبحت الشيوعية خبرا منسيا، وزال خطرها ولم يعد من الممكن تهديد الناس به، ما مصير صناعات الأسلحة، وما مصير تجارها؟ إن الحلم الجميل بأن تتحول هذه الصناعات إلى صناعات مدنية، وتنتج الملابس وتشيد المنازل وتصنع الجرارات بدلا من القنابل والمتفجرات لا يتعدى للأسف أن يكون حلما جميلا. ليس فقط، ولا فى الأساس، بسبب صعوبات فنية، بل السبب الأساسى هو صعوبات اقتصادية بحتة. فالملابس والجرارات لا يصل معدل الربح فيها إلى ما يقارب معدلات الربح فى صناعات الأسلحة. ذلك أن الأسلحة لها ميزتان عظيمتان على الأقل:

الميزة الأولى: هى أنها شريعة الهلاك، بل كثير منها لا يمكن استخدامه أكثر من مرة واحدة، ومن ثم فالطلب عليها لا ينتهى.

والميزة الثانية: أن السباق بين مستهلكى الأسلحة على الفوز بالأفضل والأحدث والأقوى، لا ينتهى هو الآخر.

ففى الملابس أو السيارات، مهما بلغت رغبتك فى التفوق على جارك يمكنك مع ذلك أن تقنع وترضى بأن تكون ملابسك أو سيارتك أقل بعض الشىء من ملابس جارك أو سيارته. ولكن هذا لا يصلح فى الحرب: إذ لا فائدة من تملك طائرة، مهما بلغت كفاءتها ومهما كان سعرها، إذا كان عدوك يملك طائرة أفضل منها. وكلتا هاتين الميزتين سيفتحان الباب واسعا أما صناع الأسلحة وتجارها لتحقيق أرباح لا يمكن تحقيق مثلها فى أى مجال آخر.

* * *

تواردت هذه الأفكار على ذهنى عندما قرأت يوما ما نشرته الصحف البريطانية عن فضيحة بيع شركات السلاح البريطانية لمختلف أنواع الأسلحة لإيران والعراق، فى نفس الوقت، أثناء حربهما التى استمرت ثمانى سنوات، رغم إعلان الحكومة

البريطانية عن التزامها بحظر بيع الأسلحة لهما. ليس هذا فحسب بل بلغ الأمر أن ثبت على نحو قاطع أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تعلم بالأمر وتتكتم عليه، وأن وزارة الصناعة والتجارة البريطانية التى تقع عليها مسئولية إعطاء تصاريح التصدير لبعض السلع الاستراتيجية، كانت تعطى التصريح ببيع هذه الأسلحة على أساس أنها كانت تباع للبرتغال، وهى تعلم جيدا بأن المشترى الحقيقى هو إيران والعراق. إن القضية الأساسية هنا ليست مجرد قضية نفاق ممقوت، وقول شىء يناقض تماما ما تفعله، والتظاهر بالعفة والفضيلة وأنت تمارس عكسهما تماما، بل القضية الأساسية فى نظرى هى التساؤل عما إذا كانت حرب إيران والعراق هى نفسها، من صنع منتجى الأسلحة وتجارها. إذ ما الذى يمكن أن يفعله صناع الأسلحة وتجارها إذا لم يجدوا من يشترى بضاعتهم؟ وما الذى يمنعهم، ولديهم ما يكفى من المال والنفوذ، من الضغط على حكوماتهم من أجل أن تتخذ من السياسات ما ينشئ حربا لم تكن موجودة، أو يلهب نزاعا كان تافها، أو يوقظ عداوة كانت خامدة؟ والحكومات على أى حال، مسئولة قبل كل شىء، عن توفير فرص العمل لعمالها، وتحقيق مستوى عال من الرفاهية لمواطنيها، ولو كان هذا على حساب أن يقتل بعض الإيرانيين بعض العراقيين، أو العكس، خاصة إذا كانت الدولة تمر بظروف أزمة اقتصادية، والبطالة منتشرة والأسواق فى كساد.

عندما أصبح (فاكلاف هافيل) رئيسا لجمهورية تشيكوسلوفاكيا، كان يحلم بتطبيق المبادئ النبيلة التى يؤمن بها، وأن يجعل السياسة تابعة للأخلاق وليس العكس، ولكنه أصيب بخيبة أمل عظيمة واضطر إلى تغيير رأيه عندما اكتشف أن مدينة من مدن تشيكوسلوكفاكيا، يعتمد اقتصادها اعتمادا كليا على صناعة الأسلحة، وأن البطالة ستصيب عمالها جميعا، إذا توقفت المدينة عن بيع الدبابات لسوريا.

من المفيد أن نفكر فى كل هذا من حين لآخر. إذ حتى لو لم يكن لدينا فى بعض الظروف، ما يكن أن نفعله لتغيير ما يحدث، فلا أقل من أن نحاول أن نفهم ما يحدث.

(١١)

ما أعظم هذا النظام!

قرأت بعض التحقيقات المذهلة التى نشرت عن جنود ما يسمى بقوات التحالف التى حاربت فى الخليج فى ١٩٩١ ثم عادت إلى بلادها فى أوربا أو أمريكا، بعد أن حطمت ما حطمت وأحرقت ما أحرقت وأشبعت العراقيين تقتيلا وتدميرا. لا ينكر أحد بالطبع قوتهم التدميرية الخارقة، وكفاءة طائراتهم ودباباتهم المذهلة، ونيرانهم المدهشة، بل ولا بأس من الاعتراف أيضا بقدرتهم على التنظيم الدقيق، سواء تبدى الأمر فى توقيت حشد الجنود أو إطلاق النار أو توزيع المؤن... إلخ.

ولكن هؤلاء الجنود جميعا ما إن تركوا طائراتهم ودباباتهم ووضعوا مدافعهم الرشاشة جانبا حتى ظهروا على حقيقتهم. وهذه الحقيقة، كما يجب أن يتوقع المرء، لا تختلف لحسن الحظ عن حقيقة أى إنسان على ظهر الأرض، قوة وضعفا، وإذا بهم قد دفعوا هم أنفسهم، ولا زالوا يدفعون ثمنا باهظا لما فعلوه أو بالأحرى لما أمروا بفعله فى الخليج. وإذا بالمرء منا لا يعرف أيهما أحسن حالا: العراقى الذى دفنته الدبابات الأمريكية وهو لا يزال حيا فى خندقه، أم الجندى الأمريكى أو الإنجليزى الذى عاد إلى بلاده منتصرا، واستقبله أهله بالعناق والزهور، ولكن ظهر بعد أيام من وصوله أن روحه قد ماتت قبل أن تطأ قدمه أرض بلاده.

* * *

خلال حرب فيتنام فقدت الولايات المتحدة ثلاثة وخمسين ألف جندى ولكن كان عدد حالات الانتحار بين الجنود الأمريكيين العائدين من فيتنام أكثر من ضعف

هذا العدد (١١٠ ألف). وفى حرب الخليج كان عدد البريطانيين الذين اشتركوا فى القتال ثلاثة وأربعين ألفا، عاد كلهم تقريبا إلى بلادهم فإذا بشىء مماثل لما حدث للأمريكيين الذين عادوا من فيتنام، يحدث لهؤلاء الإنجليز العائدين من الخليج.

فقط لاحظ بعض المتصلين بالجنود البريطانيين العائدين، تكرر حالات الانتحار وأعمال العنف بين هؤلاء الجنود وعائلاتهم فكونوا جمعية سموها جمعية مواجهة الأزمات الناجمة عن حرب الخليج، وأعلنوا فى الصحف أنهم على استعداد لأن يقدموا مختلف أنواع المساعدة لمن يتصل بهم من أسر العائدين، أو من العائدين أنفسهم، فإذا بهم يتلقون كل يوم ما لا يقل عن عشر مكالمات تليفونية، تتزايد يوما بعد يوم، من أم أو زوجة أو أخت يطلبن النجدة العاجلة لإنقاذهن، أو إنقاذ الابن أو الزوج أو الأخ العائد من الخليج.

وتدور هذه الاستغاثات حول محاولات انتحار، أو اعتداء الجندى العائد بالضرب على أقرب الناس إليه، كالزوجة أو الأم، أو قيامه بالاعتداء الجنسى على الأقارب، أو تهديده للأخ أو الزوجة بالقتل، أو القيام بسرقات مسلحة أو الاستسلام لحالة من الهذيان المستمر، أو شرب لا ينقطع للخمر، أو فقدان أى اكتراث بأمور الحياة اليومية، والتوقف عن دفع أقساط منازلهم أو عن تسديد فواتيرهم، أو القيام ببيع سياراتهم أو ممتلكاتهم الأخرى بأسعار مضحكة أثناء شربهم الخمر فى البارات...إلخ

اتصلت زوجة تليفونيا بهذا الجمعية وهى تبكى قائلة: إن زوجها الذى كان قبل سفره إلى الخليج رجلا لطيفا وديعا، عاد من الخليج وكأن به لوثة، فهو يطيح فيها ضربا، ثم يأتى بمسدسه ويهددها بالقتل، وتتصل أخرى قائلة إن زوجها اعتدى جنسيا على ابنته البالغة من العمر ثمانى سنوات، فلما فاجأته زوجته وهو يرتكب هذا الفعل انفجر باكيا وتوسل إليها أن تتصل بالبوليس لتستدعيهم ليقبضوا عليه ليحموا عائلته منه وليحموه هو من نفسه.

امرأة أخرى فى الأربعين من عمرها، اتصلت بهم لتقول إن ابنها البالغ من العمر ١٩ سنة عاد إليها من الخليج وكأنه سليم، ثم اكتشفت أنها فى الواقع قد فقدته. قالت

إنه كان قبل ذهابه ودودا مرحا فإذا به بعد عودته يحاول أن يقتل نفسه مرتين، ويجرى فى البيت حاملا سكين المطبخ، ويعتدى على رجال من قريته، فلما قبضوا عليه اكتفوا بتغريمه ٣٧٥ جنيها بسبب (أدائه الممتاز فى حرب الخليج).

وهكذا إلى ما لا نهاية: امرأة تقول إن زوجها لا يكف عن رؤية جثث العراقيين فى مخيلته وكأنه لا زال فى الخليج، وأخرى تطلب المساعدة فى العثور على مأوى لها هى وطفلها لأنها لا تستطيع أن تعيش بعد الآن فى نفس المنزل مع زوجها الذى فقد صوابه. وبعض الأمهات والزوجات ينفجرن بالبكاء فى التليفون وبعد أن يبدأن فى الكلام يتوقفن ويرفضن البوح بأسمائهن وينهين المكالمة فجأة. ومنهن من يخاف إخطار رؤساء الجنود العائدين خوفا من تعريضهم للعقاب أو فقدانهم لفرص الترقية.

* * *

اختلفت التفسيرات التى قدمها المحللون النفسيون البريطانيون لانتشار هذه الحالات. قال البعض إن الإنسان ليس مدفعا رشاشا تستطيع تشغيله أو إيقافه حسب الطلب. إنك لا تستطيع أن تقول له اقتل، ثم تقول له توقف عن القتل، وتتوقع أن يطيعك كما يطيعك المدفع الرشاش، بل لا بد أن يكون لهذا أو ذاك آثار فى سلوكه لم تكن فى حسابك.

وقال آخر، من المسئولين عن الجمعية التى أشرت إليها، إن بعض هؤلاء العائدين من الخليج كانوا بعد أن يقتلوا الجنود العراقيين يغرزون سنكى بندقيتهم فى جثة العراقى لمجرد أن يكتشفوا نوع الصوت الذى يمكن أن ينتج عن ذلك. ثم يرحلون بعد أيام قليلة من هذا إلى بلادهم ويجدون أنفسهم فى الفراش مع زوجاتهم، فبماذا عساهم يشعرون؟ وما الذى يمكن أن تتوقعه منهم؟ إن الأمر كان مختلفا فى حرب الفولكلاند، إذ إن ٩٠٪ من الجنود العائدين عادوا على ظهر السفن، ومن ثم قضوا عدة أسابيع فى الطريق كان لديهم خلالها فرصة تبادل الحديث عن تجاربهم فى الحرب وما مروا به فظائع، وقد كان هذا نوعا من العلاج الجماعى. أما هؤلاء العائدون من الخليج، فإنهم يجدون أنفسهم مع زوجاتهم بعد بضع ساعات من قيامهم بحرق العراقيين.

قال آخر إن أحد أسباب الأزمة النفسية التى يشعر بها هؤلاء هو شعورهم بالحيرة الشديدة إذ يرون أن المهمة التى أرسلوا من أجلها، وعلى الرغم من كل ما ارتكبوه من فظائع، لم تتحقق. فقد قيل لهم إن الغرض من الحرب كلها هو إسقاط صدام حسين ووضع حد لحكمه الديكتاتورى، ومن أجل هذا قاموا بقتل الآلف المؤلفة من الناس، وها هو ذا صدام حسين لا زال يحكم العراق. ففيم كان هذا الأمر برمته؟

* * *

بعد أسابيع قليلة من غزو العراق للكويت، وكانت القوات الأمريكية تتدفق على الخليج بأعداد خيالية، ألح الصحفيون على الرئيس بوش فى أن يذكر لهم السبب الحقيقى لهذا التواجد الأمريكى الكثيف فى منطقة الخليج، فقال لهم فى النهاية إن الهدف يتخلص فى كلمة واحدة (Jobs)، أى خلق فرص عمل أكبر للأمريكيين. وقد يؤخذ هذا على أن المقصود به حماية الأسواق التى تصدر إليها السلع الأمريكية من منافسة المنافسين، أو فتح أسواق جديدة أمامها، أو توفير بترول رخيص يساعد على انتعاش الاقتصاد الأمريكى ومن ثم خلق فرص عمل أكبر، أو مجرد خلق سوق جديدة أمام تجار الأسلحة وزيادة الطلب على صناعة السلاح فى الولايات المتحدة، مما يزيد بدوره من فرص العمل المتاحة للأمريكيين.

قلت لتفسى: ياله من نظام بديع، هذا الذى لا يجد أمامه وسيلة لخلق فرص عمل جديدة أفضل من هذه الوسيلة!



الفصل السادس

العرب بعد مائتى عام من العولمة

(١)

مقدمة

فى سنة ١٩٩٨، تم قرنان كاملان على الحملة الفرنسية على مصر التى كثيرا ما تعتبر بداية المواجهة، أو الالتقاء، بين العرب والحضارة الغربية الحديثة، وهذا يجعل من الملائم جدا أن يطرح المرء هذا الموضوع على بساط البحث: حصاد مائتى عام من العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب، وهو ما يمكن أن يسمى أيضا «العرب بعد مائتى عام من العولمة».

على أن هناك سببا آخر حثنى أيضا على التطرق إلى هذا الموضوع بالبحث، وإن كان سببا لا يخلو من طابع شخصى. ذلك أننى، ولعدة سنوات مضت، بدأ يخامرنى الشعور بأن العلاقة الطويلة بين العرب والغرب تقترب الآن من نهايتها، ليس بالطبع بمعنى أنه لن تكون بعد ذلك أية علاقة بينهما، بل بمعنى أن كل عناصر الدراما قد قاربت الاكتمال، وكل أسرارها كادت ألا تصبح بعد الآن أسرارا، وأنه لن يكون بعد ذلك المزيد من المفاجآت، ولا حتى أى درجة جدية من المقاومة. منذ بضع سنوات وأنا أشعر شعورا متزايد القوة بأن هذه الدراما أوشكت على الوصول إلى المشهد الأخير من الفصل الختامى الذى تنكشف فيه كل البواعث التى كانت قبل ذلك خفية، والذى تسقط فيه كل الأقنعة عن الوجوه التى كانت قبل ذلك مقنعة، حتى لا يعجز إلا أحمق أو أبله عن التنبؤ بما سوف تكون عليه النهاية.

ولكن، وكما يحدث عادة فى الفصل الأخير من أية مسرحية من تزايد سرعة

الأحداث بالمقارنة بما كان عليه الأمر فى الفصول السابقة، نلاحظ هنا أيضا، أن العلاقة بين العرب والغرب، خلال السنوات الأخيرة الماضية، وعلى الأخص منذ سقوط الكتلة السوفياتية، قد تسارعت أحداثها بالمقارنة بما كانت عليه قبل ذلك. فبمجرد سقوط الاتحاد السوفيتى شهدنا هجوما من العراق على الكويت، وما تلا ذلك من أحداث سياسية واقتصادية بالغة الأهمية فيما يتعلق بالعلاقات بين العرب والغرب: حصار اقتصادى فرض على العراق وليبيا، وعزلة اقتصادية وسياسية تفرض على السودان، بينما استخدمت فوائض دخول الدول المصدرة للنفط فى الخليج، وجزء كبير من مدخراتهم المتراكمة قبل ذلك، فى تغطية نفقات الحرب ونفقات إعادة بناء ما دمرته هذه الحرب. وتلا ذلك أيضا أن أصبحت أية إشارة إلى أى تعاون اقتصادى أو سياسى عربى، ناهيك عن أية إشارة إلى الهدف العتيد «إقامة وحدة عربية»، أو تحقيق «التكامل الاقتصادى العربى»، تعامل وكأنها بمثابة أضغاث أحلام. وطرحت بدلا من ذلك فكرة سميت بـ «السوق الشرق أوسطية»، فهمت على أنها تشمل إسرائيل كطرف فيها، وحظيت هذه الفكرة بالتشجيع والدعم من جانب دوائر الاقتصاد والسياسة فى الغرب.

وحدث أيضا قبل سقوط الكتلة السوفياتية بسنوات قليلة، أن دشن تغيير كبير فى السياسة الاقتصادية فى دولة عربية بعد أخرى، أطلق عليه اسم «الإصلاح الاقتصادى» بتحريض أو بضغط من جانب بعض الدول الغربية الكبرى، أو من جانب بعض المؤسسات المالية الدولية، التى توجه سياستها الدول الغربية الكبرى، وعلى الأخص البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. إلا أن هذا التحول فى السياسة الاقتصادية، تسارع أيضا معدله بعد سقوط الاتحاد السوفياتى. وقد يختلف المحللون حول ما إذا كان هذا التغيير فى السياسة الاقتصادية يمثل «إصلاحا» اقتصاديا حقيقيا أو لا يمثله، ولكن لا خلاف فى أنه يمثل تطورا مهما فى العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والغرب. ذلك أن هذا «التكيف الهيكلى» (وهو اسم آخر لهذا «الإصلاح» الاقتصادى أو لجزء منه) يتضمن، فيما يتضمنه، تحرير التجارة الدولية، وخلق مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية الخاصة، فضلا عن برنامج بعيد المدى لما سمى

بـ«الخصخصة». إن هذه البنود الثلاثة، من بنود «التكيف الهيكلى»، تعنى فتح أبواب الاقتصاديات العربية، أكثر من أى وقت مضى، أمام تدفق السلع والخدمات ورءوس الأموال الآتية من الغرب. و«الخصخصة» التى تؤخذ عادة بمعنى تغيير نظام الملكية من ملكية عامة إلى ملكية خاصة، تعنى فى التطبيق العملى، فى الحقيقة، نقل الملكية من الدول (العربية) إلى الشركات (الغربية). إن كل هذا يجرى الآن فى معظم البلدان العربية بمعدل متسارع، حتى لم يعد هناك مجال أمام أحد للشك فيما لا بد أن يؤدى إليه فى النهاية.

إذا كانت نهاية القصة هى بالفعل قريبة منا إلى هذا الحد، ألا يكون من الجدير بنا أن نحاول أن نعيد استعراض أحداث القصة منذ بدأت قبل مائتى عام، على أمل أن نفهم مغزاها ونستخلص منها الدروس؟

وكما هو الحال مع أية قصة من القصص، لا بد أن يكون هناك أكثر من طريقة لرواية هذه القصة أيضا. هناك من الناس، مثلا، من يرى فيما حدث من تطور فى العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب عبر القرنين الماضيين، قصة تقدم اقتصادى مطرد. قد يقبل هؤلاء الاعتراف بأن هذا التقدم قد اعترضته أحيانا بعض فترات من الركود أو الأزمات الاقتصادية أو الحروب، أو حتى فترات من التدهور الاقتصادى العام. ففترات من التصنيع السريع قد يكون قد أتى بعدها فترات من انكماش نصيب الصناعة فى الاقتصاد القومى، وقد تكون فترات التقدم الزراعى قد أعقبتها أحيانا فترات من العجز الحاد فى إنتاج الغذاء. على أننا إذا نظرنا إلى فترة القرنين ككل، هكذا يذهب هذا الفريق من المحللين، لوجدنا أن تاريخ العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب ليس إلا تاريخا للتقدم الاقتصادى.

هناك طرق أخرى لرواية القصة نفسها. فليس هناك مثلا شىء أسهل من أن يروى تاريخ هذه العلاقة بين العرب والغرب على أنه تاريخ للاستغلال الاقتصادى، والقهر الاقتصادى المستمر، من التبعية وإحباط الآمال، ومن إجهاض أى محاولة لتحقيق نهضة اقتصادية حقيقية. فكلما بدا وكأن العرب قد لاحت أمامهم فرصة إعادة بناء

اقتصادهم على أسس سليمة، أو تحقيق نوع من التكامل الاقتصادى بين دولهم، أو إعادة توزيع ثمرات النمو الاقتصادى توزيعا أكثر عدالة، تدخلت قوة أو أخرى من القوى الغربية لإفساد كل شيء. وهكذا نجد أنه، بعد انقضاء مائتى عام على بداية العلاقات الاقتصادية بين العرب أحسن حالا بكثير مما كانت عليه فى البداية، والأسوأ من هذا أن هناك من الدلائل ما يشير إلى أنه لو لم يحدث أصلا هذا التلاقى بين العرب والغرب، لكان الاقتصاد العربى الآن أكثر نموا، وأكثر توازنا، وأكثر عدالة.

إن ما سأحاول أن أقوم به فى هذا الفصل، هو أن أستعرض باختصار، أهم الأسانيد التى يستند إليها كل من هذين الفريقين من المحللين، أو كل من هاتين الطريقتين فى رواية تاريخ العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب. ثم أعرض بعد ذلك ما أراده من أن هناك شيئا مهما مفتقدا فى كل من هاتين الطريقتين، ومن ثم سوف أطرح على القارئ طريقة ثالثة للنظر إلى تاريخ هذه العلاقة، تبدو لى أقرب إلى الحقيقة من الطريقتين المألوفتين.

(٢)

قصة تقدم مطرد

دعنا أولا نتأمل القصة عندما تروى وكأنها قصة تقدم مطرد. شيء واحد على الأقل يبدو وكأنه ليس محلا لأى شك: إن كل شيء تقريبا اليوم فى الوطن العربى، هو أكبر حجما، ويتحرك بسرعة أكبر مما كان يفعل منذ مائتى عام، ولا يكاد يكون ثمة شك فى أن كلا الأمرين له علاقة وثيقة بالاتصال بالغرب.وليس هناك فى هذا أى سبب لإثارة الدهشة. فقبل قرنين من الزمان، كانت أوروبا قد بدأت لتوها فى الدخول فى عصر الثورة الصناعية، هذه الثورة التى جعلت كل شيء تقريبا أكبر حجما مما كان، ويتحرك بسرعة أكبر، سواء تعلق الأمر بحجم السكان، أو الإنتاج الزراعى أو الصناعى، أو حجم التجارة الداخلية أو الدولية، أو طرق المواصلات أو أسواق المال...إلخ. لم يكن من المتصور إذن أن تبدأ الاقتصاديات العربية، فى ذلك الوقت، بالارتباط بالاقتصاد الأوروبى دون أن نرى لدينا أيضا تضخما فى الحجم وزيادة فى سرعة الحركة فى الكثير من المتغيرات الاقتصادية العربية.

إن حجم السكان فى الوطن العربى فى نهاية القرن العشرين كان يقرب من ٢٥٠ مليون نسمة بالمقارنة بما لا يمكن أن يزيد على عشرين مليونا وقت قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر فى عام ١٧٩٨. معنى هذا أنه خلال هذين القرنين تضاعف حجم السكان على الأقل ١٢ مرة، وهو ما لا يمكن تصوره لو لم يتعلم العرب من الغرب الأساليب المؤدية إلى تخفيض معدل الوفيات. ولكن لكى يتحقق تخفيض بهذا القدر فى معدل الوفيات كان لا بد أن يحدث نمو سريع فى عدة ميادين: فى

مساحة الأرض المزروعة، وفى الإنتاج الزراعى، وبخاصة إنتاج الغذاء، وفى طرق المواصلات اللازمة لنقل الغذاء من مكان لآخر، وفى قدرة الدولة على فرض احترام القانون ونشر وسائل مكافحة الأمراض والأوبئة. كل هذا تعلمه العرب من الغرب، أو أدخله الغرب عنوة فى بعض الأحيان.

كان من غير المحتمل بالطبع أن يكون معدل الزيادة فى الأرض المزروعة وفى إنتاج الغذاء مساويا بالضبط للمعدل الذى يتطلبه معدل النمو فى السكان. لقد انطبق قانون مالثوس فى السكان بدرجة عالية من الدقة فيما يتعلق بتجاوز معدل نمو السكان لمعدل نمو الغذاء، ولكنه لم ينطبق بالدرجة نفسها فيما يتعلق بما تنبأ به مالثوس من تحقيق «الموانع الإيجابية» و «الموانع السلبية». أما عن الموانع الإيجابية فقد تعلم العرب بسرعة من الغرب كيف يضعون حدا لها باقتباس أساليب مكافحة الأوبئة والمجاعات، ولكن العرب ظلوا زمنا طويلا لا يقتبسون «الموانع السلبية»، أى أساليب تقييد النسل، وكانت النتيجة الحتمية بالطبع هى «الانفجار السكانى» الذى لم يكن من الممكن أن يستمر لولا ما أتيح من فرص استيراد الغذاء من الغرب أيضا. لا بد أن هذا هو ما قصد اللورد كرومر، المندوب السامى البريطانى إلى مصر، الإشارة إليه عندما قال: «إن ما قد يكون قد حدث من تدهور فى مستوى المعيشة، كان ناتجا من حسن إدارتنا أكثر مما كان نتيجة لسوء الإدارة»[1]، أى أنه إذا بدا أحيانا وكأن المصريين قد أصبحوا أفقر مما كانوا فإن ذلك كان من آثار تخفيض معدل الوفيات الذى كان بدوره من الآثار الإيجابية للإدارة البريطانية.

كان من الآثار الحتمية أيضا لزيادة السكان بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى إنتاج الغذاء ما حدث من نمو سريع للغاية فى نسبة التحضر، أى نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان، إذ إن فائض السكان الزراعيين كان لا بد أن يحاول البحث عن

---

(1) Evelyn Baring Cromer (Lord). Ancient And Modern Imperialism (New York: Longman. 1910). P. 113.

ـ نقلا عن:

Charles Issawi. An Economic History Of The Middle East And North Africa (London Methuen. 1982). P. 13.

فرص لكسب الرزق خارج القطاع الزراعى. إن معدل الزيادة فى سكان المدن فى الوطن العربى، خلال مائة السنة الأخيرة، كان أعلى مما عرفه الغرب فى أى فترة من تاريخه الحديث، ولكن هذا المعدل المرتفع نفسه كان بدوره نتيجة لاتصال العرب بالغرب، إذ إن كلا من عوامل الطرد والجذب المعروفة، أى طرد السكان من الريف أو جذب المدينة للسكان، كان وثيق الصلة أو كان أثرا مباشرا من آثار تطبيق فنون الإنتاج الغربية، أو الأساليب الغربية فى مقاومة الأوبئة والأمراض، أو نتيجة تبنى أنماط وعادات الاستهلاك الغربية، أو تدفق تيارات الهجرة المؤقتة أو الدائمة من الغرب، أو نمو طبقة اجتماعية عربية من «المتغربين» ومقتبسى النمط الغربى فى الحياة.

من الخطأ، مع ذلك، الظن بأن أثر الغرب فى الاقتصاد العربى لم يكن أكثر من مجرد إحداث «نمو» فى هذه الظاهرة أو تلك: نمو فى السكان، ونمو فى الإنتاج الزراعى، ونمو فى التجارة، ونمو فى طرق المواصلات ومراكز التجمع الحضرى... إلخ. لقد كان هناك، إلى جانب ذلك، «تقدم» حقيقى فى أكثر من جانب من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كان أكثر مظاهره وضوحا هو بالطبع الارتفاع فى العمر المتوقع للإنسان. كان أول تقدير عرفه العالم العربى للعمر المتوقع عند الميلاد، هو ذلك الذى جرى فى مصر خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث وجد عمر المتوقع عند الميلاد، للذكور من المصريين، ٣١ عاما، وهو ما يعادل تقريبا العمر المتوقع فى إنجلترا فى أواخر القرن الثالث عشر[١]. أما فى نهاية القرن العشرين فقد بلغ العمر المتوقع عند الميلاد فى مصر أكثر من ضعف هذا القدر (٦٤ عاما)، وهو أعلى من هذا فى كل البلاد العربية الأخرى باستثناء السودان واليمن وحدهما[٢].

يجب ألا يفهم من هذا أن العربى أصبح الآن يعيش حياة أطول دون أن تكون

(1) Roger Owen, The Middle Wast In The World Economy, 18001914-, University Paperbacks; 952 (London; New York: Methuen, 1981), P. 23.

(2) Undp, Humman Devlopment Report, 1996 (New York; Oxford: Oxford University Press, 1996), Pp. 144145-.

بالضرورة حياة أفضل من حياته قبل مائتى عام. إن الانخفاض فى معدل الوفيات كان ينطوى من عدة نواح، على التخفيف من حدة الشقاء أيضا. وقد يكفى، للتدليل على ذلك، أن نذكر أنه خلال مائة العام السابقة على الحملة الفرنسية على مصر كان سكان كل من مدينة القاهرة، ودمشق، وحلب، «لا يكادون يفيقون من موجة من موجات الطاعون حتى تحل بهم موجة جديدة»[١]. وقد عرفت مدينة القاهرة وحدها خلال القرن الثامن عشر، عدة هجمات للطاعون، أودت بحياة ما بين ثلث ونصف سكان القاهرة. كذلك عرفت مدينة حلب فى ذلك الوقت خمس هجمات للطاعون خلال فترة لا تزيد على أربعين عاما، وعرفت دمشق أربع هجمات منها خلال فترة مماثلة[٢].

وعندما حل الفرنسيون بمصر فى أواخر القرن كتبوا أنه من بين كل ثلاثة من المصريين كان هناك شخص بعين واحدة، وأن هناك شخصا فاقدا للبصر فقدا كاملا من بين كل عشرة من المصريين[٣].

لم تكن نسبة الأمية فى العالم العربى فى مطلع القرن التاسع عشر، على الأرجح، أقل من ٩٥ بالمائة، وعندما شرع محمد على الذى تسلم حكم مصر فى ذلك الوقت، فى تطبيق خطة لتحديث الاقتصاد والمجتمع المصرى، لم يعثر على مصرى واحد يعرف أيه لغة من اللغات الأوروبية[٤]. أما فى نهاية القرن العشرين فكان فى العالم العربى أكثر من ٥٠ مليون طالب وطالبة[٥]، وأيا كان ما يمكن للمرء قوله فى نقد مستوى التعليم الذى يحظى به هؤلاء الطلاب، فإن معظمهم لا بد أن يحصلوا فى نهاية دراستهم، درجة أو أخرى من المعرفة بلغة أوروبية.

إن من الممكن للمرء أن يحكى قصة مماثلة عن تطور الصناعة فى العالم العربى

---

(1) Owen, Ibid., P. 4.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤-٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(4) Issawi, An Economic History Of The Middle East And North Africa, P. 110.

(٥) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون)، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٩٦، ص ٢٤.

خلال القرنين المنصرمين، أو عن تشييد المساكن أو توليد الكهرباء، أو عن نمو وسائل المواصلات...إلخ، مما كان نتيجة من نتائج الاتصال بالتكنولوجيا الغربية، أو تدفق رءوس الأموال الغربية، أو التجارة مع الغرب، أو كل هذا معا. وقد استمر الاتصال مع الغرب من خلال هذه القنوات، حتى خلال الفترات التى أظهر العرب فيها أكبر قدر من العداوة تجاه الغرب. لقد كان محمد على مثلا يرسل المصريين فى بعثات إلى أوربا لاكتساب معرفة ومهارات جديدة، ويستجلب إلى مصر الخبراء من أوروبا ليعلموا المصريين فنون الحرب والصناعة والزراعة والطب، فى الوقت الذى كانت تخامره فيه شكوك قوية فى أن الأوروبيين يعدون مؤامرة لإسقاطه. كذلك كان جمال عبدالناصر بعد ذلك بنحو قرن ونصف، يبنى السد العالى والصناعات الجديدة فى مصر، بمساعدة رءوس الأموال والخبرة الروسية، بينما كان يضع الماركسيين المصريين فى السجن، وكان يتلقى كميات كبيرة من المعونات الغذائية من الولايات المتحدة فى الوقت الذى كان يهاجم فيه الاستعمار الأمريكى بأشد العبارات عنفا.

كان لا بد أن يكون من نتائج هذا كله الارتفاع فى متوسط الدخل. لا توجد لدينا أى تقديرات للدخل تسمح لنا بأن نقول كم كانت الزيادة فى متوسط الدخل فى العالم العربى ككل، عبر قرنين من الزمان، ولكن من الممكن أن يقوم المرء بتقدير تقريبى للغاية لما حدث لمتوسط الدخل فى دولة كمصر مثلا، وهى دولة تقع، فى هذا الصدد، فى مركز متوسط، بمعنى أنها لم تحظ بزيادة فى متوسط الدخل عالية بالدرجة التى حظيت بها دول الخليج العربى مثلا التى بدأت من نقطة أقل بكثير من النقطة التى بدأت منها مصر منذ قرنين من الزمان وانتهت إلى مستوى أعلى بكثير من المستوى الذى انتهت إليه مصر الآن، كما أنها أى مصر، لم تشهد زيادة فى متوسط الدخل بالقدر المتواضع الذى شهدته دول كاليمن مثلا أو السودان اللتين لم تبدآ فى الاتصال الوثيق بالغرب إلا فى وقت متأخر جدا عن الوقت الذى بدأت فيه مصر هذا الاتصال.

للوصول إلى تقدير لما حدث كمتوسط الدخل الحقيقى فى مصر خلال القرنين

الماضيين، اعتمدت، فيما يتعلق بالفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى، على حجم إيرادات الدولة كمؤشر تقريبى لما حدث للدخل القومى، وفيما يتعلق بالفترة التالية على تلك الحرب، وحتى الآن، على تقديرات أقرب من ذلك إلى الدقة، لمعدلات النمو فى الدخل الحقيقى للفرد. أدى بى ذلك إلى تقدير لست فى حاجة إلى التأكيد مرة أخرى على أنه تقريبى للغاية، ومع ذلك لا يخلو فى رأيى من فائدة لأنه ربما لا يبعد كثيرا عن الحقيقة، مؤداه أن متوسط الدخل الحقيقى فى مصر تضاعف خلال هذين القرنين، نحو ثمانى مرات. فإذا اعتبرنا متوسط الدخل مؤشرا جيدا للتقدم الاقتصادى، فلا بد أن نعتبر هذا إنجازا لا يستهان به، وبخاصة أن هذه الزيادة فى متوسط الدخل قد اقترن بها تضاعف فى حجم السكان ليس أقل من خمس عشرة مرة.

ربما كان أهم اعتراض أو تحفظ يمكن أن يوجه إلى هذه الصياغة لقصة التطور الذى لحق بالاقتصاد العربى خلال قرنين من الاتصال بالغرب، أو من العولمة، هو القول بأنه لو لم يتصل العالم العربى بالغرب لكان حال الاقتصاد العربى أفضل مما هو عليه الآن.

إن هذا القول يمثل فى الحقيقة إحدى النتائج الجوهرية التى تصل إليها المدرسة المعروفة بمدرسة «التبعية» (Dependency School)، والتى لا تفتقر إلى مناصرين ومؤيدين فى داخل العالم العربى. فكثيرون هم من يعتقدون أنه لولا قيام الدول الأوروبية بفرض المعاهدة التجارية المعقودة مع القسطنطينية فى سنة ١٨٣٨ على محمد على فى عام ١٩٤٠، مع التهديد بإطلاق المدافع لو امتنعت مصر عن تطبيق هذه المعاهدة، لاستطاعت مصر أن تنجز فى مضمار التقدم الاقتصادى ما أنجزته اليابان. إن كتاب بيتر غران (Peter Gran) المعروف «الجذور الإسلامية للرأسمالية فى مصر ١٧٦٠-١٨٤٠ (Islamic Roots Of Capitalism In Egypt1760-1840)» يحمل هذه الرسالة نفسها، كما أنى ذهبت فى كتاب سابق لى، إلى أن هذا التطور المحتمل،

ليس هو فقط التطور الأرجح فى حالة مصر، بل ويمتد أيضا إلى بلاد عربية أخرى[١].
ففى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كانت هناك، إلى جانب مشروع محمد على للتحديث فى مصر وسوريا والسودان، مشروع داود باشا فى العراق (١٨١٧-١٨٣٢) ومشروع الأمير بشير فى لبنان (١٧٨٨-١٨٤٠)، والأعمال الإصلاحية الباهرة التى حققتها الحركة السنوسية فى برقة وأماكن أخرى من العالم العربى، والمشروع الإصلاحى للحركة الوهابية فى الجزيرة العربية، وكلها حركات كانت تحمل فى طياتها وعودا بتقدم اقتصادى وحضارى باهر، وأجهضت كلها بما تلقته من ضربات مباشرة أو غير مباشرة من جانب الغرب.

هناك، مع ذلك، وجهة نظر أخرى. فشارل عيسوى، على سبيل المثال، وهو باحث عظيم ويتسم فى الوقت نفسه بدرجة عالية من الحكمة، يعتقد أنه كان من المستبعد أن ينجح العرب بتحقيق تنمية أسرع أو أفضل مما حققوه بالفعل، لو لم يحدث ما حدث بالفعل بينهم وبين الغرب من اتصال. إنه يقول إن هذا الاحتمال (أى احتمال تحقيق تنمية أسرع أو أفضل) «يمكن تصوره بالكاد» (Just Conceivable) ولكنه كان «بعيد الاحتمال جدا» (Highly Improdable). إن عيسوى يقر ويسلم بأن هذا الاتصال بين العالم العربى والغرب قد أجبر العرب على التخلص من جزء لا يستهان به من صناعاتهم، وعطل التقدم الصناعى فى عدة بلاد عربية. بل إنه يشير إلى بعض أمثلة مهمة لتقدم مبكر فى بعض البلاد العربية، قبل أن تتصل بالغرب، كبدء الطبقة الوسطى فى القاهرة مثلا؟ فى ممارسة تحديد النسل فى وقت مبكر جدا يعود إلى القرنين الرابع عشر والخامس عشر[٢]، ومع ذلك، يعتقد شارل عيسوى أنه قد كانت ثمة عقبات لم يكن من السهل أبدا التغلب عليها، تقف فى طريق تحقيق العالم العربى لتقدم اقتصادى مستقل. من هذه العقبات ندرة بعض الموارد الطبيعية التى كان لا غنى عنها للتصنيع حتى نهاية القرن التاسع عشر، وعلى الأخص الطاقة المائية والخشب

(١) جلال أمين، المشرق العربى والغرب: بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية. ط٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

(2) Issawi, An Economic History Of The Middle East And North Africa, pp. 95 - 96.

والفحم والحديد، بل ولعل المادة الأولية الوحيدة التى كانت متوفرة للعالم العربى ومواتية للتصنيع، قبل اكتشاف النفط فى القرن الحالى، هى القطن[1]. كذلك يقول عيسوى إن العرب كان باستطاعاتهم، حتى فى ظل الاستعمار، أن يفعلوا أكثر مما فعلوا بكثير للنهوض بالتعليم، بجهودهم الخاصة ودون مساعدة من أصحاب السلطة[2].

من الواضح أن التساؤل عما كان يمكن للعرب أن يحققوه فى غياب الاستعمار، يفتح الباب واسعا للتخمين، ويصعب الوصول فيه إلى أى جواب حاسم، بل إن المرء ليشك فى مدى جدوى إثارته أصلا. ذلك أنه حتى فيما يتعلق بمعظم المحاولات الواعدة بنهضة اقتصادية واجتماعية، منذ محمد على إلى عبدالناصر، بما فى ذلك حركات الإصلاح والنهضة التى شهدتها البلاد العربية الأخرى غير مصر، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، نجد أنها قامت فى الأساس كرد فعل لضغوط أو تهديدات آتية من الغرب، ومن ثم فإن دور الغرب موجود هنا أيضا، وإن كان بمعنى سلبى. كذلك فإن من الصعب على المرء أن يفترض بأى درجة من الواقعية، أنه فى حالة ما إذا كان العرب قد شرعوا بالفعل فى تحقيق مشروع النهضة الاقتصادية المستقلة، ولم يتدخل الغرب إطلاقا لوأد هذه النهضة، ما إذا كانت لتوجد قوى أخرى خارجية أو داخلية تعمل على وأدها. وأخيرا فإن هذه الطريقة فى التفكير وفى محاولة إصدار أحكام على مراحل تاريخيه سابقة، ليست هى فى الواقع طريقة الناس عادة فى تقويم تجاربهم الماضية. فعندما يحاول امرؤ الحكم مثلا بما إذا كان اقترانه بالمرأة التى تزوجها بالفعل كان ناجحا أو فاشلا، لا تجده يشرع فى استعراض كل النساء اللاتى كان من الممكن أن يتزوج من إحداهن ويقارن بين كل منهن وبين زوجته. إنه فقط يحاول أن يقارن بين مزايا هذه الزوجة وعيوبها كما تبدت له فى الواقع. وهذا بالضبط، أو شىء شبيه به، هو ما أحاول أن أفعله هنا فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب.

---

(1) Charles Issawi, «Middle East Economic Development, 18151914-: The General And The Specific, In: N. A. Cook, Ed. Studies In The Economic History Of The Middle East: From The Rise Of Islam To The Present Day (Lodon; New York: Oxford University Press, 1970), P. 408.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٩-٤١٠.

(٣)

قصة استغلال مطرد

ليس هناك أسهل من أن يقص المرء قصة مائتى العام التى انقضت على بدء العلاقة بين العرب والغرب الحديث باعتبارها قصة استغلال مطرد، وقهر مستمر. ولكن هذه الصياغة لقصة العلاقة بين العرب والغرب صياغة مألوفة، رويت مرارا وتكرارا ومن ثم سأحاول بشأنها أن التزم الاختصار الشديد. والأمر على أى حال يجب ألا يكون، هو بدوره، مدعاة للدهشة. فالغرب لم يأت إلى العالم العربى بقصد إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، بل جاء لدفع عجلة النمو فى الغرب نفسه. فإذا كان الوطن العربى قد شهد على الرغم من ذلك «تقدما» فى هذا الجانب من جوانب الحياة أو ذاك، فلا بد أن يكون هذا قد حدث من باب المصادفات السعيدة.

نعم، زادت مساحة الأراضى المزروعة، ولكن ليس فى الأساس بقصد توفير الغذاء لعدد أكبر من الناس أو لتحسين مستوى تغذيتهم، وإنما كان الهدف الأساسى من ذلك إنتاج كميات أكبر من محاصيل التصدير لتلبية حاجة الصناعات الغربية أو طلب المستهلكين فى الغرب. فإذا ظهر مثلاً أن زيادة إنتاج الحبوب تتعارض مع زيادة الإنتاج من الكروم اللازمة لصنع النبيذ، كما حدث فى شمالى إفريقيا، زاد إنتاج الكروم على حساب إنتاج الحبوب. كذلك، عندما كان إنتاج المحاصيل الغذائية فى منافسة مع إنتاج القطن، كما فى مصر والسودان، فضل القطن على الغذاء. أما الطرق وخطوط السكك الحديدية فقد أنشئت لا لربط جزء من سكان العالم العربى بجزء آخر منهم، وإن كان هذا قد حدث أيضا فى بعض الأحوال كنتيجة غير مقصودة، وإنما

لربط مصدر محصول من محاصيل التصدير أو مصدر لإنتاج معدن معد للتصدير، بالموانئ التى سيتم التصدير منها. لقد حدث فى بعض الأحيان أن شجعت سلطات الاحتلال على قيام بعض العلاقات الاقتصادية بين دولة عربية وأخرى، كالذى حدث مثلا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، إذ قامت بريطانيا والولايات المتحدة بإنشاء ما سمى بـ«مركز تموين الشرق الأوسط» (Middle East Supply Center) بهدف التنسيق بين مختلف أجزاء المنطقة لتلبية احتياجات الحلفاء فى الحرب، ولكن هذا المركز الذى زاد بالفعل من التعاون الاقتصادى بين بلد عربى وآخر، تمت تصفيته بمجرد أن كف عن تحقيق أى خدمة للجهود الحربية للحلفاء. ففيما عدا هذه الفترة القصيرة، بدت البلاد العربية فى حال أفضل، من وجهة نظر الغرب، وهى منقسمة ومتباعدة مقارنة بحالتها وهى متحدة أو متقاربة، اقتصاديا أو سياسيا. كذلك الحال فيما يتعلق بالتعليم الذى بذلت جهود للتقدم به وتنميته، فقط بالقدر الذى تتطلبه حاجات الإدارة لخدمة أغراض الإحلال. ترتب على ذلك أنه فى بلد كالجزائر مثلا، كان معدل الأمية بين المسلمين من السكان، غداة الاستقلال، يزيد على ٨٥ بالمائة[1]، وكان هذا هو تقريبا معدل الأمية فى مصر فى أوائل الخمسينيات، بعد سبعين عاما من بداية الاحتلال البريطانى. وعندما رحلت إيطاليا عن ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية، لم يكن هناك من بين الليبيين أكثر من شخصين حاصلين على درجة جامعية[2].

بل إنه حتى فيما يتعلق بذلك الإنجاز الذى قد يعتبر أكثر الإنجازات وضوحا وأقلها إثارة للشك، مما يعود الفضل فيه لاتصال العرب بالغرب، وهو التقدم فى الصحة ومكافحة الأمراض والأوبئة، نجد أن هذا بدوره قد حدث فى الحدود التى رسمتها احتياجات وسلامة الأوروبيين. ولكن من حسن الحظ أنه لم يكن من الممكن تحقيق نجاح يذكر فى إنقاذ حياة الجنود والتجار ورجال الإدارة من الأوروبيين دون أن يتم

(1) Charles Issawi, The Arab World's Legacy: Essays (Princeton, Nj: Darwin Press, 1981), P. 507.

(2) Issawi, An Economic History Of The Middle East And North Africa, P. 112.

فى الوقت نفسه إنقاذ حياة السكان المحليين أيضا. أما فى الحالات التى تطلبت فيها مصالح الغرب شيئا مختلفا، فإننا نجد أن ما طبقه الأوروبيون من سياسات قد أدى إلى تخفيض عدد السكان بدلا من زيادته. وهكذا نجد أن الاحتلال الفرنسى للجزائر ابتداء من عام ١٨٣٠ قد اقترن بفقدان عدد من الأرواح بين مسلمى الجزائر، احتاج تعويضه إلى مرور نحو ٤٠ سنة قبل أن يصل عدد السكان إلى ما كان عليه فى عام ١٨٣٠، بينما انخفض خلال العشرين سنة الأولى من الحكم الإيطالى، إما نتيجة للقتل أو للهجرة(١).

أما فيما يتعلق بنمو التفاوت والبعد عن المساواة فى توزيع الدخل، فإن المرء يكان يكون باستطاعته أن يقرر، كقانون عام، أنه حيثما حل الأوروبيون فى العالم العربى مال توزيع الدخل إلى الابتعاد عن المساواة، ليس فقط فيما يتعلق بالفجوة بين دخول الأوروبيين ودخول السكان المحليين، بل أيضا فيما يتعلق بتوزيع الدخل بين السكان المحليين أنفسهم. ذلك أن الأوروبيين يأتون بقصد زيادة ثرائهم هم، كما أنهم يأتون وهم متفوقون ابتداء على السكان المحليين فى أمرين: الثروة والسلاح، ومن ثم فإنه ليس من المدهش إطلاقا أن يزيد الأوروبيون ثراء وهم متفوقون فى هذين الأمرين بمعدل يفوق زيادة الدخل أو الثروة لدى السكان المحليين. أما عن نمو التفاوت فى الدخل والثروة فيما بين السكان المحليين أنفسهم فلا يجب أن يكون، هو أيضا، مدعاة للدهشة، إذ إن هذا التفاوت يحقق بدوره أكثر من مصلحة للغزاة الأوروبيين. فهو من ناحية يفيد الأوروبيين كمشترين للمواد الأولية وقوة العمل، ويفيدهم من ناحية أخرى كبائعين لمختلف السلع والخدمات. ذلك أن التفاوت الكبير فى الدخول، فى داخل المجتمع الذى يجرى غزوه، يقترن بانخفاض أجور العمال وأسعار المواد الأولية، فى الوقت نفسه الذى يؤدى هذا التفاوت فيه إلى توسيع حجم السوق أمام معظم السلع التى يكون للدولة الغازية مصلحة فى تصريفها. ففى مجتمع فقير ولكنه يتمتع بدرجة عالية من المساواة فى توزيع الدخل، يصعب أن تجد من بين السكان من لديه القدرة على شراء المنسوجات الإنجليزية الغالية

---

(١) انظر: المصدر نفسه، ص ٩٣-٩٤، مع ملاحظة أنه يذكر، فيما يتعلق بالجزائر، أسبابا أخرى إضافية لانخفاض عدد السكان، عدا الغزو الفرنسى.

الثمن، أو العطور الفرنسية، أو سيارة الكاديلاك الأمريكية. إن تصريف مثل هذه السلع يحتاج إلى وجود طبقة عالية تستأثر بنصيب الأسد من دخل المجتمع الفقير. وبالإضافة إلى ذلك، يحقق هذا التفاوت فى الثروة والدخل ميزة أخرى للدولة الغازية، هى ضمان استمرار الولاء، من جانب الطبقة المحلية التى تتولى السلطة ولو بالنيابة عنها أو بالاشتراك معها، إذ تشعر هذه الطبقة بحاجتها المستمرة إلى دعم المستعمر لها إذا أرادت الاحتفاظ بما تتمتع به من مزايا فى الثروة والدخل.

ثمة صورة بالغة الوضوح والدلالة، تلخص هذا كله، وتقدمها جانيت أبولغد فى وصفها لما حدث لمدينة القاهرة بعد أن فتح الخديوى إسماعيل باب مصر على مصراعية للأوروبيين، بأشخاصهم وسلعهم وخدماتهم ورءوس أموالهم، فى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى. إنها تسمى ما حدث للقاهرة فى تلك الحقبة بـ«قصة مدينتين»، مستعيرة الاسم من قصة تشارلز ديكنز، وهى تقصد بالمدينتين، فى هذه الحالة، جزأين متميزين ومختلفين تماما من مدينة القاهرة، أولهما هو الجزء العصرى الذى عرف باسم «الإسماعيلية»، والذى نما بين نهر النيل وحدائق الأزبكية، وسكنه أساسا الأوروبيون والأغنياء الجدد من المصريين، والآخر هو الجزء «الشرقى» (Oriental) من المدينة، الذى احتل ذلك الجزء المعروف الآن بـ«مصر القديمة»، والذى كان يسكنه محدودو الدخل من المصريين. فبينما تُرك هذا الجزء القديم من المدينة وشأنه، وبقى تقريبا على حاله من بداية هذه الحقبة إلى نهايتها، جرى تطوير الجزء العصرى وتشييده على الطراز الفرنسى، بالأرصفة الحديثة، والشوارع الواسعة المزينة بالأشجار على الجانبيين. وتلفت الباحثة النظر إلى المفارقة بين ما حدث للقاهرة فى هذه الحقبة من «الانفتاح على الغرب»، وماحدث للقاهرة فى عصر محمد على، إذ كانت ملامحها المادية عند وفاة محمد على فى عام ١٨٤٩، هى تقريبا ما كانت عليه بالضبط يوم اعتلائه للسلطة فى عام ١٨٠٥، باستثناء ما بناه محمد على من مصانع ومدارس وورشات صهر المعادن وما

شابه ذلك[1]. ومن الممكن أن يبدى المرء ملاحظات مماثلة على نمو التفاوت فى الدخول والثروة فى عهد خلفاء جمال عبدالناصر فى حكم مصر، وعلى الأخص خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وعندما أعيد فتح أبواب مصر مرة أخرى على اتساعها أمام المؤثرات الغربية، أشخاصا كانت أو سلعا أو خدمات أو رءوس أموال.

(1) Janet Abu-Lughod, Cairo: 1001 Years Of The City Victorious, Princeton Studies On The Near East (Princeton University Press, 1971).

انظر أيضا: Galal A. Amin, «Exolution And Shifts In Egypt's Economic Policies: In A Search of A Pattern.» In: Saad Eddin Ibrahim, A. Onchu And C. Keyer, Developmentalism And Beyond: Society And Politics In Egypt And Turkey (Cairo: American Univerity In Cairo, 1994).

(٤)

قصة «اغتراب مطرد وتشويه للهوية»

حاولت فيما تقدم أن أروى للقارئ قصة تطور العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب طبقا للصيغتين الأكثر شيوعا: روايتها كقصة تقدم مطرد، وروايتها كقصة قهر واستغلال مطردين. ولا جدال فى أن كلا من الصيغتين أو الطريقتين لرواية القصة تنطوى على جزء كبير من الحقيقة وتبدو مقنعة للغاية. ولكن أى طريقة لرواية قصة ما، قد تعانى أوجه قصور أخرى غير مخالفتها للحقيقة. فقد يعيبها مثلا أنها تؤكد على جوانب ليست هى أكثر الجوانب استحقاقا للتأكيد، بحيث تؤدى بقارئها إلى أن يعلق أكبر قدر من الأهمية على أشياء قد لا تكون هى أجدر الأشياء بالاهتمام. وأنا أعتقد أن هذا هو الحال مع هاتين الصيغتين لرواية القصة اللتين فرغت منهما لتوى. ذلك أنه مهما بدا لنا من تعارض بين هاتين الطريقتين فى رواية القصة، فإنهما فى الحقيقة يقومان على المسلمات نفسها، ويصدران عن مرجعيتين متشابهتين، ويطبقان المعايير نفسها فيما يعتبر وما لا يعتبر مرغوبا فيه. أو دعنى أعبر عن الأمر بصراحة أكبر: إن كلتا الطريقتين فى رواية قصة العلاقة بين العرب والغرب، سواء تلك التى تصورها على أنها قصة تقدم مطرد، أو التى تصورها على أنها قصة استغلال مستمر، تنظر إلى هذه العلاقة من منظور «غربى»، وتصدر عن نقطة بداية تحددها مفاهيم ومنطلقات ومسلمات «غربية». ذلك أن أنصار الرواية الأولى يبدأون تقويمهم للآثار المترتبة على العلاقة بين العرب والغرب وهم قابلون، دون أن يخامرهم فى ذلك أى شك، للمسلمة الآتية: وهى أن التقدم الاقتصادى معناه زيادة متوسط الدخل، وارتفاع درجة التصنيع، وازدياد حجم التجارة وسرعة المواصلات، ثم يزيدون الطين بلة بأن

يفهموا ويعرفوا هذه الأمور كلها بالمعانى نفسها التى يفهمها ويعرفها بها الغرب. ومن ثم تفهم الزيادة فى متوسط الدخل بمعنى زيادة ما يحوزه الفرد فى المتوسط من سلع وخدمات من الأنماط التى تفتق عنها ذهن الغرب. وارتفاع درجة التصنيع معناه زيادة النمو فى إنتاج الأنماط الغربية من السلع المصنوعة، والنمو فى حجم التجارة وفى سرعة النقل والمواصلات ليس بالطبع إلا النمو فى حجم الاتجار فى هذه السلع والخدمات بالذات، وسرعة نقل هذه السلع والخدمات نفسها. كل هذا يؤخذ كمسلمات لا تقبل الشك لمجرد أننا تعودنا على طريقة الغرب فى النظر إلى الأمور، وفقدنا أى قدرة على تخيل أنه ربما كانت هناك طرائق أخرى وأنماط أخرى للإنتاج والسلوك والتفكير.

فى مقال للاقتصادى الأمريكى جون كينيت غالبريث (J. k. Galbeaith) ذكر أنه حينما كان يعمل سفيرا للولايات المتحدة فى الهند، فى أوائل الستينيات، عبر له جواهر لال نهرو، الذى كان رئيسا لوزراء الهند فى ذلك الوقت، عن اعتقاده بأن الاختراعين الوحيدين للغرب اللذين يعتقد نهرو أنهما لا غنى عنهما بالفعل، هما الدراجة والمصباح الكهربائى. قد نختلف بالطبع مع هذا الاستخلاص، ولكنه ذو فائدة على الأقل فى تذكيرنا بأنه قد يكون هناك وسائل أخرى، غير تلك التى تعلمناها من الغرب، لتلبية بعض احتياجاتنا الرئيسية، للتخلص من الجوع والعطش، أو للانتقال من مكان لآخر، أو للحصول على المعرفة (ناهيك عن الحكمة)، أو للتواصل مع الآخرين، أو لقضاء أوقات الفراغ... إلخ.

ليس هناك ما يدعو للدهشة فى أن أصحاب الرواية الأولى لعلاقة العرب والغرب (أى روايتها كقصة تقدم مطرد) يأخذون أنماط السلوك والتفكير الغربية كمسلمات، ولكن هذا هو أيضا ما يفعله أنصار الرواية الأخرى، أى الذين يروون هذه القصة باعتبارها قصة قهر واستغلال، ذلك أن الفارق الحقيقى بين الفريقين، ليس هو فيما إذا كانوا يقبلون المسلمات الغربية دون نقاش أو لا يقبلونها، بل هو أن الفريق الثانى (أصحاب نظرية الاستغلال) يريدون أن يتمتع الجميع بما لا يتمتع به إلا القلة.

فالظاهر لى أنه لا يكاد يكون هناك شخص واحد من أنصار هذا الفريق من الناس الذين يدينون العلاقات العربية ـ الغربية بأنها كانت فى الأساس علاقات استغلالية، يبدو قادرا على تصور أهداف أخرى للتقدم، غير تلك الأهداف التى يتبناها أعضاء الفريق الأول. فأصحاب نظرية الاستغلال، لا يبدون، فى الغالب الأعم، أى تساؤل مثلا عن جدوى وملاءمة السيارة الخاصة كوسيلة من وسائل الانتقال، وقليل منهم من يثير الشك مثلا فى جدوى وملائمة زجاجة الكوكاكولا كوسيلة لإرواء الظمأ، أو سروال البلوجينز كغطاء للساقين بل يقصر هؤلاء قضيتهم على العمل من أجل القضاء على حرمان أى شخص من السيارة الخاصة، والتأكد من أن كل شخص له القدرة على الحصول على الكوكاكولا...! أو سروال البلوجينز!

فيما بين هاتين المدرستين تقع مدرسة ثالثة، لا أجدها من أى زاوية من هذه المدرسة أو تلك، بل لعلها فقط أكثر مدعاة للسأم. أقصد بها مدرسة هؤلاء الاقتصاديين والكتاب الذين لا يملون من أن يكرروا على أسماعنا كيف أخفق العرب، وبخاصة خلال الخمسين سنة الأخيرة، فى اللحاق بإنجازات الغرب. إنى لا أجد مفرا من ذكر هذه المدرسة لأنها تمثل واحدا من أكثر الاتجاهات شيوعا بين الاقتصاديين العرب، وبين رجال السياسة العرب، وكذلك فى التقارير الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الغربية، بما فى ذلك بالطبع وكالات ومنظمات الأمم المتحدة، وعلى الأخص البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. ففى كل يوم يطلع هؤلاء علينا بجداول إحصائية جديدة تبين كيف أخفق العرب حيث نجحت النمور الآسيوية، سواء فيما يتعلق بمعدلات التصنيع، أو معدل زيادة الصادرات الصناعية، مع تأكيد خاص على معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

ما أريد الآن أن أطرحه أمام القارئ هو الفكرة الآتية: وهى أننا متى تخلصنا من التمسك بتلك المسلمة التى تعتبر النمط الغربى فى الأداء والسلوك، هو النمط الوحيد المقبول، لظهرت لنا قصة العلاقة بين العرب والغرب فى ضوء جديد تماما، ولتبدى لنا واضحا أن وصف الآثار الاقتصادية لهذه العلاقة على أنها تمثل قصة تقدم مطرد

أو قصة إخفاق أو استغلال، ينطوى على إهمال لأهم جوانب هذه العلاقة طرا، كما أنه ينطوى على تجاهل وإهمال لأكثر جوانب هنا اللقاء بين العرب والغرب درامية. نعم، إن العرب أحرزوا تقدما اقتصاديا لا شك فيه، كما أنهم قد تعرضوا للاستغلال بلا شك أيضا، ولكن الأهم بكثير من هذا وذاك هو أنهم تعرضوا خلال هذين القرنين لعملية انسلاخ واغتراب شديدة الوطأة. إن أهم آثار هذه العلاقة بين العرب والغرب، طوال القرنين الماضيين، لم تكن هى ما إذا كان ما فى حوزة العرب من هذه السلع أو الخدمات أو تلك، قد زاد أو قل، بل هى أن طبيعة الأشياء التى أصبحت فى حوزتهم مختلفة تماما عما كان فى حوزتهم من قبل. إنهم أصبحوا يستمتعون بأشياء مختلفة، ويطمحون إلى أشياء مختلفة عما كانوا يستمعون به أو يطمحون إليه قبل أن يتصلوا بالغرب. إن المقارنة بين حال العرب اليوم وحالهم قبل مائتى عام، تدل على أن أهم اختلاف بين الحالين، هكذا أريد أن أزعم، ليس هو أن عدد السكان الآن أو متوسط الدخل أكبر مما كانا عليه، ولا أنهم قد أصبحوا يمتلكون معلومات أكثر أو معرفة أوسع، أو أنهم الآن ينتقلون من مكان لآخر بسرعة أكبر، بل إنهم، نتيجة لاتصالهم الاقتصادى بالغرب، أصبحوا يعيشون نمطا من الحياة مختلفا تماما عن نمط حياتهم من قبل، يأكلون طعاما مختلفا، ويرتدون أزياء مختلفة، ويتكلمون ويفكرون بطريقة مغايرة، ويطمحون إلى تحقيق أهداف لم تكن من قبل لتدور بخلدهم. إنه من الممكن جدا أن يكون شارل عيسوى على حق عندما يقول إن تحقيق العرب لتنمية اقتصادية أسرع لو لم يتصلوا بالغرب هو أمر «بعيد الاحتمال جدا»، ولكن من الممكن القول بأن الأمر الذى كان ليس فقط أكثر احتمالا، بل شبه مؤكد، هو أن العرب كانوا سيحققون تنمية من نوع مختلف تماما عما تحقق لهم بالفعل لو لم يتصلوا بالغرب. إن المأساة الحقيقية إذن فى قصة الاتصال بين العرب والغرب ليست هى أنه كان من الممكن للعرب أن يحققوا تنمية أسرع مما تتحقق لهم لو تمتعوا باستقلالهم، وإنما هى أنهم كانوا سيحققون التقدم بطريقتهم، وطبقا لآمالهم وطموحاتهم هم، وبالعدل الذى يختارونه. ربما كان هذا العدل أبطأ مما تحقق لهم بالفعل، ولكن من الذى يستطيع أن يؤكد أن التطور الأسرع هو دائما التطور الأفضل؟

سأضرب مثالا واحدا لما أعنيه. إن العيب الأساسى، فيما يبدو لى، فيما طرأ من تطور على نظام التعليم فى العالم العربى، ليس هو أن معدل الالتحاق بالمدارس أقل مما يجب، بل إن المدارس عندما لا تعلم التلاميذ ما يجب أن يتعلموه. ليست المشكلة مثلا، هى أنه كان يجب أن يكون لدينا عدد ممن يعرفون لغات أجنبية أكبر مما هو لدينا بالفعل، بل الأهم من ذلك هو أن قدرة هؤلاء الذين يعرفون لغات أجنبية وأولئك الذين لا يعرفونها، على التعبير عن أنفسهم بلغة عربية صحيحة، أقل بكثير مما يجب ومما كان ممكنا تحقيقه. إنى أجد من المدهش مثلا أنه على الرغم من كثرة ما يكتب كل يوم عن أوجه الإخفاق فى نظام التعليم فى العالم العربى، وعن استمرار المعدل المرتفع للأمية، وعن انخفاض معدل القيد فى المدارس، وعن انخفاض نسبة المدرسين إلى التلاميذ، وعن قلة حجم الإنفاق على التعليم، لا يكتب إلا أقل القليل للتعبير عن الشكوى من أن نسبة عالية من المتعلمين فى المغرب والجزائر وتونس ما زالوا يجدون من الأسهل عليهم أن يعبروا عن أنفسهم بالفرنسية من العربية. ولكن هذا التغيير الذى طرأ على لغة التعليم ليس إلا واحدا من أكثر الآثار وضوحا، المترتبة على هذا الاتصال بين العرب والغرب. فهناك أمثلة أخرى مهمة لتحولات مماثلة حدثت نتيجة لهذا الاتصال، كالذى حدث للموسيقى التى يسمعها العرب ولغيرها من الفنون، وكالذى حدث للعادات الاجتماعية وأنماط السلوك، بل وحتى للقيم الأخلاقية.

إن عالما حكيما من علماء الاجتماع، هو السويدى جونار ميردال (Gunnar Myrdal) قال مرة إنه ليس هناك شىء اسمه مشكلة اقتصادية وأخرى اجتماعية أو سياسية ديمغرافية، بل إن هناك فقط «مشاكل»، وهى معقدة أو مركبة (Complex). على المنوال نفسه يمكن للمرء أن يقول إنه ليس هناك شىء اسمه تاريخ اقتصادى، وتاريخ سياسى، وآخر اجتماعى...إلخ. هناك فقط «تاريخ»، وهو تاريخ مركب. ذلك أنه خلال عملية إنتاج المزيد من السلع والخدمات تتغير أشياء أخرى كثيرة، وبخاصة عندما يكون هذا النمو الاقتصادى سريعا وعنيفا ومفروضا على الأمة من الخارج، كما كان الحال مع التنمية اقتصادية العربية خلال مائتى السنة الماضية. ومن ثم فإنه

ليس بمقدورنا أن نقوم بتقويم الآثار المترتبة على العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب دون أن نفحص فى الوقت نفسه ما حدث لكل جوانب الحياة الاجتماعية العربية.

قال كارل ماركس مرة إنه كما أنك يجب ألا تحكم على شخص وتقويمه استنادا إلى ما يقوله هذا الشخص عن نفسه، فإنك أيضا يجب ألا تصدر حكما على عصر من العصور بناء على ما يسمى به هذا العصر نفسه. إن هذا القول له مغزى فيما يتعلق بالموضوع الذى نحن بصدده الآن، إذ إن قصة العلاقة بين العرب والغرب تروى عادة وكأنها قصة «التنمية الاقتصادية» أو «التطور السياسى» أو «التقدم التكنولوجى»، لمجرد أن هذه الجوانب الثلاثة هى ما يحظى فى عصرنا هذا بأكبر قدر من الاهتمام. ولكن القصة نفسها يمكن أن تروى أيضا كـ«قصة ثقافة أو حضارة» لا يشغل النمو الاقتصادى إلا جانبا صغيرا منها، وفى هذه الحالة لا بد أن يبدو ما حدث لنا فى ضوء مختلف تماما.

المهم إذن، فيما يبدو لى، هو أنه خلال هاتين مائتى العام المنصرمة، مر العرب بعملية «انسلاخ» من أنفسهم، أو عملية استلاب أو اغتراب هى ما يمكن تسميته أيضا بعملية «تغريب» (Westernization)، وهى عملية أو تطور ليس من السهل وصفه بأنه كان خيرا أو شرا، ولكنه بلا شك كان تطورا على أعلى مستوى من «الدرامية». وليس هناك، فيما يبدو، أحد غير الاقتصادى يسمح لنفسه بمحاولة تقويم ما حدث عن طريق جمع وطرح المنافع والتكاليف. إن هذه الطريقة فى النظر إلى مثل هذه الأمور، طريقة حساب المنافع والنفقات، تبدو معيبة وقاصرة، حتى عندما تأتى من جانب الاقتصادى، إذ إن الاقتصادى نفسه لديه من بين أدواته التحليلية هو نفسه، ما كان جديرا بحمايته من الوقوع فى هذا الخطأ. وأعنى بذلك تلك المقولة العتيدة من مقولات «اقتصادات الرفاهة» (Welfare Economics) عن عدم جواز المقارنة بين المنافع العائدة على أشخاص مختلفين، وطرح النقص فى رفاهية شخص من الزيادة التى تحدث فى رفاهية شخص آخر، إذ إن كلا من الشخصين عالم بذاته،

بمزاجه وذوقه الخاص وما يحب وما يكره، مختلف تماما عن عالم الشخص الآخر، فالجمع والطرح هنا هو كجمع عدد من أصابع الموز إلى عدد من البرتقالات، أو طرح أحدهما من الآخر. ولكن محاولة الحكم بما إذا كان العرب اليوم أفضل حالا أو أسوأ مما كانوا عليه منذ قرنين من الزمان هى شىء شبيه جدا بذلك الذى تحرمه هذه المقولة من مقولات اقتصادات الرفاهة. ذلك أن العرب الآن يبدون وكأنهم قد أصبحوا نوعا من الناس مختلفا أشد الاختلاف عما كانوا عليه منذ قرنين، بأذواق مختلفة وطموحات مختلفة، وما يرغبون فيه وما يستهينون به، لدرجة تجعل محاولة الحكم بما إذا كانوا قد أصبحوا أكثر رفاهة أو أقل مما كانوا عليه مسألة تحكمية وشخصية إلى أبعد مدى، يحكمها ذوق المرء الذى يصدر مثل هذا الحكم ومزاجه، أكثر من أى شىء آخر.

إنى شخصيا لا أتعاطف كثيرا مع تلك التغيرات التى يشار إليها عادة بلفظ «التغريب» ولكن هذا الموقف من جانبى يعكس مزاجا شخصيا مما لا يجوز لى فرضه على أحد. إنى سأكتفى هنا بأن ألفت نظر القارئ إلى أن هذا الذى يسمى «تغريبا» قد خضع هو نفسه للتغير، لدرجة أنه ربما أصبح الآن شيئا مختلفا أشد الاختلاف عما كان عند بداية اللقاء بين العرب والغرب منذ مائتى عام.

(٥)

أنواع مختلفة من العولمة

لقد ظل الاتصال بين العرب والغرب فى الأساس، لمدة تقرب من قرن ونصف، اتصالا بين العرب وأوربا، ثم أصبح مصدر التغير الأساسى، فى الستين سنة الأخيرة، هو الولايات المتحدة الأميركية بدلا من أوربا. ومن ثم فإن عملية «التغريب» قد تحولت من عملية «أوربة» فى الأساس إلى عملية «أمركة»، والفارق بين الاثنين فارق كبير جدا. إننا مستمرون بالطبع فى إطلاق الاسم نفسه (التغريب) على ما حدث فى الفترتين، ولكن من الممكن جدا، بعد مرور فترة أخرى من الزمن، أن نكتشف أن الفوارق بين هذين النوعين من التغريب هى من الضخامة بحيث تبرر استخدام اسمين مختلفين. إن هذه الفوارق لا تتعلق فقط بمعدل التغير فى الحالين، بل وأحيانا بآلات التغيير، والآمال والبواعث الدافعة إليه، ومن ثم بالآثار النهائية لهذا كله. فمن ناحية، نلاحظ أن كل شىء تقريبا قد أصبح الآن أكبر من ذى قبل ويجرى بمعدل أسرع، شأن كل شىء أمريكى. نحن الآن نركب سيارات أكبر وأسرع، ونقطع مسافات أكبر، ونصل إلى مقصدنا فى وقت أقصر. نحن نأكل بسرعة طعاما أعد بسرعة، ونتم خلال اليوم عددًا أكبر من الأعمال بالمقارنة بذى قبل. إلا أن درجة الاستغلال تبدو بدورها أكبر، والفوارق بين الغنى والفقير أوسع مما كانت عليه فى أى فترة من فترات العصر الأوربى، سواء فى داخل البلد العربى الواحد، أو فيما بين البلدان العربية نفسها، أو بين البلاد العربية مأخوذة ككل، والدولة العظمى التى تشملنا بنفوذها.

ففى العقود الأولى من القرن التاسع عشر، كانت النسبة بين متوسط الدخل فى

إنجلترا، أغنى بلاد العالم فى ذلك الوقت، والبلدان العربية، لا تزيد على الأرجح على نسبة ١:٣، أما الآن فقد أصبحت النسبة بين متوسط الدخل فى الولايات المتحدة ونظيره فى البلدان العربية أقرب إلى ١:١٥، بينما أصبح الفرق بين متوسط الدخل فى أغنى البلاد العربية وأفقرها أكبر منه فى أى وقت مضى. أما عن الفجوة فى الدخول فى داخل أى بلد عربى على حدة فإن من المؤكد أنها الآن أكبر مما كانت منذ خمسين أو مائة عام، كما يمكن أن نستخلص مثلا من مقارنة الفجوة بين الدخول فى دولة كالعربية السعودية قبل اكتشاف البترول وبعده. لتفسير ذلك يمكن للمرء أن يطرح فرضية تبدو معقولة تماما، وهى أنه كلما اتسعت الفجوة بين مستوى المعيشة فى الدولة «المسيطرة» اقتصاديا والدولة الخاضعة لسيطرتها زاد الفرق بين السلع التى تجد الدولة الأولى من مصلحتها أن تبيعها وتجد سوقا لها فى الدولة الثانية، وبين قيمة ما يستطيع سكان الدولة الثانية بما لديهم من دخول، أن يشتروه، ومن ثم تزيد درجة التفاوت فى الدخول التى يكون فى صالح الدولة الأولى أن تراه وتدعمه فى الدولة الثانية. بعبارة أخرى أقل تعقيدا، إن درجة التفاوت «المطلوب توفرها» فى دولة عربية من أجل تسويق سيارة كاديلاك أمريكية، لا بد أن تكون أكبر من تلك المطلوب توفرها من أجل تسويق كمية من الأقمشة البريطانية مهما كانت درجة فخامة هذه الأخيرة.

ولكن العالم العربى شهد نمو صور للظلم الاجتماعى فى «الحقبة الأمريكية»، أسوأ من هذا بكثير. نعم، لقد شهدت «الحقبة الأوربية» أمثلة لانخفاض حجم السكان بسبب الغزو الأوربى، كما فى المثلين اللذين سبق لى ذكرهما، هما مثلا الجزائر وليبيا، أما مشهد التهجير على نطاق واسع لسكان بلد عربى بأكمله، عن طريق طرد السكان الأصليين لصالح مهاجرين من الغرب، كالذى حدث فى فلسطين، فإنه كان مشهدا أكثر انسجاما مع الحقبة الأمريكية، إذ إن الأمريكيين كانوا قد فعلوا هم أنفسهم شيئا شبيها جدا بهذا قبل بضعة قرون.

كان النمو الاقتصادى العربى، أثناء الحقبة الأوربية، يعنى فى الأساس، النمو الزراعى، إذ إن أوربا كانت فى حاجة ماسة إلى استيراد بعض المحاصيل والمواد

الأولية الزراعية، ولم يكن لديها، على أى حال، فائض كبير من المواد الغذائية تحتاج إلى تصريفه. ترتب على ذلك أن إنتاج المحاصيل الغذائية فى العالم العربى لم يتعرض للإهمال أو التخفيض إلا عندما كان ينافس إنتاج محاصيل معينة يجرى تصديرها إلى أوربا كالقطن مثلا أو الكروم. ولكن الولايات المتحدة على العكس من ذلك دولة غنية بالمحاصيل والمواد الأولية الزراعية، ولديها من فائض الإنتاج الغذائى أكبر بكثير مما تعرف كيف تتصرف فيه. لهذا شهد تغريب الوطن العربى فى عهده الأمريكى إهمالا عاما للزراعة، وانخفاضا عاما فى نصيب الفرد من إنتاج الغذاء، حتى أصبح العرب اليوم فى حاجة لاستيراد ليس فقط نصف ما يستهلكونه من غذاء، بل نصف إجمالى واردات العالم كله منه. فى الحقبة الأمريكية كان التنقيب فى الجزيرة العربية يجرى عن آبار النفط لا عن آبار المياه، على الرغم من أن كثيرين من سكان الجزيرة العربية، حتى وقت قريب، كانوا يستفيدون من العثور على المياة أكثر مما يستفيدون من العثور على النفط، وكانوا يهنئون أنفسهم على حسن حظهم إذا حدث أثناء التنقيب على النفط أن تدفقت المياة بدلا منه.

بعبارة أكثر عمومية، يمكن القول إن العرب فى الحقبة الأمريكية خضعوا للاستغلال كمستهلكين أكثر مما خضعوا له كمنتجين وعمال. فبدلا من إجبارهم على شحن المواد الأولية وتوريدها لأوربا بأسعار تتضمن غبنا شديدا، وبدلا من إجبار عمالهم بطريق السخرة على حفر قناة بين البحر الأبيض والبحر الأحمر لصالح المال الأوربى، أصبح النفط العربى اليوم يجرى شراؤه بأسعار تساوى عدة أضعاف نفقة إنتاجه بشرط أن يقوم العرب بإنفاق إيراداتهم من النفط على أسلحة أمريكية لا نفع للعرب منها. قد يعطى العمال العرب الآن فى الحقبة الأمريكية أجورا أكثر ملاءمة للآدميين من أجور حصلوا عليها خلال الحقبة الأوربية، ولكن بشرط أن تنفق هذه الأجور العالية، أو جزء كبير منها، على سلع مستوردة من الولايات المتحدة.

* * *

أود أن أختم هذا الفصل بأن ألفت نظر القارئ إلى تغير آخر مهم طرأ منذ نحو أوائل التسعينيات على حركة التغريب الذى يخضع لها الوطن العربى، ولعل هذا التغير الأخير هو السبب فيما أشرت إليه فى بداية هذا الفصل من شعور بأن العرب يبدون وكأنهم يجتازون الفصل الأخير من فصول العلاقة بينهم وبين الغرب. فى هذا الفصل الأخير من الرواية، يبدو وكأن وسيطا جديدا هو الذى سوف يتولى إتمام حركة التغريب فى هذا الجزء من العالم. وهذا الوسيط الذى يحل محل أوربا والولايات المتحدة هو إسرائيل.

لا أحد ممن يجىء من الغرب لغزو الوطن العربى، يصرح بالطبع بنيّاته وبواعثه الحقيقية. فعندما جاء نابليون مثلا إلى مصر، منذ مائتى عام، حاول أن يطمئننا بأنه مسلم صالح، وأنه إنما جاء إلى مصر مدفوعا فقط بالرغبة فى نشر مبادئ التنوير. وعندما جاء الأمريكيون بعد ذلك بمائة وخمسين سنة، ادعوا أنهم يأتون معهم للمنطقة بـ«التنمية الاقتصادية». كذلك عندما قدم الإسرائيليون أنفسهم إلى العرب فعلوا ذلك تحت لواء ما أسموه بـ«عملية السلام»، على الرغم من أن المفروض أن يكون من الواضح للجميع أن السلام كان منتشرا بالمنطقة بدرجة لا بأس بها على الإطلاق حتى جاءوا هم إليها.

والآن، بعد انقضاء مائتى عام من التجارب فى «التقدم الاقتصادى» و «الاستغلال الاقتصادى»، و «الاغتراب الحضارى والثقافى»، وصلنا إلى نقطة لم يعد فيها من الصعب أن نتكهن بما يمكن أن تسفر عنه هذه الحقبة الجديدة من «التغريب» التى يسعى الإسرائيليون إلى الإمساك بزمامها. فهل لنا أن نتوقع مثلا مزيدا من النمو الاقتصادى وارتفاع متوسط الدخل؟ نعم، وبلا أدنى شك. هل نتوقع مزيدا من الارتفاع فى العمر المتوقع عند الولادة وانخفاضا فى معدلات الأمية؟ نعم، لا بد أن نتوقع هذا أيضا. وهل سيشق المزيد من الطرق ويمد المزيد من السكك الحديدية وأنابيب النفط وتشيد موانئ ومطارات كثيرة جديدة؟ نعم، لا بد أن يحدث هذا، وإن كان من المرجح أن يمر كثير من هذه الطرق وخطوط السكك الحديدية والأنابيب

بمدن وموانئ إسرائيلية كتل أبيب وحيفا. بل حتى التجارة فيما بين البلاد العربية، قد تصر إسرائيل على أن تدخل فيها كوسيط بين طرفين. وإذا كان لنا أن نتعلم من التجارب السابقة فإن علينا أيضا أن نتوقع أن ترتفع درجة الاستغلال ويزيد التفاوت فى الدخول، سواء فيما بين العرب والإسرائيليين أو فيما بين الدول العربية نفسها، فقد سبق أن شهدنا مثل هذا من قبل. ولكن الثمن الباهظ حقا الذى سوف يدفعه العرب، لن يكون هذا أو ذاك مما ذكرناه.

إن الثمن الباهظ حقا سيكون، كما كان من قبل، هو ما سوف يتعرض له العرب من مزيد من المسخ لهويتهم. فبعد عشرين أو ثلاثين عاما من العلاقات الاقتصادية بين العرب وإسرائيل قد يصبح من الصعب على العرب أن يتذكروا ما كانوا عليه بالضبط قبل قرنين من الزمان، وقد يصعب على أحد أن يتعرف على عربى عندما يصادفه فى الطريق، بل وقد ينسى شيئا فشيئا ما الذى يعنيه بالضبط وصف شخص أو شىء بأنه «عربى».

قد يبدو هذا الثمن زهيدا فى نظر الكثيرين، فى مقابل الحصول على التنمية الاقتصادية السريعة والاستحواذ على التكنولوجيا الحديثة. ولكنه فى نظر البعض، وأنا منهم، يمثل ثمنا باهظا حقا.



كتب أخرى للمؤلف

باللغة العربية

١ ـ مقدمة إلى الاشتراكية، مع دراسة لتطبيقها فى الجمهورية العربية المتحدة مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦.

٢ ـ مبادئ التحليل الاقتصادى ـ مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٦٧.

٣ ـ الاقتصاد القومى: مقدمة لدراسة النظرية النقدية ـ مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٦٨، ١٩٧٢.

٤ ـ الماركسية: عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الأساسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد ـ مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٧٠.

٥ ـ المشرق العربى والغرب: بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية ـ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٩ ، ١٩٨٣.

٦ ـ محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر: المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.

٧ ـ تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية، مطبوعات القاهرة، ١٩٨٣، والهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

٨ ـ الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح ـ مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٤.

٩ ـ هجرة العمالة المصرية: (بالاشتراك مع إليزابيث تايلور عونى) ـ مركز البحوث للتنمية الدولية (أوتوا)، ١٩٨٦.

١٠ ـ قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم. دار على مختار للدراسات والنشر. القاهرة، ١٩٨٧.

١١ ـ نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر ـ مكتبة مدبولى، ١٩٨٩.

١٢ ـ مصر فى مفترق الطرق ـ دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٠.

١٣ ـ العرب ونكبة الكويت ـ مكتبة مدبولى، ١٩٩١.

١٤ ـ السكان والتنمية: بحث فى الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان، مع تطبيقها على مصر ـ المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة، ١٩٩١.

١٥ ـ الدولة الرخوة فى مصر ـ دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

١٦ ـ معضلة الاقتصاد المصرى ـ دار مصر العربية للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

١٧ ـ شخصيات لها تاريخ: رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧، الطبعة الثانية ٢٠٠٠.

١٨ ـ ماذا حدث للمصريين؟ ـ كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٨، ومكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩، الطبعة الثالثة، دار الهلال، فبراير ٢٠٠١، الطبعة الرابعة، دار الشروق، ٢٠٠٦، الطبعة الخامسة ٢٠٠٧.

١٩ ـ المثقفون العرب وإسرائيل ـ دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.

٢٠ ـ العولمة ـ سلسلة (اقرأ) ـ دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩، الطبعة الثانية ٢٠٠٠، الطبعة الثالثة، ٢٠٠١.

٢١ ـ التنوير الزائف ـ سلسلة (اقرأ)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩، الطبعة الثانية، دار عين للنشر، ٢٠٠٥.

٢٢ ـ العولمة والتنمية العربية ـ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، الطبعة الثانية، ٢٠٠١.

٢٣ ـ وصف مصر فى نهاية القرن العشرين ـ دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.

٢٤ ـ كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة٢٠٠٢، الطبعة الثانية، دار الشروق، ٢٠٠٧.

٢٥ ـ عولمة القهر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، الطبعة الثانية ٢٠٠٥.

٢٦ ـ كتب لها تاريخ، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٧ ـ شخصيات مصرية فذة، سلسلة اقرأ، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٨ ـ عصر الجماهير الغفيرة، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٣، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.

٢٩ ـ عصر التشهير بالعرب والمسلمين، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٤، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤، الطبعة الثالثة، دار الشروق ٢٠٠٧.

٣٠ ـ مستقبليات: تأملات فى أحوال مصر والعرب والعالم فى منتصف القرن الواحد والعشرين، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، أبريل ٢٠٠٤.

٣١ ـ خرافة التقدم والتخلف، دار الشروق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، الطبعة الثانية ٢٠٠٧.

٣٢ ـ ماذا علمتنى الحياة؟ دار الشروق الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الطبعة الرابعة ٢٠٠٨.

باللغة الإنجليزية:

1 - Food Supply and Economic Development with Special Reference to Egypt, f.Cass, London, 1966.

2 - Urbanization and Economic Development in the Arab Word. Arab University in Beirut, 1972.

3 -The Modernization of Poverty :A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries (1945 - 1970). Brill, Leiden, 1974, 2nd Edition, 1980.

ترجم إلى اليابانية فى ١٩٧٦ وحاز جائزة الدولة التشجيعية فى ١٩٧٦.

4 - Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries (Coedited with J. MacArthur) A Special Issue of World Development, Oxford, February. 1978.

5 - International Migration of Egyptian Labour, (with Elizabeth Taylor Away), International Development Research Centre, Ottowa, 1985.

6 - Egypt's Ecomonic Predicament, Brill, Leiden, 1995.

7 - Whatever Happened to the Egyptians? Amerian University in Cairo Press, Cairo, 2000.

8 - Whatever Else Happened to the Egyptians?, American University in Cairo Press, Cairo, 2004.

9 - The Illusion of Progress in the Arab World, Amerian University in Cairo Press, Cairo, 2006.

كتب مترجمة:

١ ـ التخطيط المركزى: تأليف جان تنبرجن، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة ١٩٦٦.

٢ ـ مقالات مختارة فى التنمية الاقتصادية (بالاشتراك)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة ١٩٦٨.

٣ ـ أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، تأليف راجنار نيركسه، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة، ١٩٦٩.

٤ ـ الشمال ـ الجنوب: برنامج من أجل البقاء، تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلى برانت (بالاشتراك)، الصندوق الكويتى للتنمية، الكويت، ١٩٨١.

جلال أمين

العولمة

في هذه الطبعة المزيدة والمنقحة من الكتاب يشرح المفكر الاقتصادي الكبير ***جلال أمين*** حقيقة «**العولمة**» ومخاطرها، بما تتضمنه من تهديد لسعادة الإنسان ورفاهيته وشعوره بالاستقرار والطمأنينة، وتهديد لشعوره بالرضا عن نفسه المستمد من احترام هويته وتفرده. هذه المخاطر التي تأتي مما يسمى بثورة المعلومات، ومن اكتساح قيم المجتمع الاستهلاكي، ومن انتشار ما يمكن تسميته بحضارة السوق، التي تحول كل شيء إلى سلعة، هي كلها من مظاهر «العولمة». إن «العولمة»، في نهاية الأمر، هي اكتساح أشياء معينة للعالم بأسره. وهذه الأشياء تشمل، ليس فقط سلعًا وخدمات، بل تشمل أيضًا المعلومات، وقيم المجتمع الاستهلاكي، وقيم حضارة السوق. قد يجد القراء في هذا الكتاب تأكيدًا زائدًا على الجوانب السلبية للعولمة، ولكننا نعيش عصرًا يتغنى فيه أكثر الناس بمزاياها، فلا بأس من أن يؤكد البعض على جوانبها الأقل حسنًا.

تصميم الغلاف عمرو الكفراوي

دار الشروق
www.shorouk.com

6 221102 023948